

٣٤٩

الفتاوى الشجرية

تأليف الشيخ بايزيد

الفتوى الشجرية ، تأليف بايزيد ، علي بن علي ؟

كتب في القرن العاشر الهجري تقديرًا .

١٢٥ ق ١٩ س ٢١٥ × ١٥ سم

نسخة حسنة ، خطها معتاد

١ - المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الإسلامية

٢٢٩

١ - المؤلف
بد تاريخ النسب

١٦٨

١٧٤١ ر ٩١

١٤٤ ب

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب **الفتاوى الشرعية** الرقم **٢٢٩**

اسم المؤلف **نور الدين ابراهيم بن علي بن علي بن محمد بن يوسف**

تاريخ النسخ **١٢٤٥** مقررته **الفاخر**

عدد الأوراق **١٢٥** القياس **١٢٨٧**

ملاحظات **(فتاوى)**

٢١٤٥٧

٩٨/١٢/١٢

كتاب

الفتاوى الشريفة ٢٠٢

تأليف سيد مولانا الشيخ الامام

شيخ الاسلام قدوس الانام

علم الاعلام الشيخ الامام

الاسلام نور الدين الى الحسين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من اولاد آل محمد
امام بعد فقد

وليد المولود المبارك أحمد

ابن ابي الفقيه علي بن زيد
لهما الحميد وسند في اعتراف
دين الفقيه بن تميم بن
وسند في الفقه النونية

وصلى الله على سيدنا محمد

وصلى الله على سيدنا محمد

الشيخ الامام

الشيخ الامام

مكتبة
الرقم
الرقم
الرقم

الشيخ الامام

في كنفه ومكاننا الشيخ العلامة شيخ الاسلام
 معني الانام قدس الاعلام والشيخ العام الى الحسن علي ابن علي بن زيد
 وكان الله ونعم به معلوم انزل كونه الملك الحق المبين الحق القيوم القوي
 المستحق الخالق العليم وموير الخلائق اجمعين المزمع من مناسبه المحدث المحدث
 في صفاته دانه في صفاته وافعاله عن المثل والشرك والعوت والطهر
 جميع المرويه وهو الاله الاحد لا اله الا هو الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن
 له كفوا احد والصلوة والسلام على افضل نسله وخير خلقه
 سيدنا محمد سيد المرسلين المبعوث بخير الاديان وهو الاسلام والامان
 والاخلاق الموبدا عظم المعجزات وهو القرآن المشتمل على العلم والبيان
 الذي اعجز عن الاتيان بسوء من كل مخلوق وامن انسان المحتوي
 على العلوم السماوي ط بها القلوب **اما بعد**
 فقد اشار على بعض العلي الفضلاء من معيني على جابته ان اجمع ما
 ورد على من الاستبصار فاجته الى ذلك وان امكن له ان يهتدي الى هذا
 وانا قد اذنت من تطهر في ذلك مراديب او فقهه ان راجلا اصله
 بقله او للاسرة يدل على ما فان معترف بغير الشما عن هذا الصلة
 ومعرف ايضا بانى كما علمت الى خير او ابرقها الى الهم الا خضر
 بعد انسال التوفيق والاعانة وهو حسي وشم الوكيل نعم المولى
 نعم النصير والاولى في الافق الا يا به العلي العظم **هـ هـ**
 والاعانة

باب النجاسات **مسألة** عمت البلوى بان الكلاب
تشرّب من مياه موارد اهل القرى والبادى في حال قلة الماء ولم
يكن صورها عن الكلاب وما في النجاسات فهل يعنى عا ذكر علم فذهب
الاعام الشافعي ام لا يبيروا واذن لا يرمي هذه الانام مصابيح الظلم
الجواب اذ الحق ولو عن الكلاب في ذلك وعنت به البلوى
عني عنه كما صرح به الرمي في قفاويه والظاهر ان الولوج في السفقات
ونحوها كذلك **وقال** ايضا بعدم نجاسة الكلب فقال **العلامة**
والامر اذا ضاق التسع لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج
وقال صلى الله عليه وسلم بعثت بالشرعة الشريفة السنية
وقال الاصحاب رحمهم الله تعالى في طين الشارع المستقيم نجاسة
بجفائهم يتخذ الاحتراز عنه عالفا **قال** بعضهم وقضيه
اطلاقهم العفو عنه وان اخلط بنجاسة قلب او كوى وهو المخرج
لا سيما في مواضع يكثر فيها الكلاب لان الشارع يعود النجاسة
والله سبحانه وتعالى اعلم **مسألة** رجل خرج معقودته ولم يكن
عودها الا بعد زمن طويل فاذا خرجت واراد الصلوة غسلا
حتى غلب عليه النجاسة زالت فاذا ضم عليها البيضة خرج
صنها طوبى اذا جفت حملها جرم فهل هي نجسة ام لا وهل يغسل
ان يقعد لغيره وروحا وقت يغسل على طئه ان لا يدخل وقت الصلوة
الا بعد عودها ان امكنه ذلك ام لا **الجواب** لا حجابك

في الطمان وبلغ السيل الانا فها يطهره معاد وادى حيا نبي
 في الساسد رخواه والوا لمرلهه وطلد الجوا
 في الكه حموه وادى الحنفه

واطينوا

وأطبوا وسبقهم إلى ذلك القاضي حسين في تعليقه واقتضاه كلامه
 البغوي واحتار السبكي وهو الذي حار عليه الإرشاد واصله في السلم
 كالشيخين حيث جزموا بصحة السلم في خلد التمر والنبأ انتهى وهذا هو الذي
 يظهر في ترجمته وفيه فتاوى وقال الإمام العلامة ابن حجر في ترجمته مختصر
 ابن الحاج وكان فمادرك البغوي على المعتمد انتهى ولا يخف بان الربيب
 والنبوي كالتزني في ذلك ومنقضى كلامهم ان النبوي والحشف لا يضر وهو
 ظاهر قول الإمام العلامة في شكل في ما وبه انه لا يضر عما يتخذ
 الاخرار عنه غالباً من ذلك تحت كالمروج به كلامه على غير النبوي
 وعلى حشف لا يتبع به في التخلل واما قول الفقير السليل وقع
 وهلا في التخلل التمر طريح فيه ثم ثانياً الى اخر ما ذكره فالحق ان
 ان كان التمر المطروح مغلوب لم يضر او غالب ضرراً يسيراً ما
 قاله الامام في ما اختلط به من خلل مغلوب فانه يضر لانه لقله الخلل
 فيه ثم يجزئ في بقاءه بعد تخلله او غالب فلا يضر لان الاصل والظاهر
 عدم التمزج والله سبحانه وتعالى اعلم **مسألة** ما تقولون في حاليل
 السلم المعروف هل هو ظاهر كما ظهر لبعض مشايخ المعبرين ام تجزئ لما
 فيه من تغير الطعم والريح افترقا ما جازى **الجواب** ان الذي
 دل عليه كلام الامام طهره عن السلم المذكور فضلاً عن الحاليل لكن
 السلم متجيز الظاهر فقط والله سبحانه وتعالى اعلم **مسألة** ما
 تقولون في التمر بالجود الاخر المتجيز بالبول وغيره هل يجوز ان دخانه

ليس دخان نفس النجاسة بل دخان نجس وهو لا يمنع الاتصال به فنجس
 كما يجوز لبس الثوب المتنجس ولو لا حاجة إذا لم يحصل به تضييع كما جرم به زكيا
 وهل يجف عن قليل ذلك الدخان دون كثير أم لا **الجواب**
 والله الموفق للمطوب أنه لا يجوز التحرك بالعود الأخضر المتنجس ببول وغيره كما
 لا يجوز الاحتضار بالدهن المتنجس في المسجد والمنع في الأدي أو العظم
 احتضاره ولا فرق بين ما يجس بعارض وغيره ودخان النجاسة ضربان أحدهما
 دخان الأعيان الخمسة فحس بالاتفاق وأبعد القاصي حكاهما في الثاني
 دخان ما يجس من الأدهان الطاهرة قال **الأمام الظاهر**
 طهارة الأدهان من جراح الدهن قال الشيخ غفر الله له في محضر المناسخ ولا وجه
 لما ذكره من الأمام لأنه وإن كان من جراح الدهن فقد حكم عليه بالنجاسة
 ولا فرق بين خلطها وانتشارها انتهى وأما التطهير في صورته السواء
 دون كونه الدهن لا يقتضي قراه **الجواب** ليس الثوب المتنجس
 نجس غير مضمون عنه حيث لا يلوث في حاله صورة السؤال بوجوه
 القلوثة فيها وحيث علم بنجاسة الدخان عني عن قليله والله سبحانه أعلم
باب الأئمة مسئلة ودرت من ذكر ما على العصف
 قوله ما تعقبت الإمام السهري في الكلام على تطهير القم في باب النجاسة
 أنه إن كان مرادكم بالتخمس أخذ الماء بلسان من الماء القليل ويطهره
 بذلك كما هو ظاهر كلامه فهو صحيح فيما ظهر للملك من كلامه والأدي
 والهم في ذلك هو والرض الذي ذكره الأصحاب في الهم إنما هو فيما إذا

عاشق في الدنيا
 بغير رياء ولا حياء

لعت

لعت المأمون أكثر فكلهم للإمام السهري صحيح في ذلك لكن رفع
 القم لا يراد الماء من متعين كما لا يجف ولم يرد الإمام السهري أن ذلك
 متعين لا يراد الماء كما هو ظاهر كلامه وإنما أراد أن ذلك سهل
 في تطهير القم **الجواب** إن ظاهر كلام السهري في السهري
 رحمه الله تعالى أن رفع القم شرط لتطهير نجاسته فتأمل ونحن نقول لا
 يشرط ذلك بل الشرط الاتيان بالماء إلى القم من غير رفع ويكون الماء جليدا
 عاملا وإذا ابتلا أشكال وليس في الرفع سهوله بل فيه عسر ومشقة
 ظاهره والتشبه بالهم إنما هو لانهما لا يأخذ من الماء أكثر شيئا
 قليلا وجعلوا بزرده على لسانها وإذا مطهر القم كما لو أدار الماء
 القليل على جواب الأنا النجس فطهر بذلك ومسلتنا أولى وأحسن
 وضع اليد النجسة في الماء القليل فلا يمنع من تخميسه فقهه لعدم الورد
 والله سبحانه أعلم **مسئلة** فمن فرست فان تفرغت بحيث
 يمكن ولو غفا في ما كثيرة تروى ولغت في قليل طاهر فجمع من متفهمه دون
 حكموا بطلان القم والسؤال بعد الغيبة المذكورة ولا تروا عليها
 في السؤال المفهوم من جعلت بطهران السور مع الحكم بما
 الأمام **الجواب** الله عز وجل لا يخلف فيه فالحق بأذنك
 إن الأصح في صورة السؤال عدم تخميس الماء المذكور مع الحكم
 بنجاسة القم وإكمال ما ذكر في السؤال ومن صرح بذلك الشيخ زكيا
 في شرح الرض والإمام الزكشي في الخادم وعرضا وهو ظاهر

في كل من حرق
 الأئمة في الدنيا
 طهر

الكبر فمعلوم عدم ارتفاع الحدث معها ولكنه كما علمه **مسئله**
 شعر الوجه اذا كثف وخرج عن حد غسل ظاهره فقط فهل
 ببعض ما يخرج الخارج فيغسل ما خرج ظاهرا وما بقي ظاهرا وباطنا
 مثاله اذا خرج الشارب وكثف غسل ما جاوز الذقن ظاهره
 وغيره باطنا وباطنا وباطنا وباطنا اقونا ما جاوز
الجواب ان شعر الوجه ان كان في جرح فان لم يندرج تحافته
 كاللحية والعارضين وجعل ظاهره وباطنه والبشر تحت
 ان خف وغسل ظاهره ان كثف وان بدت كثافته كالحاجب والهدب
 والشارب والعنققة والعدا وجعل غسل ظاهره وباطنه
 والمشرع تحته وان كثف وما خرج عن حد الوجه من جميع الشعور
 وجعل غسل ظاهره وكذا باطنه ان خف وبذلك علم ان لما في حد
 الوجه من الشعور حكمه حكم الخلع عنه ولا بدع في ذلك كما دل
 عليه كلامهم وقد قالوا ان للكشف في حد الوجه حكمه كالمعصية
 وانه لو خف البعض وكثف البعض اختلف حكمه ولكنه كما في حاله
مسئله اذا انقضى ان المتوضي اذا اشك بعد الفراع من الوضوء
 وجعل عضو الوضوء فلو كان العضو المشكوك في غسله عليه
 نجاسة وهل حكمه بغير الوضوء وطهارة العضو يتعاكس من الارام
 صحة الوضوء ولا يخفى من انما لا يتغير مقصودا اولاه حكمه لما انقضى
 ان من القاعد ان النجاسة المتيقنة لا ترتفع بالشك وفي خواشي

الوضوء

في بعض وجوه غسل الظاهر والباطن
 فانما

الروضه للبلقيتي مسئله وهي انه لو صلى بنوب ثم بعد الفراع من
 الصلوة يتيقن انه على مكان على ثوبه نجاسة وشك في ان النجاسة ان
 لا يوتر ويضع صلوة لكنه لا يصلح عز تلك الصلاة فهل
 فهذا مشاهد لمسئله **السؤال** ام لا اقنونا ما جاوز
الجواب والله الموفق للصواب ان الاصل في النجاسة
 المذكورة في السؤال لا ترتفع بالشك لان الاصل فيها هو
 موثر في الصلوة لانه لا بد فيها من يقين الطهارة وعليه لو صلى
 بطهرى هذا صلى اعادها وجوبا فقد نص الامة على انه
 اذا علم بعد الفراع من الصلوة نجاسة غير معفو عنها لا يمكن
 جديتها بعد الصلوة في ثوبه او بدنه او مكانه اعاد صلاته
 وجوبا وعيانه للمرجحة العات لو صلى ثم علم نجاسة غير معفو
 في ثوبه مثلاً لونه الاغاث وان شك في غسل النوب قبلها انتهى
 ومثله في الخلام للامام الزكشي **واما** ما نقله القفري
 عن خواشي الروضه فلهذا قول او مفرج على صحيح وليس كما

باب اسرار الحديث **مسئله** عن قول الشيخ
 في شرح الروض ويحرم من المصنف من ثوب غير هل هو مفرام لانه
الجواب قال الاصحاب جهنم لا يقال لو غسل المصنف بيده
 وعليها خرفة او من تركه حرم وعيانه نعم التحريم حيث كان
 الملبوسين او الملبوس له نعم شلتها **مسئله** على اللباس والملبس
 في بعض وجوه غسل الظاهر والباطن
 فانما

مسألة ما يقول في بعض وجوه غسل الظاهر والباطن
 وانما

جنتی دولت و اعزاز

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب

أو لم تقلد وكلام الامم لا يخالف ما قاله بل ذكرهم السيوف والرا
 مع ما فيها من الخلاف والأطراف عما سواهما دال على ما قاله يميني
 أن يعطى كل ذي حق حقه ولا التفات على الخلافات التي تخطر بالبال
 على خلاف ما حرم به هذا الامام وامثاله بغیر تقلد صريح فمن تكفيها
 قال بالقول حتى يقوم المنقول وبذلك قال **القائد** فعودوا
 الى تقليد علمائكم ولا تتخلوا فيه اجتهاد بلا حيزه ولله شانه
 وتعال اعلم **مسئله** في امراه قالت قد طهرت شهر رجب الماضي وهي
 كلما بلغ طهرها الى ثمان وثمانه حائضه الدم وبطل عليها صومها وهي
 الى الآن سنة كامله ما لم لها طهر كامل وانصا عليها صوم نصف
 شهر من رمضان الماضي وقد صامت عنه صرنا ثم كلما بلغ صومها
 الى ثمانه عشر يوم حائضه الدم وهذا رمضان وصل الى الحائض ذلك
 افتقيا ما جوزت **الحواش** اذ كان الدم الذي رآه المرأه
 المذنبه بضعه واحد كما هو ظاهر كلام الشايل وفقه الله تعالى فهدى
 حكمها المرأه الى عاداتها طهر او حضا ووقتا ما دامت بهذه الصغ
 فتحضر قد عادت بما تم تقبل وتصل ويصوم ويعيشها الزوج والدم
 يجري كسائر الاحداث الرابعه وصورتها فيما زاد على قدر العاده صحيحه
 معتد به ونظرها الاحباط عند الوضوء للصلى بنحو الشد والتلح كالشفا
 هذا حكمها ما دامت على هذه الحال ولله بما عبادكم
باب الاذان **مسئله** قولكم الاقامه كالاذان في

تفصيلها على الامامة كما صرح به النووي في نكتة ولم ارضع العباد
 لعزيمك والذي يوجد شرح الروض ان شرط تفصيل الاذان على الامامة
 ان تضم اليها الاقامة والافا لمامه افضل منه وقد صرح بذلك في شرح
 البهجة فراجع **الجواب** ان عبارة المختصر مصحح بقوله الحمد
 بين الاذان والامامة فقط يتبعها العباد الرضوخ والجموع وصرح
 النووي في نكتة في مجمع الاذان والامامة واما ما ذكر في الاقامة
 فيحتاج لمزيد نظر وليس عندى الكتب التي اعتمدت النظر منها ولا بدوا
 تستدعيها وابتدع تحقيق ذلك شاككته **باب** في
اركان الصلاة مسئلة هل يجوز الايمان في النافلة مع القدرة
 قلم لا فله قال به احد اصحاب ائمتنا ما جاز **الجواب**
 انه لا يجوز الايمان في النافلة مع القدرة هذا هو الصحيح عند علي بن
 المذهب وقال بجواز ذلك بعض الاصحاب مع الخادم للامام الزكي رحمه الله
 قال القفال في قايده الصحيح جواز التطوع بالامانة مع القدرة
 الاثر ان الشافعي رحمه الله تعالى قال لو اوجرت صلوة الفرض وهو
 يهوى الى الروع اتعقد صلوة نافلة وهذا يدل على ان التطوع بالامانة
 يتعقد لان تلك الحالة بمنزلة الايمان قال في البيان هل
 له ان يتعقد بطلان او موافقة القدرة ويحيز في الامانة والصواب
 الاول انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم **مسئلة** ما ذكر في
 صنع الصلوة والطيب للناس في نقله عن ابن يونس انه لو ضم الرافق
 الكرم

من شرط الايمان في النافلة مع القدرة
 ان يضم اليها الاقامة والافا لمامه افضل منه
 ان تضم اليها الاقامة والافا لمامه افضل منه
 ان تضم اليها الاقامة والافا لمامه افضل منه

الكرم تصح صلاته وذكر جمع منهم الشيخ ابو جعفر العسكري ائمة الله تعالى
 ان ذلك لا يضر وهو ظاهر اذا لا يخفى **الجواب** ان المقول
 عن ابن يونس قد اقره على الامام الزكي في الخادم وكذا الامام ابن
 العباد الا قفهم في القول التمام وابتدع بالاستدلال ولقطا الزكي في
 الخادم قوله ان صل الله عليه وسلم كان يقول الله اكبر الى اخره في
 امر ان احدهما انه لا بد من قطع الهنم وليس كذلك ان قال الثاني انه
 لا بد من تشكين الرافق رفع فقصه كلام ابن يونس انه لا يصح فانه قال
 الكبير ان يقول الله اكبر تشكين الا لانه المقول عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لا يجزى غير ذلك وقد قال النووي في باب الاذان من شرح
 المذهب لم يستمع الكبير الامور فاحتمل لو قال الموزن الله اكبر يضم
 الرافق حنا واما صواب الله اكبر الله اكبر بفتح الراء الاولى
 وتشكين الثانية لانه القاسم كان الرافق واللام من الله تعالى
 الاولى على حد قوله الحمد لله لا اله الا هو ونقل هذا عن الاخفش
 في ميزان اللغاة انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم **مسئلة** في قايده
 القاضي حين ان من يستشهد في ترك سجدة فاني هاتم تذكر انه
 قد اتى ما قبله عليه لبيان التشهد قبل هو مؤثر **الجواب**
 ان ما ذكره الفقيه السائل في قوله تعالى وقاوي القاصي حين لم ارح
 لعزم والطاهر الذي دل عليه كلام الائمة الاغترابا بالشهد واكماله
 هذه كما قالوا في نظيرها فيما لو رجع الماعوم مع الامام فكذلك في قوله

من شرط الايمان في النافلة مع القدرة
 ان يضم اليها الاقامة والافا لمامه افضل منه
 ان تضم اليها الاقامة والافا لمامه افضل منه

ان الله المذكور موصوف في الركن الثاني فان قلنا ان هذا هو الركن الثاني
والقوى او هو الثاني المذكور ايضا لا يلزم من هذا **الحجاب** لا يلزم
الاثنان لما ذكرنا كانه هذه ولا فرق في ذلك بين العقلي والقولي او لشيء
اعلم في اصل

في صلاة متابعه للامام قد ذكر في تمام الثانية انه كان قد
واضاحت له تلك الركعة ولا ريب ان صورة السجدة او اما ما نقل
عن فتاوى القاصي حشر ان صح عنه فلعلة موصوف في غير ذلك ولكنه اعلم
مسألة اذا قرأ المصل الفاتحة ثم اراد الشروع في ابتدء الحنيفة
من القرآن مثل اول البقرة من رمضان او اراد ان يحتمل القرآن في الصلوة فهل
تشرع له اعاده الفاتحة لاجل الشروع في ابتدء الحنيفة او الشروع في ركن
اولا ينسب له ذلك وهذا اذا قرأ الفاتحة بنية الفرض والشرع يؤثر
هذه البنية أم لا **الجواب** نعم يشرع ذلك كما يقتضيه عموم كلامهم والظاهر
ان بنية الشروع مع بنية الفرض لا تؤثر كونه التردد مع بنية ركن الحنيفة
ولله اعلم **جواب** الفقه العلاء عليه السلام في فصل **الحجاب** ما ذكر
الفقه الحنبل رحمه الله تعالى من تطويره لان تكرار الفاتحة في ابتدء الحنيفة اول
ليلة رمضان لا يسجد اليه لان من ابتدء بصلاته الداروخ و اراد القراءة
بالحكمة مبتدئ بالفاتحة ثم يعيدها بابل البقرة الى حيث ينتهي في ركنه
الاولى ولا حاجة به الى التكرار هناك واما من اراد حتم القرآن في
صلاته و اراد الشروع في الحنيفة الاخرى اذ هو حتم فالمسئ له في
الركعتين الاخيرتين من الداروخ ان يقرأ بعد الفاتحة في الاولى منها سورة
قل اعوذ برب الفلق ثم في الركعة الاخرى بعد الفاتحة اول البقرة الى
المفلحون وحصلت له السنة بفاتحة واحدة للحنيفة والشرع وسلم قول
من قال بطلان الصلاة بتكرار الفاتحة وهذا عندك اولى مما يعمل

به وامل

به وبه اجل واشهر واما ما ذكره الفقيه الحنفي رحمه الله تعالى في الصور
الثانية فحمل على ما اذا قرأ المصل في الاولى من ركني الداروخ بعد
الفاتحة سورة الفلق وفي الركعة الاخرى بعد الفاتحة سورة البقرة
ثم قرأ الفاتحة مرة اخرى لاجل الشروع في الحنيفة الاخرى فحمل على ما
اراد الحنفي رحمه الله تعالى ولا بدع فيه بل يظهر جليد عدم محي قول
من قال بطلان الفاتحة بالتكرار هنا وطه على ترتيب التلاوة لذلك
وهذا جرت وقعة ذلك بغير قصد المصل التكرار والله اعلم **مسألة**
ما قول المولى العنبه استغفار العوفان وحفظه من كيد الشيطان
في قول صاحب المقدمه من لم يجد القرآن وهو ان هذا الاثر عام في
الحنن الحلي والحفي وما ضابط الحنن الذي يافقه في القرآن وقد
قال الفقيه محمد بن محمد رحمه الله في شرح المقدمه ووجه
تأنيده من لم يجد القرآن انه بعد لا خا الى ان الحنن يوعان نوعين
الحنن باعطاء العرب غير اعرابه وسمي الحنن الحلي ونوع لا غير المعنى
كتحتم الرقوي وكنسه واطهار الحنن والمدغم وسمي الحنن الحنفي لانه
محمل روق الوان ويذهب طلاه وانه في معنى اللحن والروية
وكهو يصير كمن قرأ القرآن بغير لغة الفصحى وقول الامام زكريا رحمه الله
في شرحه من لم يجد القرآن بان يقرأه قراه تخلصا بالمعنى او بلا غرض
فصواته وقال في الاثنى وان افط في المد والاشباع حتى ولد حروفها
واستقط حروفها ولدها من الحركات فتولد من الفحة الف ومن الضمة

في قوله

مسألة اذا احتج بمسألة
فانما لا يخلو عن ذلك
واما الصلوة فانه لا يخلو
عن ذلك ايضا

فلو ان المتكبر في ذلك جازي بالشرع فمما دى على انكاره ورفع الامر الى الورق
وساعدوا على الامكار واحضروا الفاعل اليك وضربوا راعيا منهم على
حق ومكروا في المكروا فثابروا على ذلك اوبابون سليمان فام بدت عليه
افتونا ما جرب **الحجاب** والله الموقر للصلوة نعم الفعل المذكور حارب
والصلوة صحيحة والمكروا على فاعل هذا مطلق في انكاره والصورة هذه واما
ان النبي صلى الله عليه وسلم اصابها فله اعلم من ذلك نصا والله تعالى اعلم
مسألة هل الخطيب المخطب الذي عليه الوسم هل يعفا عنه مكثفة
الاخترا من صوت الخطيب عن الوسم وعشر حفظ ما فيهن وهل يعفا عن الوسم
الذي على الورق عند اذنه وضع الشا عليه للتخلد به والبرقية ام لا
الحجاب لا يحيا ان القليل من الوسم الزباب تنفعه مطلقا حتى
لو كان ثوب عليه قليل منه وفرشة لغير ضرورة او حاحه وصال عليه
فانه يعفا عنه بخلاف قالوا لبسه لونه صحيح كتيل فانه يعفا عن كثره
واذا قصر ذلك **مسألة** انه يعفا عن حمل الخطيب الذي على الوسم قليلا
او كثيرا اذا اغنى الخطيب عن حملها واحال هذه والظاهر العقول الوسم
الذي على الورق حال التخلد به على الصفة التي ذكرها السالك وقع الله
سواء كان كثيرا ام قليلا مشبه الاحتراز عنه مع عموم الحاحه والسرور
مسألة ما ذكره في مطلق الصلوة حيث قلتم وظاهر امله
بطلانها بالحدث ولو كانت صلوة فاقد الطهورين الى اخر كلامه
وقد ذكرتم هذه المسألة في باب التيمم نقلا عن المجمع للعام النبوي
رحم الله العالم

مسألة اذا احتج بمسألة
فانما لا يخلو عن ذلك
واما الصلوة فانه لا يخلو
عن ذلك ايضا

رحم الله تعالى فلعلمكم لم يتحصر في ذلك حال كتابه هذا الموضوع فاما
كلامكم بذلك خلافا لما قاله **الاستوى الحجاب** عن ذلك انا
ذكرناه عن القولي والمخبر فيه كفاية في الجميع ولا يحتاج الى
التأييد لكلام المجمع المواقف لما قاله وبحت الاستوى المذكور لانه
حجة في رد الموقر وليس بما نزل العالم **باب شعير الشهور**
قوله الشيخ ابن حجر في شرح مختصره فضل في باب سجود التهور وترك
الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم او على اله وصحبه او القيام له اسجد للشهور
اتركا ما ما ذكر في الصلاة في المقر ولما في ترك الال فقد قال في
جمع والاباربع واقام في ترك الصلاة على اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم فلا قابله فكيف يساغ له ذلك واما قوله في آخر الفتوى في الصبح
انه يصل على الصبي لا قابله ايضا وصلى الماما في حبه اركابه ومن
هذه المذاهب **الحجاب** والله الموقر للصلوة ان قوله ليس
الفتوى الصلوة على اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وان ترك ذلك
سن له سجود الشهور ان لعزم والظاهر انه منصرف وظاهر كلام
الاصحاب بخالف ما قاله لاقتصارهم على من الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسجد الفتوى وفي شرح الارشاد لابن ابي شريف **قوله**
الاخرى ولم يذكر الصلوة على اللك في الفتوى وقاسي الرابع في التمسك
للاول **قوله** انما لا تشجع التخييف لكنه نقلا عن اذكار النووي
انه ينبغي ان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وسلم اخر الفتوى وفي
الاصحاب بخالف ما قاله لاقتصارهم على من الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم

والداعية
انما لا تشجع
التخييف لكنه
نقلا عن اذكار
النووي

عليه الوابني نحن انت في شرح الروض نذكرنا وانما الروض فقال
 لا اصل لرباق وسلم ولا لما اعتد من ذكر الال والاصحاب والازواج
 وانتم شهد الاسوي ليس السلام بالاله والركشي لسنا الال بحبر كيف
 نصل عليك فالذي نعتد في ذلك خلاف قوله في الموضع حتى نقول لو
 سجد لترك فلاننا جوان بطلت صلواته اخذ من المقول عن الامام
 البغوي من انه لو سجد لشي من الشين التي لا يشع لها الشجود كترك
 السوء وتبجح الركوع والشجود فلاننا جوان بطلت صلواته الا لمن قرب
 عهد بالاسلام او شابا يديه بعهد عن العلم والله جازي وعلم
مسئله متى تطل صلواته يخلف عن امامه في سجود السهو هل هو
 بالفراغ من سجده كرايته مغروا الى ابراهيم بن طهري وهل يجوز الخلفه
 في سجده الملاقه بالفراغ منها ام لا **الجواب** الذي دل عليه كلام الا
 رحمهم الله تعالى بطلان صلواته المختلف عن مقامه عند التمدد والعلم بالتحريم
 بالفراغ من سجده الملاقه والاولى من سجده السهو وما نقله الفقيه
 السابك وفقه الله تعالى عن الامام العلاء بن رطبه لم ان يعرفه ولكنه جازاه
مسئله في ما موم اقتدا بسجود الامام للسهو هل يشترط اخلاصه
 ام لا **الجواب** نعم يسمى الماموم المذنب او فرطه من السهو امام
 المظفر وان اقتدا به بعد ان سجد للسهو **احكام** هذه وهو في
 الارشاد اذ قال ولتمهوا امام غيرك وامامه اي امام الامام
 وهما جارا ولو قبل فذوته سوا سجد فلانها ام لم يتجرب وذلك ظاهر

لا ريب فيه لدخوله في صلواته ناقصه ولكنه جائز وتعال اعلم **مسئله**
 اذ ابريت اية السجده في الملاقه فقال المستمع والقاري سمعوا واطعوا
 عوامك بنا والليل النصر الجمله يفعلون هكذا هل ورح فيه حذا اولاه
 افتونا ما جوب **الجواب** والله الموقر للصواب ان لم ار في ذلك
 اثر ولا خبرا والظاهر انه من فعل الجملة فلا اعتبار به اذ الماموم به
 الاتباع والمهي عنه هو الابتداء وقد قال الشارع صلوات
 الله وسلامه عليه من اجوز في امرنا ما ليس فيه فهو ر عليه وسواي
 ذلك من اراد الشجود او تركه غدر في الترك ام لم يغدر هذا هو الظاهر

من كلامهم ولكنه جائز في العلم **باب الجماعة مسئله**
 الصلاة العان اذ انوي بها الجهد الرضويان فتد الاول فهل
 تجزئه كافي قاي الغوالي وفي المنيح ام لا تجزئه كافي العباب اقتناه
 ما جوب **الجواب** في الامام الرشيده الله تعالى في الماموم
 لو صلى ثم اعادها في جماعه ثوبان ان الاولى كانت فاسده فله تجزئه
 الصلوات العان ينبغي بناوه على ان الرض ما اذا وقعت في الامام التو
 في روض المنابذ عن القاضي في الطب في شرح الفروع انه في الاعان
 لان الثانيه تطوع محض واقف عليه وهو مخرج في انه مبني على ان الرض
 الاول لكن في قاي الغوالي انه تجزئه العان وتعلقه بناه على الثانيه
 هي الفرض ايش اذا انقضى ذلك علم العند ما في العباب للامام الرجيد
 وعليه جمع محققون وبذلك من لك ان نية الرض اي صورته لا

في روض المنابذ عن القاضي في الطب في شرح الفروع انه في الاعان
 لان الثانيه تطوع محض واقف عليه وهو مخرج في انه مبني على ان الرض
 الاول لكن في قاي الغوالي انه تجزئه العان وتعلقه بناه على الثانيه
 هي الفرض ايش اذا انقضى ذلك علم العند ما في العباب للامام الرجيد
 وعليه جمع محققون وبذلك من لك ان نية الرض اي صورته لا

کال

السهمودي
ما قاله السهمودي
كمف ومف
في حكم المساء
اسم على السام

بسم الله الرحمن الرحيم

Handwritten text, likely a signature or name, written vertically in cursive script.

فقد حو قاتنه ثم سمع النداء من بلد آخر فقال عليه السلام يا رب اقم
 يا رب اقم يا رب سمع النداء من بلد آخر على من لا حيه من بلدته وهو يقول
 يا رب اقم يا رب سمع النداء من بلد آخر لا طرد لهم والمالي أغرب للمفقين
 يا رب اقم يا رب سمع النداء من بلد آخر لا طرد لهم والمالي أغرب للمفقين
 يا رب اقم يا رب سمع النداء من بلد آخر لا طرد لهم والمالي أغرب للمفقين
 يا رب اقم يا رب سمع النداء من بلد آخر لا طرد لهم والمالي أغرب للمفقين

[illegible]

المجلد الثاني

وَصَحَّ بِالنَّجَاشِيِّ فِي عَمْدِهِ وَسَائِكِ الْبَقِيَّةِ وَفُطِنَ

يوم الجمعة فقال يا رسول الله جعلت الماشية هكذا هكذا
 فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه وقرأ رفع الناس أيديهم مع
 الله صلى الله عليه وسلم يدعون الله المقصود من ذلك وذكرنا في الكلام على
 القوت في باب ضم الصلوات ما يوجب ذلك حيث قالوا وجبت في القوت
 في القوت وفي تبار الادعية للاتباع روافد اليه في تبار الادعية
 وفي تبار الادعية الشبان وغيرهم في مجمع ذلك ما فيه كتابه والله اعلم
مسألة فمن صل الجمعة في غير يومه بان فساد الجمعة بخاتمة او غيرها
 فإراد ان يصل الظهر قبل صلاة الجمعة الى اضافتها الى الجمعة في الظهر ام لا
الجواب نعم تجزئ في الظهر كما صرح به العلامة عليه السلام
 كمر عشرين حيث قال في قوائمه سبيل ركعات قبل وبعد الجمعة
 فان حصل ركعة نوايا الا في سنة الجمعة ان لم يتبين الجمع واصلوا
 اجزأت النافلة للظهر كما يبي الظاهر على الجمعة انتهى وهو ظاهر في الجملة اعلم
مسألة الا اذا حدث الورد في صلاة ساعة الاحابة في يوم الجمعة
 ففي بعضها لا يوافقها بعد يصل واختلوا في تغيير الساعة المذكورة
 ففي قول بعضهم هي احسنة من يوم الجمعة ورايت لبعض العلماء
جواب في لفظ الصلوات المذكورة في الحديث كمن لو اتفق لشخص الصلوات
 في هذه الساعة اعني احسنة من يوم الجمعة اما تحية مسجد او سنة
 واطالها يحصل الفضل مما يطاهر الحديث هل يتحقق منه ذلك ام لا
الجواب ان العمد تحقيق ساعة الاحابة في يوم الجمعة ما ذكره

هذا هو الوجه في صحة ما ذكره في بعض النسخ من ان صلاة الجمعة في يوم الجمعة لا تجزئ في غيرها من الايام

سبينا

ساعة في سعة الاجابة هي ما بين كل يومين الى اخر الصلوة ومعلوم ان في البلد ان من يصل
 الوقت ومن يصل في انشائه ومن يصل في اخره فكل يكون الخلو او يكون هذا الفصل اول
 الوقت فان لم يكن الخلو يكون سواها فكل ساعة او لا يكونوا في الجواب قال ابو بكر
 في النفس شيئا محجوزا من وقت الاحابة من حيث ان بعض البلد ان ينادي بدارون بالخطيب والصلوة
 وفي بعضها يوفرون حيث زعموا لا يطاع خطيب الماخرون حتى يفرغ الساتون من الصلوة ومقتضى
 التاخير بعد الوجه ان يكون ساعة الاحابة في حق هو لا غير كما في حق الآخرين وهو غلط
 سيد الامام النووي رحمه الله تعالى في الرصد ان الصلوة في ساعة الاحابة
 ما ثبت في صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في ما بين ان
 مجلس الامام الى ان تنقضي الصلوة هذا هو الذهب الذي جاء عليه
 الاصحاب في رواية رواها الشيخان ان في يوم الجمعة ساعة لا يوافقها
 عبد مسلم وهو قائم يصل سال الله تعالى الا اعطاه اياه وسقط في
 بعض الروايات قائم يصل والمراد بالصلوة ما قال بعض المحققين
 وبالقائم الملازمة اي لا يخففه الصلوة فاهم ذلك موقفا وما جرح
 التمسوها احسنة بعد العصر قال في المجموع في محله مستقلة يكون
 يومها في وقت ويوما في اخر قال كاهن مختار في كلبه القدر وليس
 المراد ما مشغوف للوقت المذكور بل المراد لما لا يخرج عنه الا في الخط
 لطيفة انتهى وفيه معضود الشرح وفقه الله تعالى الما طلب والله اعلم
باب الدار ساعة الاحابة اذا قلنا يجوز ان يقرأ الفاتحة والحمد لله
 من ذهب او فضة فاذا اخذ شخص في يد غنمه ويكون بدلا عما هو
 استرا كما يحرم او لا يبي وي عليه ترعة في الوضوء اذ لم يجز ان يقرأ ما احكم
 في ذلك اقنوا ما جرت به العادة **الجواب** وليس الموقوف للطوبى اي
 لم احد صا حيا الى الكسنة خصوصاً غير ان الذي يظهر في كلام الاصحاب
 رحمه الله تعالى انه يجب عليه غسل ذلك لانزعه وسوا اخاف الضرر من
 النزاع ام لا كما لو جرحه بوعظ طاهر فانه لا يبرعه وان لم يجره بل الغنم



مسألة فانه السبب الذي يغضب فوق جفوى الرجل وسمي الحقت من حقيقة الدابة واما
لكنه على الحقين وسميه اهل اليمن العفاص لانه ما يقتضي الطلب ولا المنع بل سمعته
في صغري ان انا ساءت فقتلواهم بكونه ويرونه يقولون يا اهل اليمن قد اضرمت سبب
الا حبل عند الله اين عند الرحمن يا فضل انت الحاج في ذلك وهو ممن تركه فيما اريد فقال
ان اصله كان لا يبقا فلما استعمله اهل السجف واعتوا فيه راي اهل اليمن تركه
من كلام الارشاد واصله انه لو حير عقله بعظم محس حاركة الجبره انه
لاي عليه التبع وهو في كتابه للنبي وهو كما قال النبي
محيي على ما اذا طوى من نزع اذ المعنى من اطلاق التبيين في حق
الترغ عند عدم الحق وبه حرم الرخيد العفاص في رعه وان التفتا
لما وحلدا وينطل صلوة قبله فان حاد من نزع فلا نزع ولا بطلان
لكن ذكر في باب اليتيم وجوب نزع الجبره اذا قدر على نزعها من غير ضرر
وذلك يقتضي وجوب التبع في صوت السؤال وهو الذي يظهر في
والقلب اليه اقبل ويغارق الخبز بالعلم لان الغالب ثبوت في التمسك
لما وحلدا بخلافه في الجبره وصوت السؤال والله كما يعلمه
باب العبد مسئلة ما تقولون حكم الله تعالى في الكثير
المسبون ليلتي القدر مع احياء اليلتين بعباده من احدهما متى
كما هو المعنى من كل ليلتهم ومحور فضل كل منهما ام الاقتصار على احدها
افضل فان قلتم بما لا اول فاجابها بقراءة مع الكثير في اولها
الشور كعمل كثير من الناس والقاري يقرأ فيها نحو ذلك ما ذكر
مع انه يوفى به فلهذا السماع للحاضر ويستعمل القاري ام
الا حسن قطع القراءة في حال التكبيرة ثم يعز البسمل من الاشتغال
من ما ذكر فان قلتم بالثاني فهل يكتفي قول الاول الفوات فضيلة
وعدم خشوع القاري اقويا مما يرد من اعمكم الملبس **الحجاب**

والله

كتاب في معرفة الله والرسول صلى الله عليه وسلم

وانه الوقوف للصواب لاحقا ان سبه احياء اليلتين العبد حاصل
تلك عبادة من نحو صلوة او قرآن او ذكر او غيرها وكما في الحديث
بان باي واحد طائفة وبالاخرى اخرى واما الجهر بالكثير
فان شئت على عدم من صلوات وقاري او ناهي فتركه اولى في جمع
لقول المشهور لو فاسقا الله لا تعرف الا منه ولو قيل
حيث يتجره ذلك او اراهته لم يكن بعيدا قياسا على ما صرح به من
التحريم او الكراهة بالجهر بالقراءة في الصلوة وخارجها اذا شئت على
غنى من صلوات وقاري او ناهي للضرورة والحال فيه وليس كما في العلم
باب الجنازة مسئلة قولكم فيقول الادان واما الصلوة على
الغير نفسه فكما الجلس عليه وهو علم على الصحيح الوقوف في كل من
وفي باب الجنازة ان القعود على الغير مكره **الحجاب** ان
الموجود عندنا في الام واما المصنف على الغير نفسه فكما الجلس عليه وهو
على الصحيح ولو علم ما وجد خلاف ذلك يستوفى فليصل كذلك والله اعلم
وقال العلم **مسألة** قولكم في صلوات اكلان اذا حضر الولي ولم
يكن اهلا للصلوة حضر من هو اهلا من الاجاب فاشار عليه بعض
الكافرين بالصلوة فصلا من غير مناطه للولي فهل يكره له ذلك
ثواب ام لا واذا كان الولي اهلا فلهذا طرزه واجده او حكمه
اقويا مما يورد **الحجاب** والله الوقوف لاصابه الصواب انه
اذا حضر الولي ولم يكن اهلا للامامة لاهيته او جهل بافعال الصلوة

مسألة فانه السبب الذي يغضب فوق جفوى الرجل وسمي الحقت من حقيقة الدابة واما
لكنه على الحقين وسميه اهل اليمن العفاص لانه ما يقتضي الطلب ولا المنع بل سمعته
في صغري ان انا ساءت فقتلواهم بكونه ويرونه يقولون يا اهل اليمن قد اضرمت سبب
الا حبل عند الله اين عند الرحمن يا فضل انت الحاج في ذلك وهو ممن تركه فيما اريد فقال
ان اصله كان لا يبقا فلما استعمله اهل السجف واعتوا فيه راي اهل اليمن تركه
من كلام الارشاد واصله انه لو حير عقله بعظم محس حاركة الجبره انه
لاي عليه التبع وهو في كتابه للنبي وهو كما قال النبي
محيي على ما اذا طوى من نزع اذ المعنى من اطلاق التبيين في حق
الترغ عند عدم الحق وبه حرم الرخيد العفاص في رعه وان التفتا
لما وحلدا وينطل صلوة قبله فان حاد من نزع فلا نزع ولا بطلان
لكن ذكر في باب اليتيم وجوب نزع الجبره اذا قدر على نزعها من غير ضرر
وذلك يقتضي وجوب التبع في صوت السؤال وهو الذي يظهر في
والقلب اليه اقبل ويغارق الخبز بالعلم لان الغالب ثبوت في التمسك
لما وحلدا بخلافه في الجبره وصوت السؤال والله كما يعلمه
باب العبد مسئلة ما تقولون حكم الله تعالى في الكثير
المسبون ليلتي القدر مع احياء اليلتين بعباده من احدهما متى
كما هو المعنى من كل ليلتهم ومحور فضل كل منهما ام الاقتصار على احدها
افضل فان قلتم بما لا اول فاجابها بقراءة مع الكثير في اولها
الشور كعمل كثير من الناس والقاري يقرأ فيها نحو ذلك ما ذكر
مع انه يوفى به فلهذا السماع للحاضر ويستعمل القاري ام
الا حسن قطع القراءة في حال التكبيرة ثم يعز البسمل من الاشتغال
من ما ذكر فان قلتم بالثاني فهل يكتفي قول الاول الفوات فضيلة
وعدم خشوع القاري اقويا مما يرد من اعمكم الملبس **الحجاب**

فصل يكون كالعدم أو يكون له ولاية المقدم لم أر فيه نصا وهو
والاقت الأول وعليه فمقدم الابد أو يقدم واما إذا حضر الولي
الاهل فله التقدم والتقديم وإذا تقدم غيره فله التقدم منه حيث
صلواته مع أمه بكنه خلاف الأولى أو الوقوع في الكراهة لا التحريم بنا
علم أن الشريف صني لا يمتحن في ولاية سبائه وتعالى علم
ما يقولون في مثل ما ابتلنا به من قطاع الطريق يقتلون عابر السبيل
بيننا وبين الرعية فيرون أهل بلدنا بالاثبات بهم وقد يشق عليهم
وتخسر الجف فيقتلون عليهم بالحجارة بنا ويضعونهم فيه بعد التمسك
والصلوة عليهم فله يسعه ذلك فقد أحاط شريف علم بقول
الامام رحمه الله في شرح المحضر وأخرج بالجزم ما لو وضع على وجه الارض
وباع عليه يتابعه فإنه لا يبيع إلا أن تعذر الجف كما لو مات بتفنيه
والشاحل بعدا وبه ما به في عتله وتكفيه إلى آخره وما حد
المعد جارا وبر الا وهو مشاقة العدوى أو القصر أو غير ذلك **الاجاب**
ولما الموقف للصواب انه لا يجوز لهم ان يكتفوا بالثبوت المذكور بالحج
على الموتى المذكورين بل لابد في الدفن من جرم تصور جسم الميت
النباع غالبا واجبة كإزالة الاصحاب وهذا كله عند عدم
تعذر الجف كما لا يخفى واما البعد الذي لا يجوز النقل اليه هو الذي
لا يحصل ثقله تخير الميت بالنقل اليه والقرين هو الذي لا يحصل
به التعذر إذا ما قال فيمن مات بموت الاماكن الملائة والله سبحانه

في تلك سبي فهدجونا حرج غسل الميت الى ان يرسله الى مساكن العدو
او حب المبادر في جعل غسله واذا غسل به وبعده فهدجونا
الوصية بالخافور او كيف يكون الحكم اقنونا ما جاوز **الحال**
ولقد اتفق الصائم الضارب نعم يجوز باجر غسل الميت المذكور
لحصول كماله في الكافور المذكور ما لم ينفذ غسل الميت وان جف فغسل
لم ينظر بحصول ذلك كالحوض والخراج ولم يحضر الولي فانه
ينظر حضوره ما لم ينفذ غسل الميت وكما لو اراد نقل الميت الى احد
الاماكن الملايشه مكة والمدينه وبيت المقدس لاصابه ذلك
او دونه وقلنا ما يجب نقله كما هو الحال فان العلماء قالوا
دقيقه لينقل الى القريب دون البعيد قالوا والعرف في الوضوء
لا يتصرف فيها الميت قبل موته وعرف ذلك من الظاهر الذي لا يخفى
واذا لم يفعل له الكافور لعدم وجود شرطه عاد تركه وليس كماله
ما الذي يظهر من ذلك فيما اذا استتاب بعض الشاع
ثانيا بقصر الزكوة فاني التاب الى بعض الامكنه وقلتم منع نقل
الركن فزوى الدافع فليكن العايش به لم يشعر العايش بنيه بل طعن
ان المقبر ملك للشيخ فهدجونا الوقوع وبه الدافع من الواجب الموجه
عليه ام عليه اعلاه بنيه وهل يؤخذ الميت من قول الله
رحمهم ليعتزلوا في الرهن والعزم في وجهه الا الذي يحسد المودي حتى يرا

نصف السهم واما من عشت
لله ما تغزى الالهة

ويصير المرحش المستعمل عادته صريح فيما قاله الغزالي فان حاصله
 ان الاعتناء في وقت من الاوقات انتهى قال ابن كين وما قاله
 الغزالي هو القياس على يقوم مال التجار بالبقدر الغالب حال جلال الحال
 وعلى التمر الغالب حين الشراء والذبح قال الله عز وجل وما لعل صاحب
 الدخاير وابن يوسف وابن الرضا وغيرهم انتهى ويتهم ابن الورد في صحة
 اذ انقضى ذلك علمت ان الراجح الذي به الصواب هو ما قاله الرازي
 والنووي من ان المعتز غلب قوت السنة فيما اما المذهب للعتن
 من الماخرون في نقله وما الامر الا كما قيل اذ اقاله حذام فصار
 فان القول ما زالت حذام كلف وقد جاز على ابناء علمه على ذلك
 الامم الماخرون الا الشاذ الذي قد قول الفقه السابك ففقد لفتا
 واذا اقامت اهل بغداد رجه استاذن ومثلها دخن ومثلها منسلي
 الى اخرها ذكره في الجواب ان هذه الاقوات لا غلبه بها فيخرج
 منها ما شاء ولا على افضل وعلمه لو زاد احدها ولو سوي فمثلا كان
 هو الغالب الجبر للاخراج منه نوعا على الراجح كالا حقا بذلك علم
 له اذن تأمل واما قول الفقه السابك ففقد افتكار ونفع بغوايه
 ولو ان فقهاء ائمة اهل بلد باخراج فطرتهم من الراجح في الجواب
 ان القول بذلك غير صحيح بل لا يجوز القول به فهو على قابله ولا شك
 ان من خفي علم في مثل هذا الوجه المشهور ضعيف في الكتب البسيطة
 والمختصر لا يملك الاقبا في ان شجرة المظهر اذ ليس هو من اهل الفتوى

في حق

وحقه الانتقاء قال عز من قائل كرم فاشالوا اهل الذكر كرم لا
 تعلمون وقول ان هذه المدة غالبة في نفسها هو توجيه القول الضعيف
 الذي لا يجوز القبول ولا التفرع عليه فماله وعلمه وجعل التمر والتمر
 قول الفقه السابك وقيل له كذا وهذا المراد من قوله غلب قوت السنة
 سبعة اشهر فارد الى اخره فالجواب ان حكمه قد علم مما مر صدر الجواب
 واما ما نقله عن الامير الحاج واربعين من الاقبا فهو ما قاله
 الغزالي فقد اعترافا كونهما يقولان في شافعي بذلك الفقه الشديد
 احمد بن عبد الله بن الحاج فضل قال وقد رجعا عن ذلك واعتزفا
 بضعفه بل وقد رأت ان ارجوع الفقه ابن عيسى عن ذلك كخطه معلق في
 ارشاده فاعلم ذلك فوفقا بل العلم يصح رجوعها فالخطا كما مر على من
 عد الاينيا بخلاف الاينيا لا يرون على الخطا بخلاف علمهم والله اعلم
مسألة فيما اذا غلبت اقوات اهل بلد مدته شهر او شهرين طبعا
 او تمرا هل يخرجهم اخراج واجب الفطر ثم امرزوما بالما ويوزن الصاع
 قدره بالارقال او لا يخرج التمر وكالمه هذه **الجواب** والله
 الموفق يكرم الاحياء الصواب ان التمر لا يخرج عن الفطر من صحت
 السؤال اذ العجز بما يقتضيه محال السنة واذا لم يهتد وكذا
 وتعالى العلم **باب الصيام** لو امر الوالي بصوم الاشقا
 وقلمت بوجوب السبب في البيه على ما في من التراج فافهم من شخص
 ترك البيه فهو اذ عمد اقل في عليه قضاء الصوم والاعمال

في حق

مسئلة من حكمة قضاء
من رمضان لا يفتقر الى
مضمون شتان الست القضاء
شأنه في كل يوم من رمضان
منه من غير ان يكون له
منه من غير ان يكون له
منه من غير ان يكون له

بالنهار وهل يجب التعرض لبلية الرض او الواجب الامساك ونحوه السنة
واذا اسقوا في ايام الصوم فهدى المبادىء بالخروج لصلوة الشكر
والخطبة في بقية اليوم ان كان وقت الاختيار سابقا او من الغد لم يسهل
الاجتماع وهل يجب اتمام مدة الصوم التي امر بها الوالي بعد ما صلوا
الشكر او لا ينبغي ان يباشروا ادا اتمام الله النفع بكم وانا بكم الحيم
الاجابة والله الموفق لكم لا اصابه الصواب اذا امر الامام بضم
الاستسقاء وقتنا بوجوبه كما افترى به الثوري وفيه التيسير كما
شملة قوله في الرض وقال به جمع محقق وعليه يوجب الله عز وجل
ولا يقتضئ اد لا يستغفر في الرض واما امساك بقية النهار فمن حرام
دون غيرة والظاهر انه لا يدمج التيسير من اختصار الصوم لواجب
او الرض ووجه ما افترضه كلامهم خلا فالما وقع لامن فاصلي شهر
في شوع المنهاج من ان لم يقل احد بوجوب بية الرض في ذلك وكا
على ابيهم من عدم وجوب التيسير وتحت ما يظهر المبادىء بالاجاه
في اوجه التشريع امام هذه الصوم التي امر بها الوالي لم يقا
الامر بها ما لم يسقطها والله اعلم وقالوا في **مسئلة** في الامام
الاذ عني في الوقت وقع في القتال وان الحصاد ياتي في رمضان ولا
ينطاق بمعة الصوم فاقبلت بعد التروي انه يجب عليهم اليه كل
ليلة لم يكن حجة مستغف شديدا ان يفطر حميدا وفرا فلا اتمى كل
وافترى الامام محمد بن عبد الله بن ظهير انه لا يفطرون اذا شرب

الارض

الارض وخشي عليها ان تبس فافترى لعدم الجواز وافترى الامام
محمد بن سعيد كين في الطرب ما هم يفطرون والمثله كالمثله افتونا
ما يجوز من **الاجابة** والله الموفق للصواب ان الذي يعتمد
ونفتي به في ذلك جواز الفطر اذا حلف من الصوم مع ذلك قد فرتم
يقول عدل روايه من الاطبا او يقول نفسه فقد كنت شاكك ذلك
شيخي الامام الكري ولوط السوال لو وقع البذر او اكساد
او تنقيد الرزخ في رمضان ولا يطاق الصوم معه فبذل يجوز الفطر
لمن حقه مستغف شديدا كما نص عليه الاذ عني التيسير للحصاد فان
قلبه به فما المراد بالمشفة في كلده هل هو جوف محذور يتم او
غيره وما هو فقال **الاجابة** لو وقع البذر او الحصاد او
تنقيد الرزخ في رمضان وجب من الصوم مع ذلك قد فرتم يقول
عدل روايه من الاطبا او يقول نفسه جاز الفطر ويكر ذلك في
مسوغات الفطر فان لم يجد وعلم على ظنه حصول المحذور المذكور فاللا
بحا سن الشريعة جواز الفطر انما هو بمثل اجاز المحقق احمد رحمه
ومن قال في بعض تلك ان ذلك من تحصيل المصلحة اصل فلا
يجوز الفطر قدال لعدم حزمته بذلك والله اعلم **الاجابة**
مسئلة او صلى الله عليه وسلم هذا ساجر الرض عنه اجاز علي او ذفر
او جعاه او اجاز شام **الاجابة** ان كلامه ذلك هو في الرض
فان ظهرت المصلحة في احدها تعين والظاهر ان الاول والاخر

فطر محذور في كل واحد من
الارض وخشي عليها ان تبس
فافترى لعدم الجواز وافترى
الامام محمد بن سعيد كين في
الطرب ما هم يفطرون والمثله
كالمثله افتونا ما يجوز من
الاجابة والله الموفق للصواب
ان الذي يعتمد ونفتي به في
ذلك جواز الفطر اذا حلف من
الصوم مع ذلك قد فرتم يقول
عدل روايه من الاطبا او يقول
نفسه فقد كنت شاكك ذلك
شيخي الامام الكري ولوط السوال
لو وقع البذر او اكساد او تنقيد
الرزخ في رمضان ولا يطاق الصوم
معه فبذل يجوز الفطر لمن حقه
مستغف شديدا كما نص عليه الاذ
عني التيسير للحصاد فان قلبه
به فما المراد بالمشفة في كلده
هل هو جوف محذور يتم او غيره
وما هو فقال الاجابة لو وقع
البذر او الحصاد او تنقيد الرزخ
في رمضان وجب من الصوم مع ذلك
قد فرتم يقول عدل روايه من
الاطبا او يقول نفسه جاز الفطر
ويكر ذلك في مسوغات الفطر فان
لم يجد وعلم على ظنه حصول
المحذور المذكور فاللا بحا سن
الشريعة جواز الفطر انما هو
بمثل اجاز المحقق احمد رحمه
ومن قال في بعض تلك ان ذلك
من تحصيل المصلحة اصل فلا
يجوز الفطر قدال لعدم حزمته
بذلك والله اعلم الاجابة
مسئلة او صلى الله عليه وسلم
هذا ساجر الرض عنه اجاز علي
او ذفر او جعاه او اجاز شام
الاجابة ان كلامه ذلك هو في
الرض فان ظهرت المصلحة في
احدها تعين والظاهر ان الاول
والاخر

فان كان

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

المسقعة ونقله الفقه السائد نفع الله الروض واصل واعتمد
 الفقه العلماء عليه عشرين في فتاويه وهو المفتي به وهذا كله
 مع عدم الاجاب لا يقصم البيع في الجميع بجميع التمس شوا كان المشتر
 واكثر ايام احبوا والله كما هو قال اعلم **باب** **الحال**
مسألة اذا ادعى المشترى ان البيع معيار برده فأنكره
 البايع او ادعى فساد البيع والاخر حكت ولا يثبت من القول قوله
 منها وهل يكون مير البايع على البت او نفي العلم **الحال** انه
 اذا اختلف البايع والمشتري في وجود العلم او في صفته هل هي عيب او لا
 قال قول قول البايع بمسببه لان الاصل عدم العيب ودوام العقد
 هذا ان لم يجرى الحال من غيرهما والا فلا يكفي في معرفه حاله الا بال
 قول عدلين عارفين بحالهم القاضى والمتولى القفال وقال في
 المطلب انه القياس في قول البعوى يكفي واحد وحلف حلف كماله
 وان قال في الحيات لا يلزم الرد او لا يثبت الرد على هذا العيب او الى
 قبضه وما به عيب حلف كذا على نفي العلم وله بكفنه بعث وما عليه
 هذا العيب واما اذا ادعى احدهما عيب البيع والاخر فساد صدق
 مدعى العيب عليه وان كان الاصل عدمها لان الظاهر معه الا الغالب
 من حال المكلف اجتنابه الفاسد والله سبحانه وتعالى اعلم
 اذ بيع دهننا او غير من الحايضات فوجد فيه سؤنة فخلط بغيره او
 ولم نقبض فيه نجاسة هل يكون السؤنة عيبا برده ام لا واذا ادعى

[illegible]

العقد

مثله ويحلف لك باختلاف درجاته ونقصا حيا فيها من الفضه
الخالصه فحقت قلت الفضه الخالصه في الدرهم البضا المقوم بها
زاد في بها قيمه السودا وحيث زادت فيها الفضه الخالصه قلت بها
فيه السودا فالاختلاف في الزيادة ونقصا يكون بحسب اختلاف البضا المقوم
بها واما الدرهم المقوم نفسه كالدرهم السودا في صور السؤال
فانما يابيه بما له لم يحلف بحال وبذلك بين لك ان وقت الاخذ
وقت العقد سواء في المقوم بهما او باجرها فلو قدر اختلاف العبره
بنوت الاخذ قاسما على ما قاله في نظرها من الشفعه وقد كنت ايام
اقامتي بدعوى لما سئلت عن ذلك جعلت الاوقيه المستوفيه ثمانه
لقرنيه وثلاث تركيه لانه كان قيمتها في ذلك الوقت وانتمت كذلك
حديث الهم العام الماضي صرفت بالشئ الاوقيه المستوفيه بمائة
فبعيت افكر كيف المشت في هذه الزايه واي الخبر اعز ذلك فقال
ان من ثوبكم ان السب في ذلك ان الاوقيه السودا كانت من الدرهم
البضا اربعه لقرنيه عيان عن اثنين وثلاثين باشه تركيه ثم ينطوا
الاوقيه حتى بلغت ثمانه لقرنيه عيان عن اربعين تركيه او اريد تقليل
وخطا الفضه الخالصه والاولى من حيث ضربت الى الان يجعلون من
الفضه الخالصه اربعه اعشار والخامس سته اعشار استاودوا اما
هكذا يلحقني عن من اتى به من شاهد ذلك وحققه وزادوا في عدد البضا
حتى اختلفت قيمه وادف فيه السودا القله الفضه الخالصه

وَقَدْ فَكَّرْنَا فِي ذَلِكَ وَفَلَّحْنَا
مُحَمَّدًا وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ
الْمُسْلِمِينَ يَتَّبِعُونَ سَبِيلَ
رَبِّهِمْ لَوْ كُنُوا يَعْقِلُونَ
لَا رَيْبَ مِنْهُ لَوْمَةً مُؤْتَى
وَرَوَّفُوا بِالْوِافَاءِ

كثر عدد ما فالحكم بزيادة ونقصا باختلاف الدرام المقوم به
 قيمته فافهم ذلك موقفا فلو قيل تقوم الدرام السنو بالفضة
 الخالصة تقوم الفضة الخالصة بالدرام البيضاء الكار اصطفا يد هو الحجة
 واطراف الامور لا تختلف في ما يظهر ولا في ما لا يعلم **مسألة**
 باع ثيابا لزيد بن علي بن الحسين فبقيت ثيابا لم تلبس فقامت بغير
 البائع للمشتري في غير كل سنة كاملة بهار ثم ما دام البيع عنده وبغير
 البائع جعله البيع المذكور ما دام البيع عنده في غير كل سنة كصحة بغير
 البائع للمشتري المذكور ولا فصل يلزم التذمر من البائع والمشتري فمما ذكره
 بآول دخول السنة او كمال السنة وكما لا يشهر ولو لم يكن السنة لم
 البائع للمشتري بهار ثم دخلت السنة الثانية ومضى منها احدى عشر شهرا
 بقي شهر ايام السنة واراد البائع بفك المشتري المبيع العدة في ايام
 البهار في السنة الثانية حيث قد مضى منها احدى عشر شهرا او يلزم بغير
 او لا يلزم الاتمام السنة لو بقي منها اليوم واحد فلو قيل البائع فهل
 يلزم التذمر من الجاسر بغير البهار وبغير العدة ام لا فلو باع زيد بن علي
 ذلك الثياب من ثياب غيره ثم باعها لزيد بن علي فبقيت ثيابا لم تلبس
 دينار وشرى بغيره من ثياب غيره فبقيت ثيابا لم تلبس فقامت بغير
 فوجده مباعا في يد غيره فبقيت ثيابا لم تلبس فقامت بغير
 لكون الثياب خالصة طلب الفضة من بغيره فبقيت ثيابا لم تلبس الذي
 سلمه له غيره وهو ما يبيع الثياب الذي سلمه له غيره وهو ثوبان

دينار

دينار فلو سقطنا صفه الثياب المذكور ببيع وهو في عين التذمر فبقيت
 الثياب التي رجع البائع من ثياب غيره فبقيت ثيابا لم تلبس فقامت بغير
 اقونا ما جازين **الحج** ولعله الموقوف لصفه الثياب ثم يصح
 كل من التذمر المذكورين في صورة السؤال ويلزم ذلك في كل سنة
 لتحقق الاسم واذا فكل البائع المبيع وقد مضى بعض السنة ارج البائع جميع
 المذكورين كالمروا كمال هبة او اذا فسد المبيع لفقد شرط من شروطه كذا
 كل من التذمرين المذكورين لعدم وجود الصفه المعقولة او قول السائل
 وقيل لغيره فلو باع زيد بن علي ثيابا لزيد بن علي فبقيت ثيابا لم تلبس
 لزيد بن علي فبقيت ثيابا لم تلبس فقامت بغير البائع والمشتري فمما ذكره
 به بغيره وان شئت احدى البيع الاول في الشفعة وقرصع بغيره
 شيخنا الفقيه العلامة عبد الله بن عبد الرحمن الحارثي فصل في ثياب الباقية
 ارج والفقيه حسن في جواب لعل المتكلم وافتي به ايضا
 شيخنا محمد بن عبد الله بن محمد في رايته في كرايه للوارث من الخفية في بيع
 الوفا مع ارجها من ذهب كمال المتكلم وذلك ظاهر لا ريب فيه
 وقول الفقيه عبد الرحمن بن موزع الشامي في قنوبه خلاف ذلك فارقا
 بغيره والشفعة باب الشفعة فيها يتسلط تسلطا نسبيا على جميع
 حادث على عكسه فكما يتسلط على البيع الاول يتسلط على البيع الثاني
 والتسلط اما هو في مسئلتنا لا يتم انما هو بالالاتام فلا يلزمه اذا قلنا
 يلزمه الا على حيث التزمه ومنه العدة لا يتم الا على ثيابها

اقول من
 وذكر في غير هذا الموضع
 وطلب بان ما علموا بالسنة
 او الشهور او غيره من ثياب
 الخليفة بالوجه في ثياب
 في ثيابها من ثيابها
 والعقد في ثيابها

بغيره
 لعله

وما قاله العلامة
 في ثيابها من ثيابها
 في ثيابها من ثيابها
 في ثيابها من ثيابها

فستكلمه بذكر كلامه بانتهى العقد الثاني في قوله الاول فما عليه من الالتزام
 وله كونه ليح الوفا بالوعد الذي بني عليه بيع العهد ولا بدع في ذلك
 العهد على الاخذ بالبيع والوصح ما ذكره كرم منه عدم حكم الاخذ من
 وارت العقد حيث مات والمالك العهد باوتمعه على عهده ولا قبل به
 فعلم بذلك فورد بما ذكره والله وقع منه بغير تامل صادق وامان
 اسم الله تعالى ولو سقط بعض الذي ابرج هو في عهد العقد الى اخر ما ذكره
 فالجواب انه يستقط من التمسك بالالف باعتبار فهمها كما في كلام
 من الشفعة ومن صرح بدين شيئا الفقه كمن عزم قضاء والتفقد له عند الله
 ابر الحياه فصل في ربح الرار في الحنفية في تصديق الوفا وما حيا
 كلاف وليس بمحمد في بيع العلم **مسئله** اذا قل العقد
 اولاد ادر الخيال للعهد والاولاد موجوده حال الشرا فادار العهد الفلك
 هل له اخذ الاولاد للقلعه ام لا **الجواب** ان للعهد المذكور
 قلعه الاولاد الموقوفه في غير محل اصلها واخذها مع اصول النخل العهد
 جميع التمسك الاصل اذا وقع الرجوع في العهد بطريق التفاسخ وما زاد في
 الاولاد بسبب التمسك بحسب عمل العهد مصنوم الى التمسك الاصل الذي
 وقعت به العهد اذ لا سبل الى ابطال العنا المحرم والله كانه اعلم **مسئله**
 رجل اشترى امرا فاعل سبل العهد وبالحمل حاله اشترى اولاد اصحاب
 والعينه لمن جند شي قبله فافجأ الشرا فقلعه الامهات ويقبل الاولاد
 مضي زمان طويل حتى كبرت الاولاد وبلغ فيهم كفيه الامهات فادار الله
 ان يفيك

ان يفيك فقلتم للعهد فكل ما في بقطعة من التمسك ونفسه فيه حور ما عداه فكل
 للعهد فكل الاولاد المذكورين بنسبتهم من التمسك وقت البيع فكل
 على الشفعة او الاعتار في المقوم وقت الفلك او وقت التمسك او غير
 فتم الامهات وقت البيع وفي الاولاد وقت الفلك وهل اذ شرط
 للعهد انه اذا بلغ بعض المبيع يكون الفلك للمالك في كل التمسك هل يلزم هذا
 التمسك ويكون مفصل العقد ام لا يلزم وما مضى العقد في هذا البيع
 فباستثناء العنا في التمسك واذا شرطوا العهد والتمسك دفعت بطلان
 مبيع بعد ما دفعه من ذلك ايضا لا يلزم له لا وما راى من كل شرط
 يقع البايع او المشتري اذا شرط قبل العقد وما الذي يقع عليه
 في التمسك فيما اذا اختلف البايع والمشتري في قدر التمسك وشفعة سوط
 العهد وما هو هو الحال في القول قول المشتري كحصول البايع
 الله وما لو كان على التمسك في رجل باع عينا فشرط عليه المشتري قبل البيع ان
 تحايل التمسك وقت علوم فالباع عهد وان جاور الاصل هو قطع فحاش
 البايع بالتمسك بعد مجاوز الوقت المعلوم فان لم يكن ذلك قد قبله
الجواب ولله الموفق للعالم الشاوي ان غالب احكام العهد على
 من قال **مسئله** ما عدا جهنم مقدس على باب الشفعة وقياسه في
 شبه التمسك ان العهد المذكور باخذ الباقي اذا وقع الرجوع بطريق
 التفاسخ بحسب التمسك باعتبار قيمتها وقت البيع لا وقت الموعود
 ولو قبل المعتبر اقل قيمه المالك من العقد في البصر والشرع الباقى

من شرط العقد ان يكون
 من شرط العقد ان يكون
 من شرط العقد ان يكون

وغيره من اقسامه...
فصل في اقسام العهده...
اعلم ان العهده...

كانت نجا واما قول الفقيه الساب...
اذا تلف بعض المبيع...
فان كان...
المصادمة...
انهم يردون...
يقول نكروم...
الاغراض...
الفقيه...
واما قول...
وقدر المبيع...
القول قول...
القول قوله...
في جلاء...
فالمبيع...
فلا يرد...
اذا جاز...
اذا باع...
اكثر بالاولاد...
صحة فبايها...

فصل في اقسام العهده...
اعلم ان العهده...

فصل في اقسام العهده...
اعلم ان العهده...

عند في السيل...
فيما ما الحكم...
المعتمد...
بعد البيع...
من العارات...
العارات...
تحت منفصله...
او سقف...
ما دون...
فما العارات...
عليها...
مصلحة...
التي...
العهود...
سواء...
الرجل...
بعد العهده...
البايع...
فصل في اقسام العهده...
اعلم ان العهده...

فصل في اقسام العهده...
اعلم ان العهده...

بالرؤية السابقة لتغير البيع بعد تلك الرؤية غالباً وإذا فسد
 العقد وقبض البيع الوكيل المذكور وتلف في يد فله نصيبه لوضع
 عليه يورأذن شرعي وإذا فسد قبل رجوعه لموكله لأن قرار الحكم
 عليه ولا يرجع لأن الأذن في القبض القاسية لا عزم به فلو كان
 ان المسألة تقاس بما ذكره الأئمة بأن القبض بالشر القاسية
 يصح الوكيل سواء تلف في يد أم في يد موكله لوضع يد عليه يورأذن
 شرعي ويرجع إذا عزم على الوكيل لأن قرار الصمان عليه ولا شك في
 الاوحي فيما إذا تلف في يد الوكيل فقال لا وجه له بل الصواب
 انه لا رجوع له لأن الشر القاسية عزمها دون فيه ويغفر الركن
 وعدم الرجوع جزم المرحوم في العباب قال خلافاً للشيخ وعلى
 قاس ذلك لا يجوز حكم صورة السؤال فيرجع الوكيل المذكور على الموكل
 المذكور في صورة السؤال على مقتضى المفعول عن اللاب ولا رجوع له على
 ما عزم به المرحوم بتعاليم وهذا هو الذي يظهر في جميع صور
 السؤال وفي فتاوى على أصل السؤال ولو عدم الرجوع في المسئلة
 القيس عليها إذا عزم فيها وإنما فيها يورأذن فاشد خلاف
 المسئلة القيس عليها والله تعالى اعلم **مسألة** عن رجاءات
 وخلف أئمة وأخلاق وورث الأئمة شيئاً من أئمة الأئمة
 فقط فموردين من أئمة أئمة أئمة أئمة نصيبها فاعت
 ذلك واعتقاد المشتري انه سند وهي كذلك ويرجع بيعها وملك

المشتري

هذا هو الوجه في المسئلة
 التي هي في البيع بالشر
 القاسية لا عزم به
 فلو كان ان المسألة
 تقاس بما ذكره الأئمة
 بأن القبض بالشر
 القاسية يصح الوكيل
 سواء تلف في يد أم
 في يد موكله لوضع
 يد عليه يورأذن شرعي
 وإذا فسد قبل رجوعه
 لموكله لأن قرار الحكم
 عليه ولا يرجع لأن
 الأذن في القبض
 القاسية لا عزم به
 فلو كان ان المسألة
 تقاس بما ذكره الأئمة
 بأن القبض بالشر
 القاسية يصح الوكيل
 سواء تلف في يد أم
 في يد موكله لوضع
 يد عليه يورأذن شرعي
 ويرجع إذا عزم على
 الوكيل لأن قرار
 الصمان عليه ولا شك
 في الاوحي فيما إذا
 تلف في يد الوكيل
 فقال لا وجه له بل
 الصواب انه لا رجوع
 له لأن الشر القاسية
 عزمها دون فيه
 ويغفر الركن وعدم
 الرجوع جزم المرحوم
 في العباب قال خلافاً
 للشيخ وعلى قاس ذلك
 لا يجوز حكم صورة
 السؤال فيرجع الوكيل
 المذكور على الموكل
 المذكور في صورة
 السؤال على مقتضى
 المفعول عن اللاب ولا
 رجوع له على ما عزم
 به المرحوم بتعاليم
 وهذا هو الذي يظهر
 في جميع صور السؤال
 وفي فتاوى على أصل
 السؤال ولو عدم
 الرجوع في المسئلة
 القيس عليها إذا عزم
 فيها وإنما فيها
 يورأذن فاشد خلاف
 المسئلة القيس عليها
 والله تعالى اعلم
 مسألة عن رجاءات
 وخلف أئمة وأخلاق
 وورث الأئمة شيئاً
 من أئمة الأئمة فقط
 فموردين من أئمة
 أئمة أئمة أئمة
 نصيبها فاعت ذلك
 واعتقاد المشتري
 انه سند وهي كذلك
 ويرجع بيعها وملك

المشتري في صورة السؤال الثالث كله لأنه قال اشترت نصيبك وهو
 سند أو أملكك السند فقط للتصريح عليه ولو أنها قالت
 بعتك نصيبك ولم يكن وهذا يظن ان نصيبها السند فقط
 فقال اشترت فهذا يصح البيع وملك البتة كله أو لا يصح أو يصح
 سند وسطر في الباقي **الجواب** ولله الموقوف كرمه
 الصواب ثم يرجع البيع في السند المذكور فقط حيث علم المتعاقدين
 سواء قال البائع للموكل بعتك نصيبك وهو سند أو قال بعتك نصيبك
 دون السند الآخر الذي جهل له أو أحدهما لا يصح فيه البيع
 بل هو باق على ملك مالكه ففرض الالبس على أنه إذا قال بعتك
 نصيبك فهذا يعلم أنه مع وان جهله أو أحدهما لا يصح فيه وان
 جهل النصيب بعد ذلك بعد عدم صحه البيع في السند المذكور
 الذي جهل له في صورة السؤال فلم يشك البائع راساً لعدم
 الفضد اليه **مسألة** وهو الظاهر من كل هذه الصور هذه والله تعالى اعلم
مسألة إذا باع المبيع من الموت شيئاً من ماله لبعض
 ورثة مجاباه كان باع عقاراً قيمته ثمانمائة فيستأيه قبل بيعه
 أو سطر في جميع أو تنزق الصفقة فيقال بعتك نصيبك
 المحاباه فيصير في ملكه اربعاً ثلثة اربع الثمن وسطر في ربيع
 الثمن اذ هو قور المحاباه فان لم يرد وهو ثمن الصفقة قلبا
 بشكلكم ما ذكره في باب الصفقة في واخر الركن الثالث

هذا هو الوجه في المسئلة
 التي هي في البيع بالشر
 القاسية لا عزم به
 فلو كان ان المسألة
 تقاس بما ذكره الأئمة
 بأن القبض بالشر
 القاسية يصح الوكيل
 سواء تلف في يد أم
 في يد موكله لوضع
 يد عليه يورأذن شرعي
 وإذا فسد قبل رجوعه
 لموكله لأن قرار الحكم
 عليه ولا يرجع لأن
 الأذن في القبض
 القاسية لا عزم به
 فلو كان ان المسألة
 تقاس بما ذكره الأئمة
 بأن القبض بالشر
 القاسية يصح الوكيل
 سواء تلف في يد أم
 في يد موكله لوضع
 يد عليه يورأذن شرعي
 ويرجع إذا عزم على
 الوكيل لأن قرار
 الصمان عليه ولا شك
 في الاوحي فيما إذا
 تلف في يد الوكيل
 فقال لا وجه له بل
 الصواب انه لا رجوع
 له لأن الشر القاسية
 عزمها دون فيه
 ويغفر الركن وعدم
 الرجوع جزم المرحوم
 في العباب قال خلافاً
 للشيخ وعلى قاس ذلك
 لا يجوز حكم صورة
 السؤال فيرجع الوكيل
 المذكور على الموكل
 المذكور في صورة
 السؤال على مقتضى
 المفعول عن اللاب ولا
 رجوع له على ما عزم
 به المرحوم بتعاليم
 وهذا هو الذي يظهر
 في جميع صور السؤال
 وفي فتاوى على أصل
 السؤال ولو عدم
 الرجوع في المسئلة
 القيس عليها إذا عزم
 فيها وإنما فيها
 يورأذن فاشد خلاف
 المسئلة القيس عليها
 والله تعالى اعلم
 مسألة عن رجاءات
 وخلف أئمة وأخلاق
 وورث الأئمة شيئاً
 من أئمة الأئمة فقط
 فموردين من أئمة
 أئمة أئمة أئمة
 نصيبها فاعت ذلك
 واعتقاد المشتري
 انه سند وهي كذلك
 ويرجع بيعها وملك

الثاني من اركانها وهو الماخوذ منه وهو بطلان البيع في جميع البيع
اذا كان المشتري وارثا في الصور المذكورة كذا في المقتضى
في ارض بنينا لاصلة في البيع فيما اذا اجار الورثة واقع
الشيء زكيا وظاهرا وبطلان البيع في الجميع اذا لم يحزوا ولم لا يقال
بتزويج الصفقة في ذلك كغيره فيما اذا باع ما يبيع وما لا يبيع كاذبه
سائر الابواب يتبين ذلك ببياننا شافيا واوضحا لانهم صانعو
الطلاء وهذه الابواب **الحوا** ادبائع الرض في مرض موت
لمحاياه ودر صا الوارث والمشتري اجنبيا بطلان البيع في بعض البيع وفي
بعضه وطريقه بالنسبة ان تعرف ثلث للامال وقد راجع محاياه فان كانت
نصف البيع في نصف البيع بنصف الثمن وان كان الفرق اكثر او اقل
فاقل وان كان المشتري وارثا بطلان البيع في الجميع كونه محاياه مع
الوارث وهي مردودة قال **الزركشي** في الخادم هكذا ذكره الفقهاء
وعنه وعليه في المذهب بان البيع لا يطل في شي الا وسط طبقه
من الثمن فاما في غيره في البيع الاول في بعضه محاياه وهي مردودة
فمطل كما لو باع درهما بدراهم لا يملك القول بانه يبيع في درهم بدرهم
لان حلاوق ما اقتضاه العقد من التوزيع ومنه يدرج حصل الربا
فحق القول بالبطلان وفارق ذلك ما اذا كان المشتري اجنبيا
فان بعض محاياه صحيح كما مر وعاد كراه من البطلان مع الوارث
في الجميع عند عدم الاجان هو ما جرم به المرحوم في العباب في باب

الشفع

العقد من الكتابه ال افر ما ذكره في ذلك وليس في نظير لما قاله الزركشي
كما هو واضح **الحوا** انه ليس في ارضه اصلها تصح في
مستند شر العبد نفسه وفي الشرح الصغير شرح المذهب ان العقد الخار
في اشرائه نفسه لانه عقد اتفاقه انتهى قال **الزركشي** في الخادم
وهذا بالنسبة للعبد اما السيد فيست قطع او اما من بعد العبد
فيشبه العبد كالا وارجح به شخص ثم اشتراه ثبت البايع دون اشرائه وفا
قاله لا يخالفا ذكره في الشرح الصغير شرح المذهب بل كلاهما
كما اصرح بما قاله من ثبوت الخيار للسيد لانها المانكلا على ضوء
اشرائه العبد نفسه فقط وصحاحا فيها عدم ثبوت الخيار له كما يعلم ذلك لمن
انعم النظر في كلامهما وبيان الشيء اسهل في مختصر الرضه والارشاد
كعبان الشرح الصغير شرح المذهب في اختصاصها في عدم ثبوت الخيار
في صور اشرائه نفسه فقط اذا انقضى ردك علمت **الحوا**
قاله الزركشي صحيح معتد ويكفي في العتقان تقرير الشيء زكيا له وجرم
الاعام المرحوم في العباب واقصر من المشرى في شرح الارشاد
على تقريره وتوجيهه والله اعلم **مسئله** من راي ارضا
ثم بعد مدة اشتراها فوجد فيها ملكا هل يبيع البيع ام لا فان قلتم ببيع
فهو يثبت الخيار للمشتري اذا انقضى الفقه ام لا **الحوا** نعم يبيع
البيع والصون هذه لكن ثبت الخيار للمشتري ان جهل اذا انقضى ذلك
لازم والصون هذه والله اعلم **مسئله** العبد اذا اتفق

الحوا في بيان ما مر في مختصر الرضه والارشاد

نصف ثباتها انما مستكبره وذكر في الاصحاح في الغصدا ايضا
مثلا في صحة البيع مما ذكره في الاصحاح ام عند الحكمه الجواب لها
كيف وقد قدره المله المله المتأخرين بل لو اخذنا ما ياله
وايد فيما يصدر مع وجود الماله لا يباع الا بملك
يرقبه مال كان قبل خطا او شرف فالواقع بيعه مما احار السيد
فداه فلو باعه واكال فيه وجه المشتري تعلق الضمان قالوا ثبت
له الحار فلوان هذا العبد هو يراعي وانا فباعه السيد وترداني
ذلك البير شخص ومات به او وقع فيها حيوان ملك وقت به بعد
ان نصفه المشتري فثبت هذا الحار ونفس على المشتري فلهما
بجامع البير بسبب شاق ام لا لانه في مثلتا بيع والعلية برفق
بجلاف في الرقبا ولو نصب هذا العبد شمله وهو يد البايه وقع
فيها صيد وهو في يد المشتري لم يكون له الملك **الجواب** نعم ثبت
الحار للمشتري المذكور والصورة هذه وحدوث العبد بعد القبض تقدم
كقوليه كالا حقايدك والملك في الصيد المذكور لا كالعبد حال
وقوع الصيد في الشمله ولكنه بقاء وتعال اعلم **باب الغصص**
هل يكون اذن المالك في العارية ان كان اذن في العار ام لا بد من
الاذن في الاقراض اقربا ما جوب **الجواب** نعم يكون
اذن في الاقراض والصورة هذه قبل شاعلم ما نصواعليه انما قول
المشتري المبيع في مكان البايه باذنه في التحويل للقبض وهو قبض والله كما
وتعال اعلم **مسألة** هل يترط تفرع ظهر الدابة المبيع عند
القبض من متاع البايه عن المشتري ام لا **الجواب** ان الاصح
رجه الباع ذكره ان ذلك في حق الغفار واما المتقرفاني ام ان
ذكره فيه لكن الذي ذكره في القصار ان المشتري لم يتمكن

الاتقاء

ما العصف صله بالقبول في الغصص هل يصح من المشتري ان يبيع من المشتري
انها لا ترضى وان قلنا انها ترضى من المشتري هل يرضى من المشتري ان يبيع
والله المورن باصانه ايصا ان المشتري ان يبيع من المشتري ان يبيع
لغيره غير انها ترضى فان لا يرضى من المشتري ان يبيع من المشتري
اذ لا يقع فيها راسا لا يرضى

من الاتقاء به حال سخله بمتاع غير المشتري في وجوده في القول بل
وقالوا ايضا اذا كان البيع المتقرف في بعهه مخصصه بالبايه فالقبض
منه من زاويه منه الى زاويه او من بيت من بيت الى بيت يجوز ان
البايه لا يملك للقبض ان التصرف والان يد البايه عليه وعلى ما فيه
ولان العرف لا يعيد قبضا فكذا الاذن في قبض الدابة المبيعة المشغول
ظهرها بمتاع غير المشتري لا بعد قبضا فيما يظهر وليس كذلك في العلم

باب في الاصول والاشياء ما تقولون في شخص
له ثمر لو حمله في ارض غيره وضعت تحت يديه فاراد صاحب الارض ان يورس
ودبا في ارضه تحت يديه فحمله من صاحب الثمرة مفعه واحا على
الملك ان كان قد غرسه لا وما المراد بالجرم في كلامه وما الذي يضر
بالثمة بنوا واوصى المعلن كان **الجواب** والله العرف للصواب
بمع صاحب الثمرة صاحب الارض من العرف المذكور وله اجاب على
قلع العورس ان كان قد غرسه **الجواب** نعم في حق المنافع الابن
قاضي شبهه الضريح يترك وهو طاهر كونه الاحكام لغيره على ان
ما ملك الثمر يستحق مفعه العورس ما بقيت الشجر وبه صرح في الحران
ملك الا بقلع باب العارم اللامه وقال ابن ارفع هل يكون
ملكه لا بقلع باب الاجان او لا عارم يخرج من كلام الاحكام
وجهان اصحها الاول انتق وتودد في اللغات في ان المراد
بالعورس ما سلبت الشجر من الارض ومن ما سلبت الله عز وجلها والاد

ما العصف صله بالقبول في الغصص هل يصح من المشتري ان يبيع من المشتري
انها لا ترضى وان قلنا انها ترضى من المشتري هل يرضى من المشتري ان يبيع
والله المورن باصانه ايصا ان المشتري ان يبيع من المشتري ان يبيع
لغيره غير انها ترضى فان لا يرضى من المشتري ان يبيع من المشتري
اذ لا يقع فيها راسا لا يرضى

المطهر ولله الشكر وتعالى اعلم **مسئله** رجل اشترى ابيه حاملا
 وولدت ثم افلس قبلت الام ورجع البائع في الولد فكم يصار
 ومنى وقت التقويم وكيف النسب امونا ما جوز **الجواب** ولله
 الموفق للصواب انه يرجع في الولد فصار بغيره الام حاملا حين الفس
 فاذا كانت قيمتها حاملا ما به عشرين وحاملا ما به صارت كمتة
 اسداس الثمن وهو حصه الام ورجع في الولد وحصته السدس والكال
 هن ولله الشكر وتعالى اعلم **باب الصلح مسئله** في دار الواحد
 خالص ومحوار دارين مشترك مقسوم فاشترى اما جاور الخالص قبل
 لاحد الشراك الاخر المنع من فتح باب بين المشترك والخالص من المرونة
 وهل فرق بين كون المشترك لصاحبه الخالص ام لا فلو قيل بالمنع فارتفع
 بينهما والاشباع بذلك وسد طريقه الاصل الى الماشرك او الخالص
 له ذلكا جوازا باشا فوالا اذ لم اهت **الجواب** ولله
 الموفق لا صانه الصواب اذا كان الداران يفتحان الى طرفين غير
 ناقدين او غير ناقد وشارع فليس للمدعي فتح باب بين مملكته القديم
 واكادث لانه يثبت له من كل طريق غير ناقد ممر الى الدار التي
 به وهذا ما نقله في الروضة العواقين عن المحمدي وفيها عن الامام
 انه لو اراد رفع الحائط بينهما وجعلها دارا واحدا وتزل باقهما على حالها
 جاز قطعاً انتهى وهو مفراد الرافعي اما اذا قصدا انتشاء ملكه فلا
 صنع منه اى قطعاً وصح في المباح كالرافعي يتجا للقبول عكس ما

قاله المصنف

قاله المصنف لانه تصرف صادق للملك فوضع منه اذا انقرد ذلك
 ان المحدث ما نقله النووي في الرخصة عن المحمدي وان محله كما في الحادى
 للامام الزركشي ما اذا قصدا الاستطراق فان قصد مجرد الفتح لتتو
 الملك فلا يصح منه فالصواب كما قال الزركشي والكتاب المذكور ان
 يقال موضع الوجهين عالم اذا لم يوصد انتشاء ملكه وبذلك يعلم حكمه
 السؤال ولله الشكر وتعالى اعلم **مسئله** من اشترى ارضا من المظ
 من سطح سفله الى دار جارة هل له ان يعزل عليه ويرسل اليها من العلو
 ام لا فان قلتم لا وكان الشقاق ارسل الى العريضة الدار قبل
 بناءها وهل يصح ايضا **الجواب** انه ليس لصاحب المزارب الذي
 يصعد من علون الى دار غيره كونه عن موضعه ولا هتة البدرى كان عليه
 الارضا صاحب السفلى كما انى به العلوة عليه من محله عيسى بن
 انه تعالى وهو طاهر ولو كانت المزارب يصب في تاحه فالصاحب
 الشاحه ان يغيرها قار **ابو شيكل** ليس له ذلك اذا كان مع شيا
 فيها اجر الى الارضا صاحب المزارب وافتي الغزالي بكونه قار
 وليس عليه الا تعلق المالك كيف شاؤ وهو الا وجه الذي ينبغي ان يفتى
 به وعليه تجل كذا من ام شيكل ولله الشكر وتعالى اعلم **باب الضمان**
مسئله ما تقولون في رجل ضمن من رجل ذبالة خرافا من المشقى
 المضمون عنه ظنا منه انه يتحول الحق ولم يرد سقوط دية عنها قبل
 بذر المضمون عنه والضامن عن الدين المذكور او احدها فاجاب

تجيب عن ذلك

القلاد ابو محمد في قباويه ثم يبرأ المضمون عنه والضا من غير الدين ولا
 مع ما اطلق الدين خطا وقال كمال هذا انما المقصود بكلامه وفي قباويه
 الامام ان مرقوع اذا صرنا من دينا بشرط ان يبرأ من له الدين الاصل
 فابراه على طرحة نظن هذا الضمان قال فالظاهر وهو الذي
 عليه النقل ان البراء لا يقع ثمانية لم يبرأ براءة بترع وانما ابراه على ان
 يتم ما جاز ولم يتم انما هو الوقت من المصلحة وما الاصل العبد بها
 فطرا من ربه كمال **الجواب** ولقد الموقفي للصواب كل من
 الحواشي المذكورة صحيحة فعمد في نفسه وما افترجه شيخنا الامام
 العلامة عليه السلام في قوله قد سمعنا الى ذلك الامام المحقق جمال
 الدين محمد سعد شكل رحمه الله تعالى قال في قباويه ما معناه
 ان القول بذلك يعني براءة الصام من المضمون عنه في الصور المذكورة
 هو المشهور وان مقابله غريب في النقل ضعيف في القياس انتهى ولما
 الفرق بين الصورتين فهو ما اشار اليه العلامة عند التمهيد في قوله
 الثاني رحمه الله تعالى بقوله لان المشترك لم يبرأ بترعا وانما ابراه
 على ان يتم له ما جاز يعني من الضمان ولم يتم انتهى بخلاف الصور الاخرى
 ليس فيها شيء من ذلك ومن ذلك ايضا ما نص على الامام الثاني
 رحمه الله في الام انه لو صالح على انكار ثم قال بعه ابراه لم يبرأ بترع
 للغير نظير في الصلح الذي بان فساد ورجع المدعي على دعواه ومن
 ذلك ايضا ما ذكره الفرق في الاشارة حيث قال في باب الكابة

يعلم
 الطهراني

ولو عجل ليريد فابر الغاي يعني التخل والابرا لفساد شرط الابرا اذ لا
 معه الابرا فلا يصح مقابله وهو القصد ونظاير ذلك كثير لا يشغل
 بتعدادها ولله في تدبير العلم **مسألة** في رجل ربط الدو
 في ماله او فيه مثله والغالب ان لم يردون من ربطه وعينه رجل فقال
 الربوط للرجل المذكور اصرع عينا فلان كله يعودون ويطلقون
 انصرف لهم في ما في ضمن الربوط المذكور واطلق الربوط واذا الضمن
 من ماله فبالله رجوع على من عني لانه اقتداءه من الهلاك فيناش على
 ما ذكره فيما لو قال رجل من معه اسير اطلق الاشتر ولمن له القضا
 اعف عن القصاص ولمرطعام اطلع هذا الخاب وكذا كذا او على ان اعطى
 كذا فاجاب شوال فله من ماله القضا ام ليس له رجوع لانه ضمن
 ما لم ي اقر بما جاز من **الجواب** ولقد الموقفي للصواب ان الامام
 له ان قد نصوا على ان من طلبه ظاهرا قال فقال لغير ادعى ففعل حج
 اي وان لم شرط الرجوع كمن قد اسير ابادت اي فانه يرجع عليه
 وقصوا ايضا على ان من ضرب الاذن وادى بغيره ان له الرجوع ايضا
 لانه اذن في ضرب الادا اذا علم ذلك فاعلم وفعت اسير ابادت
 ان الضمان المذكور صحيح لان له فيه غرضا وهذا ضمان حقيق الاقل
 من الهلاك لا الضمان المعروف وان سمي به اذ لا يصح ما لم ي واذ
 صح الضمان وله في الادا وادى كان له ان يرجع على قيا من ماله وكان

[illegible]

وقال مع ما شئت
فان اذ ناتي الى
لو غيب وقال الامام
عنه يجوز به
الا اذا دلت
شئت اذن في
عبر النقد
وقال في
عنه
الاطلاع المصحح
بالصحة من ذلك
لكنه هو نصيبه
والاعت في ذلك
ما هو شأن المصنف
الكلالة نعم
التي على المصحح
ولكن لا حسن
لكن لم في ذلك
فقد صح
في هذه المسئلة
وقد ردنا في
تحتها من
والعمد عدم
النفوذ
معايير
في قول
المراد في
الحاشي
موجب
كانت بنته
مروجه او
معتن فقال
اذا طلقت
او انقضت
عندها فقد
وكلت بنزوحها
فهو الان كما
لوقال اذ
امضت منه
فقد
وكلت بنزوحها
وهذا تقرر
على انه لو قال
وكلت بنزوحها
اذا طلقتها
بصح كقول
زوجها اذ
امضت منه
وفي وجه
لا يصح هذا
التوكيل
وقد سبق
بها في الوكالة
استلزام
المراد منه
وهو ان
الزوج في ذلك
معتن كما ذكرنا
في النسخة
التي في الوكالة
فان الزوج
في الوكالة
ايضا فمكرر
المجلد
فهي واقعة
اجل الله
والعدم
المسلم
الجواب
ولله
المراد
للتوكيل
ان قوله
بنزوحها
اذا امضت
منه ليس
كله ما مر
افانه
في حال
الوكالة
في حال
التوكيل
فما يملكه
المراد منه
العلق
والاصح
في التوكيل
فما يملكه
عدم الصحة
فيكونان
القولان
مكرر
على الوجه
المرجع
العايد
بالصحة
وليس
جارئ
نيل
على الوجه
المرجع
فان

فصل في بيان المقولة وهل فعل ما حازت المطالبة به ان لا تكون
 ملكا للمنفذ لان ما اقرار به من الملك لا يملكه الا من اقر به من ملكه
 للمنفذ فندد بدس ندم الخبز على الخبز فلو قال دارس او ثوري ادر دس
 الذي على زبد ندم فهو لغوا لان الاضافة اليه يفتقر للملك
 فبما اقرار به
 هذا ان المعتد في صوت السوال عدم صريح الزوج لكون التوكيد فيها
 من الموكك فاذا اضماله التعلق بان صغابا **الاقراء**
مسألة في تخير الزوج في صوت صوته الذي يات فيه جميع ماله او
 بقا ماله لبعض الوتره فوجع فادعى الاخر من الوتره لثبوت موثقه اقر
 به في قاصد الاحرام واقام بذلك **مسألة** هل يطل الاقرار بالاجور
 انه اذا اقر المورث في صوت صوته لبعض الوتره فوجع على الصحيح
 مذهب الامام الشافعي رحمه الله تعالى كالواقر لا جنس وسواء قصد بذلك
 احكاما ام لم يقصد لكنه يعصى بقصد احكاما واذا ادعى بغيره الوتره
 على المقوله ان لا يحق له الاقرار وان لم له فاحلف انه او تكفى لازم
 كان يلزمه الاقرار به فعليه ان يحلف فان حلف تسار الوتره فاسمى
 قاله الشيخ ابو علي النخعي في شرح التلخيص اذا انقضى ذلك علمت
 عدم شماع البينه المذكور في السوال والصوت هذه ولكن لا يملك
مسألة ما يقولون فيما اذا كان شخص مع زوج يتصرف فيها
 تصرف الملاك في اعلالهم في السويع ديار عوامر وشعره واوصار وحملته
 فافتران السويع المذكور المذكور من اولاده والديار العوامر كره في الشرع
 والموت والاوصار يدخل في الاقرار بالسويع المذكور او هن ترك
 بنوا ذلك بيانا شافيا لا عدمكم المملوك **الجواب** لا يدخل المورث
 والاوصار المذكور في الاقرار بالسويع المذكور لئلا الاقرار على
 اليقين والصوت هذا ولكنه كما نعلم **مسألة** تقولون ان
 الاقرار

في قضاة بان له الرضا في قول المذاهب في جهات اجمع وفي الفتوى

فصل في بيان المقولة وهل فعل ما حازت المطالبة به ان لا تكون
 ملكا للمنفذ لان ما اقرار به من الملك لا يملكه الا من اقر به من ملكه
 للمنفذ فندد بدس ندم الخبز على الخبز فلو قال دارس او ثوري ادر دس
 الذي على زبد ندم فهو لغوا لان الاضافة اليه يفتقر للملك
 فبما اقرار به
 هذا ان المعتد في صوت السوال عدم صريح الزوج لكون التوكيد فيها
 من الموكك فاذا اضماله التعلق بان صغابا **الاقراء**
مسألة في تخير الزوج في صوت صوته الذي يات فيه جميع ماله او
 بقا ماله لبعض الوتره فوجع فادعى الاخر من الوتره لثبوت موثقه اقر
 به في قاصد الاحرام واقام بذلك **مسألة** هل يطل الاقرار بالاجور
 انه اذا اقر المورث في صوت صوته لبعض الوتره فوجع على الصحيح
 مذهب الامام الشافعي رحمه الله تعالى كالواقر لا جنس وسواء قصد بذلك
 احكاما ام لم يقصد لكنه يعصى بقصد احكاما واذا ادعى بغيره الوتره
 على المقوله ان لا يحق له الاقرار وان لم له فاحلف انه او تكفى لازم
 كان يلزمه الاقرار به فعليه ان يحلف فان حلف تسار الوتره فاسمى
 قاله الشيخ ابو علي النخعي في شرح التلخيص اذا انقضى ذلك علمت
 عدم شماع البينه المذكور في السوال والصوت هذه ولكن لا يملك
مسألة ما يقولون فيما اذا كان شخص مع زوج يتصرف فيها
 تصرف الملاك في اعلالهم في السويع ديار عوامر وشعره واوصار وحملته
 فافتران السويع المذكور المذكور من اولاده والديار العوامر كره في الشرع
 والموت والاوصار يدخل في الاقرار بالسويع المذكور او هن ترك
 بنوا ذلك بيانا شافيا لا عدمكم المملوك **الجواب** لا يدخل المورث
 والاوصار المذكور في الاقرار بالسويع المذكور لئلا الاقرار على
 اليقين والصوت هذا ولكنه كما نعلم **مسألة** تقولون ان
 الاقرار

في قضاة بان له الرضا في قول المذاهب في جهات اجمع وفي الفتوى

فصل في بيان المقولة وهل فعل ما حازت المطالبة به ان لا تكون
 ملكا للمنفذ لان ما اقرار به من الملك لا يملكه الا من اقر به من ملكه
 للمنفذ فندد بدس ندم الخبز على الخبز فلو قال دارس او ثوري ادر دس
 الذي على زبد ندم فهو لغوا لان الاضافة اليه يفتقر للملك
 فبما اقرار به
 هذا ان المعتد في صوت السوال عدم صريح الزوج لكون التوكيد فيها
 من الموكك فاذا اضماله التعلق بان صغابا **الاقراء**
مسألة في تخير الزوج في صوت صوته الذي يات فيه جميع ماله او
 بقا ماله لبعض الوتره فوجع فادعى الاخر من الوتره لثبوت موثقه اقر
 به في قاصد الاحرام واقام بذلك **مسألة** هل يطل الاقرار بالاجور
 انه اذا اقر المورث في صوت صوته لبعض الوتره فوجع على الصحيح
 مذهب الامام الشافعي رحمه الله تعالى كالواقر لا جنس وسواء قصد بذلك
 احكاما ام لم يقصد لكنه يعصى بقصد احكاما واذا ادعى بغيره الوتره
 على المقوله ان لا يحق له الاقرار وان لم له فاحلف انه او تكفى لازم
 كان يلزمه الاقرار به فعليه ان يحلف فان حلف تسار الوتره فاسمى
 قاله الشيخ ابو علي النخعي في شرح التلخيص اذا انقضى ذلك علمت
 عدم شماع البينه المذكور في السوال والصوت هذه ولكن لا يملك
مسألة ما يقولون فيما اذا كان شخص مع زوج يتصرف فيها
 تصرف الملاك في اعلالهم في السويع ديار عوامر وشعره واوصار وحملته
 فافتران السويع المذكور المذكور من اولاده والديار العوامر كره في الشرع
 والموت والاوصار يدخل في الاقرار بالسويع المذكور او هن ترك
 بنوا ذلك بيانا شافيا لا عدمكم المملوك **الجواب** لا يدخل المورث
 والاوصار المذكور في الاقرار بالسويع المذكور لئلا الاقرار على
 اليقين والصوت هذا ولكنه كما نعلم **مسألة** تقولون ان
 الاقرار

وروي الاقر من ولي في
نصفه كلفه كعت هذا القول عليه كل
وذا القلان صرح به القول والفقير في كتابه
ولا يفتي في ذلك

الحليم ولا شك ان كل من له على غيره دين
مطلوب وان ساعده اقله في انما يرضى في حقه
ولا يفتي في ذلك

وفي كونها من ذوات الاقراء والاصلاء عدم انقضاء الدين والبقاء الا
عدم اركانها لان سبه قد تحقق والاصل عدم انقضاء الدين
لما لم يأت ولا نظر الى الميراث مع الاعتماد على هذا الاصل هذا هو
الظاهر والله اعلم انتهى في جوابي الامام الملقب بمات امراه قفلا في
مات في الدين في الميراث وقال في ميراثها مات بعد انقضاءها فله
كذلك تحت صدقاتها سهمه بعد ذلك فله الميراث حيث صدقنا
بمسما فكذلك يصدق وارثها فله ميراث له انتهى وفيه المقصود والله
ولله الحكمة وتعالى عما يشركون **باب الاقراء بالنسب** جلد جاز
عند والدته بغير شعور الدين فتزوجت الوالد جلا ثم اهدى الزوج الحارة
الى اخو بطلع فاستولوا لها الميراث الله واتت له بنت ثم ماتت المستولدة
فاحكم البنت ولوان المستولدة انما هي الميراث وانما ملكها بالاهدا
فذلك حكمها بنت للشبهة فان قلتم نعم فاذا مات عليه مالك الجارية
الجواب انه اذا ثبت كون الجارية الموقوفة ملكا للرجل المذكور
بنيته شرعية ولتولد لها الميراث اليه مع كونه جاهلا بتيمم الوطى فلو ان
منها ذكر او انثى حرست وعلية قيمته وقت انقضائه جالسها
هذا حكم الولد واما الميراثان وطها مع علمها بغير التيمم وجعلها
الحد ولا ميراثا فان حملها او هي فقط او علمها والى ميراثها
وان كانت بكر فارش النكاح ايضا وان طوعته وبلغه ايضا
اجرتها ودها ان بقيت وافض قيمتها ان تلهت والله سبحانه وتعالى اعلم

عن غيره وذلك حرام وكل من المقره ما رزنا عن

وتنص الى ان العلق صحيح

باب العارية مسلح لو قال اعزني دابة فقال ادخل الاصطبل وخذ
ما اردت صحبت العارية بخلاف الاجماع لان العارية لا تخل في المعا
وضات وافهم كلام الارشاد قوله لا تنفع ان العارية لا تنفع

باب العارية

فتى رجل اشترى افا سافرتين انه مسروق ثم ادعى انه يريد
فيه حديثا عن حديثين اصله به قبل قوله ويرجع به على قوله
الفاسد **الجواب** انه اذا اراد في الفاسد المذكور حديثا من عند
فان ينقص بذلك عزم النفس لما لكه وان ارادت اليقينة استركا في الفاسد
والصوت منه والله اعلم **مسألة** في عير كحل مثل استوى
بعض الظلمة على ثوبا ولم يكن ملك الشريك له شيئا فاحد دفع الى بعض الشريك
فقد نصيبه فملا بوقير ما يستوي الظلمة على فذهب الشريك فقط فبقيت
الباقية مشتركة وبين شريكه على الجميع وحصول دعوى ام لا في عدم المشاركة
وهل تنكر على المثل **قول** التوفيق في ما يريد اذا عصب انسان قراهم او
خطم من جماعة من كل واحد شيئا مغيثا خطأ الجميع ولم يمتدوا في فرق
جميعه على جميع حل كل واحد حصته وان فرق على بعضهم لم يدفع اليه
ان يقسم القدر الذي احده عليه وعلى الباقي بالقيمة التي قدر له ولو لم يكن
الجواب والله الموفق للصواب نعم لم يدفع اليه ان يقسم القدر الذي
احده عليه وعليه بالقيمة التي قدر حقوقهم اذ ما من جزء الا وهم فيه شركاء في الميراث
والصوت منه وما انفصل الفقه السائد عن قايدين في الامام التوفيق
رحم الله اهل بيته ومن اراد ذلك وامانا انفصل السائل عن الله عز وجل
الله قد سويهم منه المخالف لما ذكرناه فليس مخالفا له لظهور التوفيق في ذلك
ويرى صور السوال في الخادم للامام الركني رحمه الله تعالى ان كل واحد من
قاعده وهي انما لا يمكن ثبوت اصله بصفة الترخيم لا يورد فيه اجر تحقيق

هذا هو الحق في كل واحد من هذه الاشياء او شياها كان

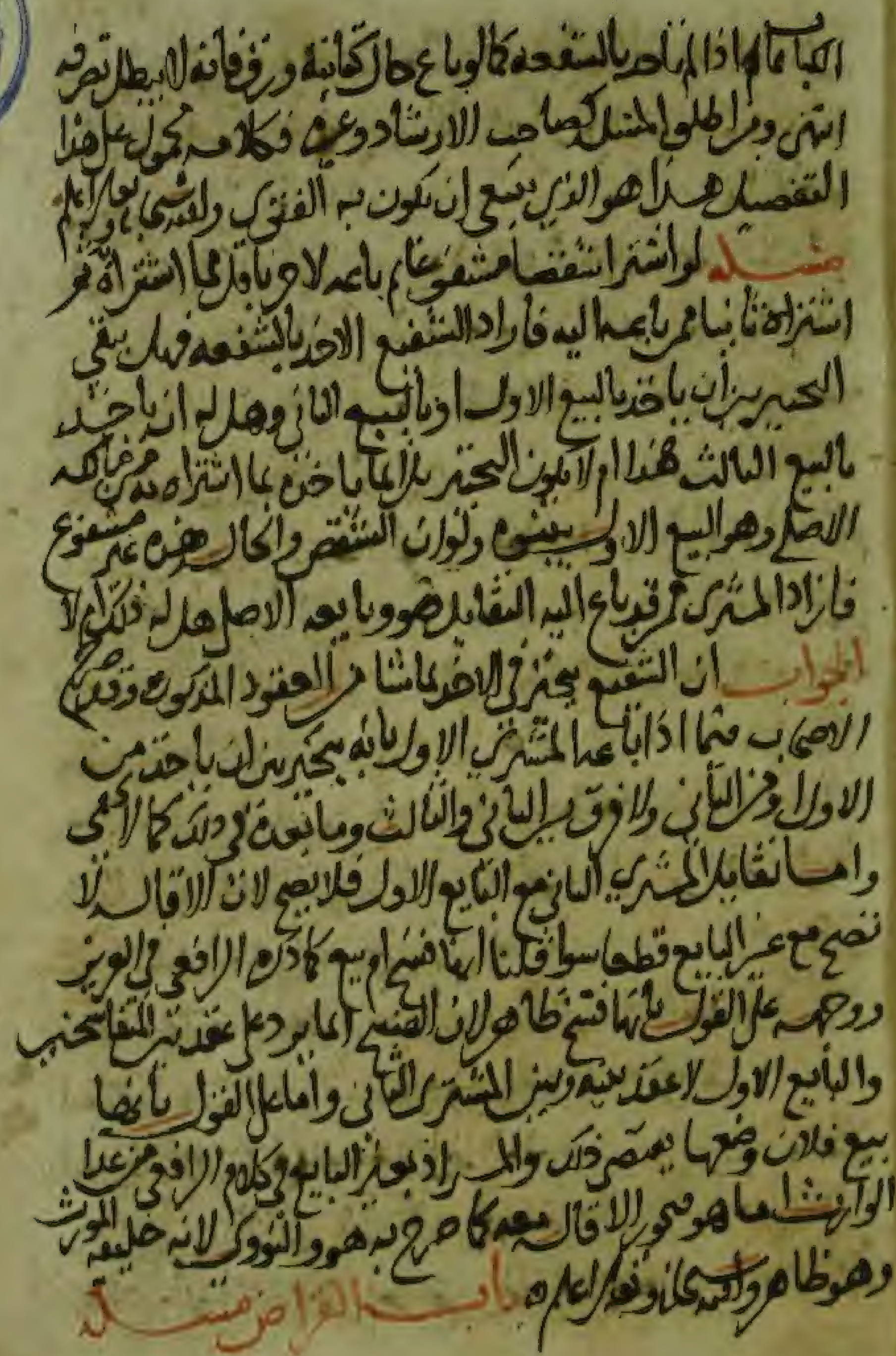
اباحه صحت والاشاء عارية صحيحة وحكي عن القاضي اني الطيب وابن الصباغ اظهروا في احوالهم
الدين والفساد وهو بين فيه فاسده لكن الظاهر مضمونه بالعارية الفاسدة في التوفيق ان قوله الحق في كل واحد من هذه الاشياء او شياها كان

LN 13

ما العاقل في جمع الشفره

مسلمه اذا السعيا وعيد اموط في يوم ثم رده فنادى في يد المالك فعملك
الغاصب والمنعصر ما بين قنينة صحنه وميض خاله انفاص صحن في

فصل في بيان



قول الارشاد وليس فيهما او تصور في ذلك العامل حصته بالقسم
 وبما تقرب من الارض القبله سوا كان عرضا من الملك بضمته او بقدر
 قدر كلامه صحيح ام لا في الارض وشخصه لا يشترط ملكه على حصته بقسمه
 ولو فتح العقد ان لم يتم التواقيت وفي قباوي اي محله ان ملك حصته بالرجوع
 على ضربين ضرب يكون مقورا كالقسم مع رفع العقد انتم وضوابط كلام
 الارشاد في كل الارض وشخصه او كل كلام الارض على ما اذا لم يرخص الملك
 بقسمته عرضا وكلهم الارشاد والقباوي على ما اذا صار لو لم يكن الحكم اقنوا
باب في كلام الارشاد في كل علم اذا اراد ان يملك بقسمته عرضا
 صريحه مصنف الارشاد في شخصه وفيه ان لا يشرط وكلام الارض في كل
 علم اذا لم يرخص الملك بقسمته عرضا هذا هو الظاهر كلامهم حكاه في
 ذلك ما يفتوا به العلم **باب المشاقه مسئلة** ما تقولون
 في كل موقوف ان على جماعة فاذنوا لواحد منهم في التوسيع في كل الاول
 على ما جرت عاين بالجمه فغيره بعد موت الفارس المذكور تعطل
 التملك من الشقي ولم يقدرا احدهم ورثة الفارس ولا من شركائهم ولا احدي
 غيره ان يقوم بكل التملك وتزويدهم في طلبه وورثة الفارس بقسمه التملك
 ليقيموا حصصهم من الغزو والملك فلم يجمع شركاؤهم الى القسم ولم يقوموا
 بسقي التملك جميعه فما الحكم في ذلك هو انما جازي **الجواب** والله اعلم
 للصواب انا اذا جازي انما اراد من الارض للورثه ما هو حصه مصنف اختار
 بعض كبار المشايخين اعدا من القول بجواز الخابيه وعلى ذلك العمل كصحت
 فيها

المشايخين

وعرضها والذهب المنع مطلقا واذ اقبل كما رخصت المعامله فان كان
 التملك المذكور مما يجبر على قيمته فتم جبره والا فان بقي على العامل سقي الا
 بسبب المعامله بان شرط عليه ذلك جبر عليه عليه ولا لساير الحاكم على
 الشركاء من يقومون واما اذا رغبنا على المذهب فانه ان كان الفارس
 من مال الارض فهو باق على ملكه وجميعه له وعليه للعامل اجرة على
 ذلك وان كان الفارس من العامل فهو باق على ملكه ايضا وجميعه له وعليه
 على الارض جبره فاما مضمون ليس للشركاء المذكورين على الفارس المذكور الا
 الاجرة اي القسط منها على قدر حصصهم وليس لهم القسط باوثر القسط
 لانه يتصرف قسطه من مال الملك فملكه ولا ان يملكوا بالقيمة لان الفارس
 في الارض مثل حصته فان لم يرصوا بالاجرة او رخصهم الى ان يرصوا ولو لم يرضوا
 وتعال العلم **مسئله** الارض عرض فيها بعض الشركاء فكل على قاعه الفاعل
 المتعامل بها في الجمه والتملك انواعه كالتكامل ان الحاكم يطلب من الشركاء
 ان يقاسموا في التملك فجميعهم وحدها وحصته وحدها فاستعملوا
 هل يجرون بالحكم لم لا يفتوا بما جازي **الجواب** والله اعلم
 اذا قلنا بتجوز هذه المعامله كما هو وجه ضعيف ما قد مر القول بجواز الخابيه
 كما بحث بعض كبار المشايخين وعلى ذلك العمل كصحت وعرضها والذهب المنع
 مطلقا على القول المختار لا اجارا والحال صحت كما هو معلوم من الجواب فتبين
 على المذهب فانه ان كان الفارس من مال الملك الارض فهو باق على ملكه وجميعه له
 وعليه للعامل اجرة على ذلك وان كان الفارس من العامل فهو باق على ملكه

خاطر

بخاطبة ثوب فخاط بعضه فاحرق الثوب حتى االه به لما عمل ولو
 لتبادله الى موضع فلق في الطريق فالتفت لشيء له من الاجرة والوزن
 ان الخاطبة تنظر على الثوب فوق العود كلما نظروا ثم رآه
 ينظر على الحرس في هذا ما قضى له من في باب العليس اذا نلف الثوب
 المتاجر لقضائه او خياطة في يد القصار او الخياط قبل عمله المتاجر
 سقط ارجه ينقله في يد كما سقط الثمن قبل البيع او قبل ما في
 الاجارة على الكف في يد المتاجر **الجواب** لا تناقض في المذكور في ما في
 الاجارة والفلس بل في قوله الاجارة محمول على ما اذا وقع الكف في يد الكاشف
 او بخبر كما صرح به في باب الاجارة ويؤيد له قوله لوقوع
 العمل من قبله وذلك مما لا اشكال فيه والتسليم ان **مسألة**
 فبين المتوفى له زاد فزون مثله للمتناجر وان كان الاجير لم يجز
 عن نفسه عمم الاسلام انه يمنع من الاجير ان ينسب القرآن لا يفوق ان
 كما في الرخص **قوله** في الشئ المذكور وقوله في الجمع بما قد علم
 فيما لو تناجر له زاد فزون او مع انه كلامه وشوا كما ان وقوله
 عن الاجير ان يكون الجمع عنه حيا فان كان متبا وقوله وذلك
 النقيض في شكل الكف بعبارة الميت والاجير لم يجز عن نفسه عمم
 الاسلام وذلك في اضع قائله اما لك **الجواب**
 ان ما ذكره الشيخ تركه عن شيخ المذهب لم ارج له ولم يذكره الاضاح
 مصرح بخلافه ولعل ما قاله مولانا ونقير على ضعيف وليس عندك

[illegible]

من على ضعيف وليس عندي
المذكور ولا غيره ولا
والله اعلم
مشارع ما لم يخطئ اليه
لم يأتني في حرف العار
والله اعلم
ابوشامه بن ابي
والله اعلم

في

شرح المبدء حتى ارجع كلاً فالطوبى **ج** في العقد المذكور ولفظ الامام
 الزكي في الخادم لو استأجر بدينار من حج ولم يعثر او لغيره من اعتمر ولم يعثر
 الاجير وادى به بالنسبة من غير المتأجر او ادرى بما هو قوله عن المتأجر
 وبلا عن نفسه فحكا صاحب المذهب ومن قولنا الجديد انما يقعان
 على الاجير انتهى وكذا حكاه الشيخ لو جامع من المتأجر المذكور وقال ان
 الثاني اشارة الى الام والفاضل حين غرام ال رواية من شرح الجديد وانه
 قال في الجامع الكبير اذا كان حج عن نفسه ولو عثر في غير وعاء
 اجراه دون الحج والمؤثر قال هذا غلط لانه اذا قرن بينهما كان احدهما
 واحداً وقال اصحابنا لم يرد الثاني اذا قرن بينهما وانما اراد اذا اتى
 بالحج ثم بالغى بعد ثم قال الفاضل وقد قال في القدم لو ما وقع عليه
 فاستوفى من الحج عنه ففرن سقط الحج عن الميت واختلف اصحابنا فيهم
 من جعل الميتة على قولين احدهما سقط الحج عن المتأجر في مسكن كما قال
 في القدم والثاني يقع كمال النسبة على الاجير كما قال في الجديد انتهى وسعي
 هذا التقصير من ان يكون له جان على العن او الذمة كما ذكر في فها
 لو استأجره للاداء ففرن فان كان على العن والعم واقعه لا هو قتل
 كالموتناجى للحج وحين ففرن وان كان في الذمة وقول المتأجر ذلك
 لا يكره القول لا يضر اذ لا اجير شرعاً انتهى وفيه العضود ان الله تعالى
 سعى في بيان العلم **باب الحوالة مستله** رجل هلك وعليه حجة
 فرض الاصلح فقال رجل حاضر لرجل كذا متى حج فله نفي عن فرضه فلا بد
 فلاح

قبل الحج او بعد فله كذا فقط وليس هو بوصي ولا استأجر الوصي فله
 هذه الحال ام لا فان قلنا نعم فلو ادعى المدة انه اعطى المال
 هل يقبل قوله ام لا فاني لم اجد في ذلك ان المتأجر ان اذا جعله مال
 الحج او احدثه في الاستئجار او الجعالة في الحج لم يصح العقد وما شرط العلم
 هل هو لا بد ان يعلم ان كان الحج والواجب من الميت يعلمه بقله وان لم
 يتعرض لذلك في النقط او لا بد من التعرض في لفظ الجعالة فان قلنا
 لا بد فلو وضع المدة قبل الشروع في العمل هل يتحقق سمي ام لا وهل
 ايتى اذا كان العامل جاهلاً بالقيمة او لا فلو كان الوصي جاهلاً حاله
 من بلد الحج عنه هل شرط سبق اداء احرار المجاهدين فان
 علم السبق ونسي او بان علم السبق ولم يتبين هل يفسخ ام لا
 الجعالة ام لا **الجواب** ولله الموقف للصواب نعم تضعه هذه
 الجعالة من الرجل المذكور لاذن الشروع في ذلك والصورة هي دعوى
 المدة عدم علمه بالمال فربما دعوى الضم والقتاد والقول فيه قول
 محمد ان يكون من مدعي الضم ويحمل وهو الاثر ان يقبل
 منه ذلك ان كان مثله يخفى على امارا قول الفقيه السائد وفقهه
 ومكسوط العلم الا ان الجواب عنه ان الجاهل منهم لم يقد على اعمال
 الحج معروفة ومخطوطه فلا يحتاج الى ذكرها في العقد فان علمها
 عند العقد فوالك واجلها واحد فالا بد العلم انما
 قال ابن الاستاذ ويصح ان يكتفى بالعلم بان كان الحج وما لا بد

في حال ان يكون ذلك

دون السنن وما يليه الاثبات عند الاملاق وكذا بعد استراط
 معرفة الواجب من السنن انتهى واما قول الفقيه السائل رفعة الله تعالى قلو
 فتح يعني الملتزم قبل الشروع الى ارفع فالجواب عنه انه لا شيء للعامل
 المذكور وان عمل شيئا بعد الفقه ولو جاهلا بالفقه كما صرح به اسمعيل
 المزني في مختصر الروضة والامام المرحوم في النجاة وعرفها في صريح المأثور
 واروناني بان له المشاهدة اذ كان جاهلا وهو متعين وانحسره البلقيني
 واما قول الفقيه السائل اعلم الله تعالى فلو كان الوصي جاهلا بجملة من يلد
 المحجوج عنه الى ارفع فالجواب عنه انه انما ان ارفع ما عنه بعد الا
 وقع الاول عن الهالك المذكور وله المشاهدة وفتح في الثاني عن نفسه ولا
 شيء له ولذا وقع معا او شك في وقوعهما معا وفتح فيهما معا ولا شيء
 لهما هذا هو الظاهر قياسا على ما في الروضة فيما لو قال من حج
 عن او اول من حج عن فله الف درهم فتمتع رجلان احدهما عن نفسه
 بعد الاخر وقع الاول عن العاقل وله الف ووقع في الثاني عن نفسه
 ولا شيء له وان وقع معا او شك في وقوعهما معا وقع حجها عنه
 ولا شيء لهما على القليل لانه ليس احدهما باولى من الاخر صرح به الفقيه
 الحشتي والاصحاب انتهى واما اذا علم السقوط دون السابق
 فالظاهر سقوط الوصي عن الهالك المذكور وسقط النزاع بين كل واحد
 ومن جاعله والله سبحانه وتعالى اعلم **مسألة** في جملات وادع
 الى ولي في قصاصه وتقييد وصاياه ثم ان الولد المذكور

الموصى اليه

الموصى اليه كمال جبره وكله ان جاعله جلا عن ابيه **مسألة**
 فحاصل الرجل المذكور جلا عن عنه وامره بالشهر بعد الجعالة ليح
 في تلك السنة فاتفق ان يرضى له الجعالة مانع قطعه عن الج في
 تلك السنة ثم ان ولد الميت الموصى اليه في العام الثاني جلا اخر
 واضرب عن الرجل الاول اعتقاد امته ان الجاعل الاول لم يرض
 بالج في العام الثاني فاتفق ان الرجلين المذكورين جلا بالج عن فرض ذلك
 الميت في العام المذكور وانما بالاركان وسائر اعمال **مسألة** الجعور
 شعور اخذها بالآخر حتى ان حصل التراجع بينهما فطلب الجعور ادعى
 كلهما انه الذي يتحقق والمراد من الفقه المولى حفظ الله تعالى
 في ذلك جوابا شافيا من انهما هلكا شتقان في تركه ذلك الميت اخرج
 كما ملكتين واجبه واحد فقط ام لا يستحقان شيئا وان الذي يستحق
 منهما هو الذي دم او اوهل يورق من ان يعلم الجاعل الاول والموصى
 اليه او كبله الذي جاعله فانه لم يتقوله البتة بل عن الميت في تلك
 السنة وانه ماض على تمام ما جوع عليه في العام الثاني حتى انه يستحق
 في هذه الحالة دون ما اذا لم يعلمها او احدهما فان قيل لا يستحق
 الا وجه القدر من منهما لولا وفتح عليه فلو لم يعلم استحق احدهما فما
 اكمل فذلك وانما فلان الجاعل الاول سبق بالرياء وصورة
 السؤال المذكور انه جوع على الجعور والرياء والجاعل الثاني سبق
 باحرام الجعور انما ينفصل في هذه الصورة ايضا ان الذي سبق

من الجعور والرياء

فقط ارجع الزناح لمن رآه منها اولا او يقال انها يشتركان في الموصل
اجزئ كل مملكتين للزناح فواحد للاول من تركه والثاني من الموصي
اليه يسلمها للمخالف اليه لانها هو الذي ورطه في الشر ووافقه في
ذلك وايضا فلوان الموصي قال وصيت بحضرة بالقدم والعرف
قاصر عن بيان المراد من قوله بالقدم بان يسير اليه ليرور عنه نفسه
ولا ينبغي ان يدعى ان الموصي اليه قال لاحد هاتين ورثته
وقال للاخر ليرثه نفسك او ترور عن غيري الامر في ذلك على ما قال
لما فرار الاول بنفسه ورور الثاني عنه فلهما حق في حقه
الزناح الاول والثاني اقتونا ما جرت العادة اليه **الجواب**
واسد الموقوف لطلب المصلحة للمحل المتما هو الجعل الاول تنويع
بأحكام ما جوع عليه من حج او عمر او نكاح او حرام او وقع احرامها
معلقا على حكم الزناح ولا فرق بين ان يعلم الجعل الوصي بخلفه
السنة التي جوع عليها ام لا يعلم بذلك لوقوع العقد معه عن الميت
المذكور وثقا العقد بحاله فيستحق الموصي به ويتبع ما اتي به الميت
كاد عليه كل ماله والصورة هي واما ما جاعله الوصي للجعل الثاني
فذلك عريضة وعلمه يتبع ما اتي به لنفسه وله على الوصي اجرة المثل
ما ان نفسه ان جعل الجعل الفاسد لان الوصي من لم يعلت مع
عذر مضطر لذلك بعد مجاملة الاول فوجب عليه مقابلة المقتدر
عذره وهو ارجح المثل فان قلت يشترط ان يكون الوصي

فمن لم يعل

فمن لم يعل عن معصوب فله الاجرة له ووقع الجعل لا للمعصوب قلت
جواب عن ذلك انه لا تقصر في مثله المعصوب من المتنازع لان
الاختيار واجب عليه والبر لم يحصل باختياره فاقضى عدم وجوب
شي عليه لانه لم يحصل منه تعريض للاختيار خلاف المتنازع في قوله المذكور فانه
غير مضطر للاختيار بل يجرم عليه ذلك انما امتناعه للظوع في بعض
تعريضه للاختيار شي فوجب عليه مقابلة المقتدر من مائة مائة وهو
اوجه المثل ومحل الشك في الاجرة المثل في قوله المذكور ما اذا جعل
الاجرة الحال وظن الصانع ان يبيع الفصل الذي ذكره في الوصية واما
قوله التقية السايك فقد اختلف في موضعها وايضا فلوان الموصي
قال وصيت بحضرة بالقدم والعرف قاصر عن بيان المراد من قوله
بالقدم الى اخر ما ذكره فاجاب عن ان الموصي في شرط وصيته صرحا
ان من حج ويرور عنه ما يتي ذلك بنفسه وكذلك لو شرط ذلك وملا قال
بالقدم وعرفه المطلق الجعل من الموصي لطلب الميت بان ياتي بذلك نفسه
وجب على الوصي في هاتين الصورتين ان يسافر من حج عنه احرار عين او ان
يأجل من يفعل ذلك بشرط عليه عدم الاستجابة فيه فان العامل في
الجعل يجوز له ان يوكلف من جعل العمل لكن لا مطلقا بل فيما جوع عنه او
لا يلبي ما لم يشط عليه ان يتولا ذلك بنفسه فيجسد الجعل في التوكيل
فيه مطلقا كما هو ظاهر فتستوجب عيني انسان او جوع على عينية و
عليه عدم الاستجابة مطلقا من يرور عن الوصي في شي هو ولا ياتي شيئا

في مقابلته الزمان وانما الذي يستحقه قط المحرقة سوا في ذلك سنا
 لغز او دونه وسوا كان معذرا حال الجعالة ام لا والاشي قد طرأ
 مطلقا لوقوعها عن المحرقة اجرا وتوايا فهو نظير ما ذكره الشبان في
 من له الصبي يموت في اثنا التعلم ومن ثم اعتمد جمع متأخرون قول
 ابن الصباغ لو جاعله على حياطة ثوب فاخط نصفه ثم سلمه لئلا يخط
 في بيعه حتى نصفه المخروط فيقول لا يثبتى عامل الجعالة الا بالبراء او
 وقوع العمل مثلا لا ينافي ما ذكره لوقوع العمل فيه مثلا في البعض فليقتطع
 ولم يريدوا بذلك وقوعه جميعه بدلا من ثلثي الصبي والثوب المذكورين
 وانما احترازوا بذلك عن اطلاقه في الاتيان من وقوع العمل اصله
 وما تقرر من علم الله لا يجوز للصبي ان ياذن له في الاستئجار فان اذن له فيه
 كان لغوا ولا غرم عليه حيث علم الفساد وهذا كله في الجعل الاول في صورة
 السؤال الصحيح الجعالة معه اما الجعل الثاني فيقتضي عدم صحة الجعالة معه
 وعليه يقع الزمان لنفسه وله على الوصي في مال نفسه اجماع مثل الزمان
 ان جهل الفساد وظن الصبي اخذ من قوله اذالم يحجر الاستئجار للقطع
 عن الاجر ولم يثبتى المشابله اجماع المشرك للجهل به ويقال العلم
 جلاله ان اذن اسم اجدها بركات ولا فريستوس ما ما واهي كل منهما
 الاثني في محله في السنة الاولى من بركات لان صوته وقع اولاه
 وفي الثانية فانها وهما الوصي ايضا لاخر من الناس اذ
 حكمة فانظر بها فلا تاف من الناس وشماء له او ثبت من الناس وقرن
 عن موري

والمعنى انما هو انما هو
 ما ذكره في الجعالة
 من انما هو
 ما ذكره في الجعالة
 من انما هو
 ما ذكره في الجعالة

عن موري لشموس وله في تركته او عدي ستون ثلثا فصار الرجل
 المكة وظهر بذلك الرجل العين فيها فلو علم وصي به اليه عكس ذلك
 امتلاطا ونشيانا فقال له يقول لك فلان اذا حج عن موري بركات
 فلك في تركته ستون ثلثا وذهب عن قلبه ذكر لشموس فلم يذكره ولا امر
 بقلبه في ذلك الرجل عن بركات عملا بقوله في الرجل له وجديد طالب
 الحاج ذلك الرجل بخسليم الدراهم فامتنع الوارث من تسليمها وقال
 لا يلزمي تسليم شيئا فكيف جوامع هل تقولون بوجوب تسليمه ووقوع
 عن بركات ايضا او تقولون لا ي عليه ولا يقع الحج عن بركات او يقع ذلك
 عنه ولا ي على الوارث ذلك او يقع الحج عن نفس الحاج ولا يثبتي شيئا
 وما الحكم في الرجل الذي وقع الغلط بنسبه هل يوجب عليه ذلك الحاج
 شيئا او لا فان اوجتم عليه فهل يرجع به على الوارث ام لا ولو ان الحكم
 في هذه المسألة على ما ذكرنا لكن الوارث المذكور قلدي اخراج حجة لشموس
 رجلا من الناس وفوض اليه النظر فيها فامان ان يوصي بها او يكتسبها على
 حسن معرفة فاتفق ان الرجل الموصوف فيها امر جلاله سائر المكة وقال له
 اذا جيت مكنه فقل فلان حج عن فرض بركاته في تركته ستون ثلثا
 حج عن فرض بركات على ما سلف لصوره السؤال فهل تلام الدراهم
 المذكورة وبان الحكم الذي اسلفناه اولاهي للمكسور في امر المأمور بهذا
 او لا فيقول النافذ **الحج** والله الهادي والموفق للعالم الثاني نعم
 يقع الحج في الصورة الاولى في السؤال عن الحلة المذكورة ولا يثبتى شيئا لوقوع

الوارث

الحج عنه ولم يقع للموصي ولا للموصي من لا يقع العمل لما له لا عرف عليه
فأجل عليه كله من باب الجحالة وذلك كالوالتجوز عن معصية فبالاجرة
وقد جعل له لا المعصية لانه لا تقصير في مثل المعصية من المتأجل لان
الاستحجار واجبة عليه والبر لم يحصل احتار فاقضى عذره عدم وجوب
عليه لانه لم يحصل فيه توفير للاجبر فكذلك الوصي لا تغرر فيه في صور التوفير
وكذا الرجل الذي وقع الفلأف سببه لا يجب عليه شيء للحاج المذكور لعدم الزام
احد مما قال في باب الجحالة فيما قال فيقول قال فله من ر
عبد في فله كذا في سامع فلا شيء على الفصول لعدم الزامه وبلغ الملك
ان صدقة فان انكر فيسعى ان لا يقتل من ادته عليه لانه متم في روجه قوله
انتهى واما الصور الثابت بفتح الح فها على العامل الحي والذكي فيسعى انه
ان جعل العامل الفساد ان له اجرة المثل على الرجل المفوض اليه لتغريمه
والثالث احد من قوله اذ الم يجوز الاستحجار للظن وقع عن الاجبر ولم يبي
المشابهة لاجرة المثل على الوصي لتوفير للاجبر فوجب عليه مقابلتها ان لم يكن
مضافه من عذره وهو اجرة المثل ان جعل الاجر الحال وطن الحي
شبهه وتعالى علم **مسألة** في رجل اوصى بحج وزيار بالقدم فاعمل
الوصي حجه كذا في الحج النابت ولم يجره بل كتب من رور عن الوصي لغير
مرض قبل سخي جمع المنما او قسط الحج فقط وظل طيات العذر بعد
الاتان بالحيينوع له الكتابه وما المراد بالحي هو عدم الامكان المنة
الظاهر ولم يعر والسفر المرض عذر في توكيل الوكيل فها في هذا
مثله

مثله **الحال** اذا اراد الحج وزيار بالقدم اي بان ياتي بها الف
بنفسه فالتاجر الوصي عن اثنان او جعل على عنيته وشرط عليه عدم
الانتباه كاذر الوصي فالتناب من رور عن الميت لا ياتي هو ولا فاقا
شيئا في مقابلة الزيار واما ياتي الحاج فسط الحج فقط سواء في ذلك
لكتاب العذر او ذوقه وسواء كان معذورا حال الجحالة ام لا واما
سخي فسط الحج مطلقا لوقوعها بالحج عنه اجرا او بانها فسطها فاذر
الشجان في امثلة الصبيوت في ايسا القلم ومنه اعتمد جميع مجموع
قول ابن الصباغ لو جاعله على جأطه ثوب فاحاط نصفه ثم سلكه لملك
فاحرق في دين سخي نصف المسروط فيقول لا ياتي عامل الجحالة
الجعل الا بالقرع لو وقع العمل مثلا لا ياتي كما ذكر لو وقع العمل
فمسلما في البعض فاسخي بقسطه ولم يرد ذلك وفيه جميع دليل
مسلي الصبي والثوب المذكورين واما اجبر وان يدرك عن اجلال يقع في الاتنا
ينبع من وقوع العمل في صله واما اذ لم يشوط الوصي على من يح او
برور عنه ان ياتي بذلك بنفسه فان لكتاب من جاعله الوصي من رور
عن الميت الحج عن الزيار بنفسه سخي اجرة الزيار اسوا لكان عاجزا
عند الرجل الجحالة او ظل عجز بعدها وسواء عمل النابت له بترعام
يعوض كذا قال الامام ابن حجر المصري والحيه عدم سخي فاقده اجرة الزيار
حيث لكتاب مع طر بان العذر بعد الجحالة كما قال في الوكيل اذ الجعل
المعين في التوكيل كالتوكيل وقد قال في عدم جوار توكيل الوكيل عند طر بان

هذا المسأله من معاني حكايا النعمان بها اول وان حررنا معاني المسأله
 الحمد الوكاله خلاف الجري وقول الفقيه السائل فقه الله تعالى
 وما المراد بالبحر الى اخره فالجواب ان في كتابه في النهاية والبيان
 احدهما ان البصير القيام بالجميع مع بذل الجهد والثاني ان لا يقوم
 به الا بكلفة عظيمة وتعب لخم والشرح هو ان فيه عدم الاتقان
 الاول لكن زيفه في الذخائر وقول فقه الله تعالى ولم يجدوا السفر
 والمراد عن اني توكل اليك الى اخره فالجواب عنه بلا جولو اذ ذلك
 عذر ولعل السائل فقه الله تعالى وقف على ذلك في بعض النسخ النسخة
 موضوعا على غير الطبق ولعله في العلم **مسألة** في شخص
 جوعا في باب قبر النبي صلى الله عليه وسلم عمت له علوم فهدى بحوله ان
 يستب من زور بده مطلقا او حث حصل له عدم مرض ويحتمل
 سهر القوافل واذا قلنا بجواز الاستنباط كتاب الناب عنه للزياد
 المذكور فتوى العامل قبل زكايه اناب ويعود وصو له فدية النبي
 صل الله عليه وسلم او في امنا الطريق ثم زار الناب قاصدا اعانة العامل
 وهو حامل دعوة فهدى في العامل الميت المذكور شيئا من الجود المشهود
 من اجماع الملل ام لا لقولهم ان الجواب تنفس بموت احد المتعاقدين بينوا ذلك
 ما ناسا فافا القوم في البعد اعنه **الجواب** اذ لم يتوكل الموصي على
 الوصي من غير عنده ان ياتي بالزكاة بنفسه فلما كتابت حامله الوصي
 على ميتة وخرج الميت لغيره عن الزكاة بنفسه جاز ولا حتى اجماع الزكاة
 سواء كان عاجزا عند الجاهل ام طرا عجز بعد ما وسوا عمل الناب

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

كان الحج في موصو اوصى بعقيد اواف دراهم سلا المنح ولعمرو وروعه
 الملك من حرف مكة عن المسافر افاق وانا باقى اركان الحج والعمرة واجابها
 عن محمد بن ابراهيم احرم للمسافر حرز لم يعد الله كونه دم وخطا التناون وهذا
 لا اعتناق مثله في المسافة ارا العدد منه حاز على المودة دم ولا حظ تقار
 اقام فحصل له ارب **ب** مقام بقصد وعد ما حرم سرح المهر
 له بترعام بعض واعاذا الشما مع قدس على الارب بنفسه فانه
 بشي شيان قسطها مطلقا ومن صرح بذلك العام الغلا شلت الذي
 احرر حجر بول مكة الحرفه وكذا شما الامام محمد عن رضام والمنع
 في العام حوز الاستانة مطلقا عن العام لا وطى الذي امل
 الى رحى وهذا اذا لم يت العامل فالتواتر العامل قبل ان تثبت
 بعد موته فالذي يظهر في ذلك ان العامل لم يتي في المسافة
 على التاب في الحي فقط كما قالوا به في نظيره فانه الوعات الملتزمه
 العامل فانه يتي قسط عمله في الحي فقط ولا يربان عمل فانه كمله
 وقالوا الوعات العامل فيه وارثه لشي القسط ايضا على الصحيح
 الماوري ومراة القسط من عمل الموت ولا يتي الوارث فيه من قبل
 السؤال اول كماله في وليه سى بقا على **مسئله** ما تقول
 شديس في شخص يعمل على تصليح حجر وعمره اربان فانفق انه حج ذلك العمل
 على ذلك الجاعل شرع في السير الى الدينه ليوو عنه فلما بلغ مضره
 توفي فهدى شى الاجر كماله اولا يتي ام يقسط ام يوقى بربان
 تكون الحال على الحج والربان في لفظ واحد في شى او عكس ذلك قال
 يتي **الجواب** والله الموفق للصواب انه اذا مات الجاعل المذمور
 قبل اربان قسط المسافر على الحج والربان فما قابل الحج لستحق الجعيل ولوثة
 من بعد وما قابل الربان فيستاجر الوصلان كان والا فالجاء من يروى
 على الشى فان لم يوجه عنه من يروى ذلك اصله وذا الوصل في الربان

[illegible]

هَدِي

هذه العرفية الرابعة في العروة وسبقه الشيخ كراماتي في شرحه والوضوح والوق
الاول هو العمدة وهذا القصر عليه السبيل في شرح المنهاج نقل
عن القاضى الى الطيب فقال واجاب في القاضى بان المقصود من الجزء
تخصيص القول ونزله انتى وعلى فتنى العامل في صون السوال
القسط من الامور وتبين نصركم فيما اذا مات الصبي الجاهل على تعليمه
في انا القلم بالحقاق القسط وعلى وقوع العاقل انما بالتعليم
واما ما حكاه السالك فقد لاه تعالى عن بعض مشايخه فلعل محمد بن
مقتصر الوق الثاني وليس محمد كما قد مضى ان قصته انه لو تلف الوق
المستاجر على خاطئة في انا العمل او بعد نمائه وقبل التملك فيها انه
يجب القسط في الاول والجميع في الثاني وليس كذلك كما صرح الاصحاح
وكذلك صوابه لو سقطت عليه الجزء المستاجر على كل ما في الطريق وتلفت
انه لا يسمي في الامور وذلك كله يدل على عدم الوق من الاخراج من
والحال هذا المعنى وفيه يظهر ضعف الوق المذكور كما قد مضى والله اعلم
مسألة رجل اوصى بحمايه دينار فباع الوصي كاهرا بدينار جامع
عمره ثم اوصى بغيره فباعه بدينار فباعه بدينار فباعه بدينار فباعه بدينار
الذي اوصى بدينار فباعه بدينار فباعه بدينار فباعه بدينار فباعه بدينار
اولا ولم ياذن له الوصي الا في اخراج حاج واحد فله شفعه بمائة غمر
بعد اقتراب حاجه من **الحايات** ان الواقع عن الميت المذكور
هو اوصى بدينار فباعه بدينار فباعه بدينار فباعه بدينار فباعه بدينار

[illegible]

ملك الغراس فالحكم فيه كالحكم في الغراس الذي يكثره المستعبر في الارض
المعارة له بعد رجوع العود على ما فصل في نهاه هذا هو المذهب القند
كذلك الجار انا اذا جازنا في الارض للغراس فيها بالقسمه فالحكم فيها
المستشرك ذلك احسن من القول بجواز الخبايا فقد قال السيد
الشريف السمرقاني رحمه الله في كتابه الموسوم بشفا الاسواق
لما يذكر في الاسواق ما معناه قال النبي والحق في الاصاب
ذلك اي صافاه المالك العامل على ودي ليعرفه ويكون الشراها
بالاربعه يفتض ان مرجع الاربعه يورثه ويضيق ان من سلك
لذلك الى رجل لغراسه من غير ان يكون الشراها كالمخارج وباني فيه الخلاف
الذي فيها وهذا اسمه اهل الشام بالناسيبه انتهى قال
اعني السمرقاني وهذا الذي يفعله اهل المدينة الشريف وشيخ
المغاربة وكل من المخارج والاربعه وان كان المذهب معهما لكن
قال جوارها الامام احمد في احد اوراقه وابتدع عنه واحاد الامام
التنوير من جهة الدليل ونقله عن ابن جرير وابن المنذر
واخطاني وقال الشافعي بعد ما تقدم عنه ولا شك ان مرجع
الخبايا منقبة المناصبه السماء عند اهل المدينة بالمعاشرة وارجح
الخبايا فيتم ان خير هذه وكما ان يمنع لان الحاجة لا تدعو
لذلك كما تدعو الى ذلك ثم قال اعني السمرقاني قلت وقد
يدعي ان الحاجه داعية الى المناصبه وهي المعاشرة المبرزة بما الى الخبايا

لطول

لطول الزمان في خدمة الاشجار والاملاك لا تقوم الا بها ولا يرب
في خدمتها الا ما خذها ذلك بقا التكل ان اوسع الدراهم في
ذلك فذهب بل الى طاوروس والحسن والاولى في مقتضى
من اهلهم في المناصبه ايضا وهي المعاشرة انتهى كلامه رحمه الله تعالى
وهو الاصل للناس ولذا دبر في تكملة الشرح وخرجه عن وعدهم من نكير
وكنت كما تدعي ان علم **مسألة** وفيما وجدنا الارض اثارا عما يندرس
فاحياها صاحبها من ارضه وادعي ان لها شرايا من هذا المملوك وقلة لا
يقبل قوله الا بيمينه التي تمنع دعواه بذلك ولا تجلس عند التكاثر
كما وسائر الدعاوى فلو حلف بغيره وبكر الاخر فيقول المدعي بعود
تكونه من قبل له السقي من ذلك المزمع الا لا يميز في الخلف من النام لا يد
هو شرايا واحد فيمنع سقيته واكالم هذه اقل ما جاز **الموازاة**
ولقد روي للصواب ان الارض المذمومة في السواك لا تاكلوا
اما ان تكون مملوكة لصاحبها المذكور في السواك او لا فان كان
اكالم الاول فان صاحبها يكون شريكاً لاهل المذمومة قال العلماء
ولو رايها لارض ساقية من المزمع ولم يدرها شرايا من موضع اخر حكنا
عند الشارح بان لها شرايا منه بل بالطاهر بل لو لم يجد لها شرايا
منه ولم يدرها شرايا من موضع اخر لان صاحبها يكون شريكاً لاهل
المذمومة كما في الخادم عن التمه انتهى وان كان اكالم
الثاني منع صاحبها من الاخير اساقية السقي وعبار الرصة

وان اردت لغزك من مزرع او ميه لم يملكها انتي وطا هسي ان ذلك
مفروض فيما اذا كان الشجر والكل هو موجود في حال احياء الارض وهو غلط
في النقل لان النقل الذي ذكره انما هو مفروض فيما اذا احيى اصحابه
فيها الكل او الشجر فان لم يملكه للكل او الشجر اكله في ذلك
وعليه فانقصنا على تشبيه الاول الى الثاني اذ الجميع للكل وقال
به جمهور الاصحاب وقطعوا به والخالف فيه شان كاشاني وكثير غلط
في هذه المسألة ايضا العلامة موسى بن الرضا رحمه الله تعالى وقاوه وذلك بسبب
ما صورته مسلم في ذكر الشجر في التتبع انه ملك الحي وما فيه للعاد
والشجر والكل انهم كلهم مفروض في الشجر مطلقا ويخرج عليه انه لو كان في
الموات في كثير واجباة شغل من تلك الموات والحي الذي فيه وان كثرة
وكن ما الورق تنبيه وبسر المعون الطاهر فقال الحجاب لم يملك
بشره محترق وعليه من الاصحاب وعلى قوله بانه تابع والحالاتهم عام للموت
وعنه وهو كذلك والنزوي بينهما العادون الطاهر ان العاد الطاهر
لا يثبت فيها اختصاص شجر ولا قطع بل هي مشتركة بين الناس كما يجهل
والكل والخطب وسوا فيه مسلم وكافهم والاجماع منعقد على منع قطع
مسار على ما فكرت العادون الطاهر بجامع الحاجب العامة واجرها
بغير عار انهم قل وغير موضع غلط الاصحاب المذكورين
سفل كلام صاحب التتبع رحمه الله تعالى صلى الله عليه وسلم على ما في هذا الجواب
الذي اجاب به الفقيه موسى رحمه الله تعالى فنقول اما صاحب التتبع

فانما

فان عاينه فيملك الحي وما فيه من المعادن والشجر والكل وما يثبت فيه
ويصح انتمت ولم يذكر احد من شراحه فيما ريت ان طامراد ما
نسيه الله الفقيه موسى والمزج وكيف يتجمل احد ان مراد
الشجر والكل الموجودان حال الاحياء فيهما في كلامه بالمعادن
ومعلوم ان المعادن الطاهر الموجود حال الاحياء لا يمكن باحتيا
الارض المتملكة عليها لا خلاف في ذلك على ان مراده ما حدث
بعد احياء الارض من الشجر والمعادن وبذلك هذا قول
اي الشيخ نفع الله في الهدى في ذلك على ان مراده ما حدث
الارض ملكها وما فيها من المعادن كالبلور والعنبر وزج والحديد
والرصاص لانها من ارجاء الارض فملك ملكها وملك ما صنع فيها من
الماء والقار وغيرها وقال او اني رحمه الله لا يملك الماء وما
ينبع منها وقد عينا ذلك في البيوع وذلك ما يثبت منها من الشجر والكل
وقال ابو القاسم الصدي لا يملك الكل الماء ولا ان يسطر
حمال من الله تعالى الناس كلهم على علم عجا الاراك فقال سورة
الله على كل شيء ولا يحادى الاراك ولا ان لو فرغ في الارض طاب
لم يملك فكذلك اذا ثبت فيها الكل وقال انما اصحابنا
ملك لانه من غنا الملك فكذلك ملكه كمنع الغنم انهم كلهم في ذلك
في التتبع والهدى جار على ما واحد ولا ارباب في ولا بس
كما ريت واعا كلهم غير من الاصحاب فقال الشيخ الامام

ففي الدنيا السبل حرة لله تعالى في شئ من المباح انفقوا حكم اي الامور
على ان الخلافة اذا كان ثابتا في موات فالناس فيه سوا كالمالك المباح
وان كان ثابتا في ملك فان كان مزروعا فهو ملك لصاحبه اي لا يملك
بدله وان كان غير مزروع وانما اثبت الله تعالى في ملكه فقال ابو
ابو القاسم الصوري وجمهور البصريين انه لا يكون ملكا لصاحب الارض
كما لو تولد فيها صيد وخرج فيها طائر وبه قال ابو حنيفة لان
ابن عباس قال رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حيا
الاراك فقال عليه السلام لا اجماع في الاراك قال يا رسول الله اراك في
حصاري قال لا اجماع في الاراك فاستقر عليه السلام بها في ملكه رغم في اللغة
من في حماه وذهب ابو حاتم في جمهور البصريين الى انه ملك
لصاحب الارض لانه حادث في ملكه قال الكاوري والاصح
عندي من اطلاق هذين الوجهين اعتبار العرف فعلا صحت له ملك
الارض فان كانت مقصودة لبنات ذلك وهو المقصود من ملكها
فهو لصاحب الارض وان كانت مرصدة لغير ذلك من مزروع وموتور
فبنات الحشيش ضرب فلم يسبق ملكه عليه السلام وهو
الاوجه الثالث الذي حكاهما ان في قوله لا وجه التي حكاهما
المحدث في تحريك بعضها كما سبق وقد انضح بذلك وما قبله
غلطه في تصوير المسألة وكذا الفقيه موسى رحمه الله تعالى والعجب
قول موسى ان ذلك جرى عليه الاصحاب الى اخره اذ قد عرفت

ما قلناه

ما قلناه ما جرى عليه الاصحاب وما انفقوا عليه وما اختلفوا فيه
وقوله في النزع بينه وبين المعادن الظاهر ان المعادن الظاهر
لا تثبت فيها اختصاص بغير ولا اقطاع بل هي مشتركة بين الناس
كالمياه والجملة والخطب الى اخره حيث وكانه فوه ان الخطيب
انما يكون مزرع الشجر وليس كذلك بل الخطيب من الشجر لا يزرع وقد
في القاموس الخطيب ما اعبر من الشجر شجوبا اي شجيرة فاقوله
في الخطيب هو بفتح الهمزة في الشجر لان مراده ما وقطع الخطيب اقطاع
شجره لا حطاب فخذوا واضع فثبت ان الشجر ايضا لا تثبت فيه اختصاص
بغير ولا اقطاع ولا خلاف في ذلك بين الاصحاب وقال الشيخ في الدر المنثور
في شرحه فسر اقطاع الامام لبعض الناس حطب فاحبه او حشيش
فاحبه ليجتنب او حشيش او باخر صيد ما كل ذلك لاحكامه ومن سبق
اليه فواجبه كالمعادن الظاهر وان لم يكن فيه خلاف فافعل انه
موضع وفاق بين الاصحاب فان قلت في الطريق الى ملك الشجر
الثابت في الموات قلت طريفة ان يقلع ثم يحرث كما في الحشيش
وتحرث كما في الماء المباح وقيل المعادن والاحجار المباحة ونحوها
ولله علم وقوله السائل وقوله انه تعالى ولو وجد شخص شاحه
الى اخره ان كان المراد بالساحه القطعة من الحشيش فان كانت
شجرتها فلا اثر لذلك فيها مطلقا وان كانت مفضلة منها فان
حارها بالناول او القدر ملكها وان لم يحرها بل وضع عليها الحجر

لم يملكها ولم يكن احد من غيري لما ذكرنا فانه لا يدخل المخرج في ذلك
 ولما به ولما علمه **مسألة** هل يصح نقل حق النسخ ونحوه بالتدبير
 والهبة ويكرها ام لا **الجواب** ولا يصح بل لا يصح الاضطرار
 قال **ابن ابي** الرضا عن الاصحاب ولو نقله يعني حق النسخ الى غير
 صار الى احق به وكذا هبة النخل نص وان امتنع ببعده وكذا
 حله المنة قبل الدماء على ما جرم به في راية الرضا في باب لانه
 ليس صحيحا يعني في باب الهبة تنقل في المنة وجمع يكره
 الرضا عنه على المذكور هنا على الملك الحقيقي والذاتي في باب لانه
 بخلاف نقل اليد كما صرحوا به في هبة الخيل والله اعلم
باب الوقف **مسألة** هل يجوز وقف جمع غرائبه الذي يرضى بلسان
 علم اولاده الذكور والاناث وهم احمد وعبد الله وفاطمة وصفه
 ثم علم اولاده الذكور ثم اولاده الذكور ومات منهم ولا
 نسل له كان نصيبه على حق الوقف فان احمد وخلف اولاده
 فمات عبد الله ولا نسل له فمات نصيبه على من اقتنا ما جري
الجواب يكون لاخته صفته وفاطمة والصورة هذه كما
 اقتضاه كلام الاصحاب حكما وتعللا والله اعلم **مسألة**
 هل قال وقت هذا علم اولادى واولاد اولادى ولم يرد
 بك حال الوقف الا اولاد صل فقط فهل شارك في حديث من
 اولاد اولاده ولا يشتركون اقتنا ما جري **الجواب**

نحوه

نعم يدخل في حديث من اولاد الاولاد المذكورين في السور ولا
 يدخل فيهم عدا من الطبقة الثالثة من دونها الا ان يقول ان
 او ما تاسلوا والله سبحانه وتعالى اعلم **مسألة** من وقف نصيبا
 معنما من خلد او ذمرا او وصى به لم يزل عليه بعد موته كل يوم ثلاثة
 اجرام من القنار وبصديق ثواب ذلك عنه في كل يوم ثلاث
 قلت بالصحة فلم يجد راعيا وتصل في الغلة كيف يكون هل كونه
 كل من وراثة لا بد من تغير الناظر القاري وكذا في كل يوم هل
 هو ما نص عليه الواقف ام يرا ما يشاء من بغير طاعة الغلة
 وهل القاري يتحقق اجماع اهل مكة بنصر القراه اقتنا ما جري
الجواب والله الموفق للصواب ان المعتمد الذي دل عليه كلامهم
 صحة الوصية والوقف في الصور المذكورة في السور وتعلقها
 لان ذلك وقف او نصيبا لم يقف بصفته معلوم وتعلق كل
 من الوقف والوصية بالصفات العلوية صح فطعا لكن شرط
 صحة الوقف ان يعلقه بالموت كما يقول وقتت كذا بعد موتي
 على نزع علي فيصير وثلوث وصية وقول من قال بعد من الوصية
 حينئذ للمجهول من القراه يرد الا ان المجهول بالموت في مثل ذلك
 كما اعتمد بعض اكابر المتأخرين لان التحقيق معاني بصفته هو القراه
 كل يوم تحت وجبت وجدة التحقيق وحيث انتقلت انفا التحقيق
 على ان الوصية او الوقف لا ينفصل من المجهول والتعلق

الوقف

وغرها ما لا يقبل الوقف فاذا قال بصفة الوقف مع تعليل شرط
 محمول لا اثر له فلنقل بصفة الوقف مع ذلك اولى لا يتقبل من
 المجاهد في العلقات ومهما ما لا يقبل الوقف كما لا يخفى على
 تامل قاريهم في الباب واذا صح الوقف ولم يجد رعايا له فليست
 له على ان يجعله من يقوم بذلك بعض ذلك ويجهل في قدر
 وقول من قال بطلان الوقف حينئذ لا يفسد منقطع الاول
 لم يصح ادعائه ان يكون رد المسمى على الوقف بعد صحته وكما
 قالوا في الصحيح في نظر ذلك فيما لو اوصى بالعاقبة بعد مخرج من
 جمعة من الثلث فيخرج اقرار القدر الذي يخرج ونظائر ذلك كثير
 لا يطيل ذكرها وكل من قرأ المسمى في اقامه الناظر اقامه نفسه
 حتى لو تورد القاريون على قراه المسمى في الوقف والموصى به على قدر
 علم على الاوجه وليس لنا ان يخص بعضهم به لعدم المرجح
 لتناول كلف الوقف والموصى به لكل ان قول من يقرأ على قري
 ظاهر في العموم وما يصح في ذلك قول الماورد في اقام
 بوصني فلما لم يرد في اقامه قريام بها وهو اهلها قبل الماورد
 وان اقام بها جماعة كانت الماورد بينهم واذا اقام بها واحد وكان
 كافيا منع عن بعد العمل ان يشترك في نفسه فوايد وياي فمن
 يقرأ او يودن او يعلم ما تقرر والله اعلم بالصواب
 بها السيد الفقيه الصالح اخبرني رحمه الله في شخص اقيم على

يام

يام فيه ويودن بين يدي الخطيب للجامع وله الوقف على ذلك
 وغيره واقيم فيه من رمضان سنة ستين واخرج منه ليله احد
 في حاد من الاخر سنة ثمان وستين فمتر الحرف الموجود من النخل
 من تحتها وهذا يسمى هذا الداخل فيه شيء ان كان بناية شرعية
 اوله يكن بناية افتقار ما جاز من **المطلب** والله الموفق
 لاصانته الصلي **باب** انه ان علم لواقف شرط في الوقف المذكور
 كان قال بصرف ماله كل سنة للقيام بوضيفة الدارين والامانة
 اتبع شرطه فنقسط الغلة على العمل فلا يخرجه وترك عمل ياتي
 فسط ما عمل في سنة من الخرب المذكور الموجود في سنة فسطا على اشهرها
 واما الداخل في القيام بعمل في تلك السنة فان اقيم بناية النظر المسمى
 بقسط ماله وكذا ان اقتضا احتياقه شرط الواقف كان
 وقف على مشاطا الوضيفة كان قال علم من يوم او يودن المسمى ايضا
 بقسط ماله لان ذلك من باب الانصاف بصفة الاحتياق حتى لو قام
 بذلك المشروط جماعة استحق الموقوف على قدر علم كاقال بعض المحققين
 انه الاوجه وليس لنا ان نخص بعضهم لعدم المرجح لتناول كلف الوقف
 لكل ان قول من يودن ظاهر في العموم وان لم يعمل الواقف شرط
 صرفت الغلة على ما حرت به عان الاولين في ذلك ويحرك على الحال
 اليهود من فعل اهل البلد المكان من غير ان يوقع في ذلك الوقف
 المطر فيما تقدم من الزمان الى وقت الواقعة من غير انكار على الجواز

والصحة وكان الواقف شرط ذلك فقد تقرر في قواعد الفقهاء
ان العادة الغالبة المرصية مكرمة كما قاله الاصوليون والعقودنا
وان كان الوقف حادثا ولم يقع للواقف شرط فيه علق في العلة
المذكورة بالعادة المقارنة للوقف فان العرف المطرد بقوله المشروط
فبذلك الوقف عليه كما قاله الشيخ غفر الله له ابن عبد السلام
ومنه فان لم يكن عرفا او كان غير مطرد او جهل الحال فالمرجع
ذلك الى رأي الناظر فيبذل فيه ببطون واحتمال ان يتروك في فصول
الامام الاصحى اذا اوصى ان يوقف على ثمن ثوبين فله ان يوقف
الى العلة لا غير ويحكم العرف في غلبه كل سنة بسنة فتمت في اجزاء
حتى تقبضه من فراغ الكركم وان فرا الجميع حتى غلبه ذلك
العام انتهى وفيه القصد والله اعلم **مسألة**
مسألة من جواليه من ربه وعليه سراج وكسرة من الاطهر وفطر
للصائمين في مال من غير وقفية كما هو الغالب في الجهة وانقطع
منه الصلاة فله ان يبيع على صاحب الاثر فيحصل ما ذكره الا فان قلتم
نعم فله يجوز صرفه الى الجامع او غيرهما من المساجد التي يوجبها من
يتبع لما ذكره ام لا فتونا ما جاز **الحاج** نعم على الناظر
تحصيل ما ذكره ويصرف الى مصرف مسير او غير المتعطل او يعيد
الا ان الاول ان يقلل الموقوفات اليه كما قاله المتولي هذا
هو العمد

57
هو العمد وفي قفاور الفقه ما يخبر انه المستحسن عند اكثر من علم
المسألة والله سبحانه وتعالى اعلم **مسألة** مستحبة له اموال
ولم يعرف تفصيل صحتها والمسير يبرح حيث عليها من ثوبين في ذلك المسير قام
بالحش وبيرج الجوالي الذي للمسيح مستاجر له ويبرح المسير ويصل
امامنا ويودع رباحه جميع غلة اموال المسير المذكور في ذلك
ولا يرصد منها شيئا من ثوبها وكال ان ذلك المتولى ليس من اهل
العالم فله ان يبرح لاه السلطان بعد ذلك القيم ان يتبع اثره في ذلك ايضا
لوان القيم غرس في اموال المسير غرسا على عار الجهد ويسقي
فما يقطر من ماء الحش من الجوالي فله ان يبيع للمسير ان كان من
غله او كبره الحكم لو كان من اموال القيم وهو يحزله ان يزرع باله
البر ولا ياتي في المسير الغراس الا ما لله من غلة عار الجهد واذا
قلتم بالاستحقاق العلة فله ان يزرع الرعي عند بيعه الصلح ام لا فتونا
ما جاز **الحاج** ان الناظر المذكور يحزله على عار الناظر الذي
قله لان الظاهر لما ذكره في الاصل في فصول الامام المتولي
في التعاريف يرجع الى عار من عدم من النظار قال حتى لو انفق
عاده المدرسين في شئ من العلوم اعتمدت وقال في غيرها يرجع
الى عار منظار الوقف ان الفقه عاده انهم وامامنا في الشايل
وفي آية تعار ولوان القيم غرس في اموال المسير غرسا الى اخره فالحاج
ان اذا كان الغراس للمسجد وغرسه مستقلا فيكون الغرس جميعا للمسجد ولا جرح

للفقير المذكور وان كان الغريم للفقير فهو باق على ملكه وعليه يكون صلح
 منه في ملكه بشرطه وعليه ايضا اجره ارض المشي منه مشغلا وارث
 النقص ان نقصت والصوت هذه وليست كما في فقهاءهم **مسألة**
 هل يجوز الاكل ما وقف على نظره الصالح بعد ان يملك المصام
 عناه ام لا فتونا ما يجوز **الجواب** انه ان غلب للواقف شرط او
 اراده في الوقف المذكور ائتمه وارضى به فذلك صحت في الغلة المذكورة
 على ما جرت به عادة الاول في ذلك ويحرم على الكمال العود من جعل
 اهل ذلك المكان من غير تلك وتبع في ذلك الوقف المطرد المعلوم فيما
 تقدم من ارفاق الوقت الواقف من غير تكرار الجواز والصحة وكان
 الواقف شرط ذلك فقد تقدر في قواعد الفقه ان العاقل المصنف
 محكم كما قاله الاصوليون والفقهاء وان لم يكن عاقل او لم ينظر في الظاهر
 ان المصنف في المصنف في المصنف ما يشاهد بان يعطى عليه او يصرفه لغيره
 قبل الفطر او بعد هذا هو الظاهر وليست كما في فقهاءهم **مسألة**
 في طر قال ارض الغلة في صدقة بعد موت علي فلان ثم هل اولا ولا ثم
 اولادهم الى نهايتهم وتوالي كل يوم خراب القرآن العظيم فهل يجوز هذا
 وقفا او وصية لفظ الصدقة صريح في التملك وفيها من الغلة
 ما يخرج جاز قال ارض الغلة في صدقة على من توارى بعد موت كل جمع
 ليس فيلزم هذا ويكون وقفا او وصية فان كان لفظ الصدقة
 صريح في التملك اذ كان على معين وان كان على غيره فممكن في الوقف

نعم

نعم ان قال ارض الغلة في صدقة بعد موت علي من قبل ما بعد موت كذا
 واراد الوقف بعد موته فهو تعلوق بالموت ففي صحة الخلاف المشهور
 والراجح عند الجمهور الصحة وله قبل الموت حكم الوصية والصدقة
 العلوق بالموت من الفاظ الوصية ايضا فان اراد به الوصية هي ان
 قدر الوفاء اهل من مولى من انتم المقتضى في ذلك كالمسألة او فرق
 بينهما وحال الوقف يشهد بكون قال هذا اللفظ انه وقف ولو علم
 المالك ان ذلك يكون ملكا لم يسم نفسه بذلك اقول ما يجوز **الجواب**
 والله للوقف لعل **مسألة** نعم يكون ذلك وقفا بعد موته حيث اراد
 الوقف بلفظه المذكور وله قبل الموت حكم الوصية يجوز له ان يوقع فيه على مقتضى
 ما نقله الامام الاكبر في كتابه ابي اسحق في المصنف هذه من النسخة
 كالمسألة التي نقلها لك بل في كتابي شيخ شيوخنا الفقيه العلامة عبد
 ابن ابي عمير رحمه الله تعالى واصل ذلك هو المقول في كتابه ابي اسحق في
 شيخه وتعالى **مسألة** اذ اهدى السيد واعاد في الناطق بنفسه
 منع تراب لم يمت اليه هل يصح بيعه ام لا ولو ان محضاً صار بعد مال
 لم يخراب هل يستقل بغيره وترا اذ منته ام لا بد من اذن من امام
 او قاض فان خاف ضياع المال لوقف الامر هل يكون عذرا ام لا وهل
 لاحاد الناس اذ اراهم في حاله ما يصح بيعه على اذن من امام
 به ان ياجتنب ويستقل بالتمام **الجواب** لا يجوز بيع تراب المسجد
 المذكور على العبد في الذهب بل يذهب القاضى اذ يبيى به مسجد اخر ايا

في المصنف

ان راي ذلك وما قرب من الاول والآخر ولا يبره غير جنسه كبر او
 حوضا لعكس الا اذا اقترب جنسه من بين ما كان للمسيح وليس يتاخر
 لم يجر له ان يستقل بغيره في غمار البحر للاباء من له النظر في خاف
 الضياء لو وقع الامر لم له النظر حازه واكالا هذه الضرورة صفة
 في مخرج الشئ وهو ما جرت به العادة ان شأله تعالى وكذا الحكم بين
 ما لا يبره من غيره في غير مخرج الشئ وهو بعد على اخيه وصره
 في مخرج صفة فيه من غير مخرج مخرجه فله بل عليه ذلك حيث تغير طريقا
 لذلك لعدم وجودنا من الصورتين والصوره فله تعالى وعلمه
مسئله شخص غير ان كان موقوف على جهة عامه باحاطة في الشئ او وراثته
 ولم يعلم كيف اصله فما شئ من غير في بياض تلك الارض غير انما جاز ان
 في ان ينفذ هذا العاقل او ينفذ مجانا او ما جرت به العادة **الجواب** والله الموفق
 لاصحاب الصواب اذا عرفت الشخص المذكور في ارض الوقف لوقف بعد اذن
 الناظر فله غرضه مجانا وان عرفت ان الناظر الوقف على وجه جائز شرعا
 فان كان عاقل من الذي يرضى له ان يملك عند الجور ان ذلك فلع ايضا وان
 لم يرضى لم يطلع واكالا هذه في شئ من المباح لا في شئ من غير المباح
 حتى انما هو بشرط او اطلاق انه ليس لصاحب الارض ان يفسد الى
 جانبها ما يطر بالشئ انتم لها قال معلوم والقاعد الموزون في كس الفقه
 من ان المالك يمنع من غيره من ملكه ما يضر الملك لا المالك واكالا
 هذه والله تعالى اعلم **مسئله** في وضعه تركت من بعد اذ هو

هل

فصله وقواضا على بعض من له غيرهما في كل الملقف في ذلك وصفي
 احدهما انه والله ليس كلام الشافعي وطاهر انه مايل اليه ولو قبل
 بالمعتبر العادة المطردة في تلك الارض من زمن الوقف فلا يجوز
 تغير الارض عما كانت معتادة له حسب ما بعد

هل تشتط حصه من القوطيل او لسقط الجميع واذا اراد الناظر
 ان يتخذ ذلك وقا افر يعلون فيه مثل الغاية او باحد طلبه اخرين
 في غير الوقت العلوم على سبيل القضا او **الجواب** ان من عطل
 وصفي التدريس او الامامة او غيرها في شئ او شهرين او اكثر اخذ
 بوصفيه ما عطله دون غيره على العمد ولا يتوهم تعدي سقوط الامانة
 الى تاسر الايام التي لم يقع فيها اخلال كما جرت به الامام النووي في
 فتاويه خلافا لما قال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام من تعدي عدم الامانة
 في مقابلة الايام التي اذ فيها الوضعية والافرق في ذلك بين التدريس والامانة
 ولا يبر ان تكون ذلك التخطي بعد اذ هو وانه **الجواب** السائل
 وفعه الله لو اراد الناظر والطلبة ان يتخذوا وقتا افر يعلون فيه
 بسبب الغاية الى افر ما ذكره فالجواب ان تعمد العمل قال في ذلك بحثا
 وهو عند تعدي في فتاوى الشيخ اي عمرو ابن الصلاح رحمه الله في جواب
 طويل اذا اشتراط اقراره جرت به العادة فان يوم اخل ذلك سقوط الامانة
 فيه ولا يتوهم تعدي سقوط الامانة الى تاسر الايام التي لم يقع فيها اخله
 فان اخله بالشرط في بعض الايام لم يبره عدم وجوده في المستحق
 في بعض الايام كالايام التي تعمدت وقضاؤه لما فاته من ذلك لا يثبت
 استحقاقه في تلك الايام فان العمد بوقت لا يتلوها فعلى غير ذلك
 وفي فتاوى الاصبغى اذا ترك الواه اياما او يوما واحدا مثله فلا يبر
 ان يستحق حصه ذلك من علة الوقف ولا يفيد القضا لان استحقاقه مشروط

سوال هل للناظر ان يرضع عليه الوقف ولو اقرضه لغيره الى ان يبره ان لا يرضع
 لما ان عاقل المتخلفون وخصي تعلقوا بالخله وصياعها بغير صفتها للمالك في ذلك ولا يرضع لغيره

بشرط القراء ولم توجد انما فان قلت فاس يكون صرف الخلد من
 المقطع هكذا تصرف لم تصد بعد او تكون اخره قلت **جواب**
 الصرف لم تصد المقام بل هو الضيف في الزمان المستقبل فقد قيل
 شيء مشوقا للاحكام العبد الله ان الله عز وجل قال
 الشاهد وما ارصد في هذه الايام من حلة الوقف هل يجوز فيه لم تصد
 بعد او ما اذا يقول به فقال **الجواب** لم المصنف مسطور في بعضها
 والظاهر صرف المصنف بعد كما قال في الحاصل من ريعه المسمى اذا
 تعطل في توفيق الناس في الدوا وحيت انه يصرف الى محله بحال من غير
 هو المستور عن الاكثر من حكم على المصنف وقال **الجواب** في صرف الى المساكين
 انهم وما قال **نظرا** ان محله حيث كانت صورة العلة لم ياتر الوقف
 كان يقول وقفته على من يدبر او يودن ويؤذون فان كانت صورة الوقف
 تخصيص صرف غله كل سنة مشروط بغير قيام بوضيعة فلا يصرف الى مصدق
 بعد بل يعرف ذلك لاقر الناس الى الواقف بله رب وكتبه كذا ونحوه للاحكام
مسألة رجل اوصى بغير ما به في وقفه بغيرها المصالح المبيحة
 وكان ذلك المسمى اقام وخطب ومودن ومعا كذا في العبد وحي
 للظهور في انقسم بينه او على الارض او يجوز المصالح والتخصيص **الجواب**
 انه يصرف في المسمى المذكور في الارض فالامم ذلك جهتان كما نظر في ذلك
 الامة والصورة هي والله كذا ونحوه **مسألة** امرأه وقفت
 وخلفت اما زوجها وعصبه وما قال قليل قد عرفت ان في ما قال

رتبة وقفه في المسمى المذكور في الارض والامم كذا
 في جهات من جهات على كذا الامة والصورة كذا
 والله تعالى اعلم

الورثة

قال الورثة يريدون فعل هذه الاشياء ولا يريدون ميراثها هذا افضل ان
 يتاجر من مخرجها عنها وان لم يكن وجه عليها الم او الافضل ان يشترى
 لها بها خله او يخلد من اوصاف او عتيد ويقفه عليها فتوقفا في الحيا
 وان يكن نص في ميراثها **الجواب** والله تعالى اعلم ان الذي
 نظره في ذلك ان الوقف افضل من غيره لروا من نفعه اذ هو الصدقة
 الجارية عند العلم او من الصدقة كانت جارية بذلك المصدق عليه
 اعيانها وما فيها من اجرة او في المصنف ان عمر رضي الله عنه اصاب ارضا فحجروا
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما امرني فيها فقال ان شئت
 اصلها وتصدق بها قال فصدق بمحله ان البناء اصلها ولا يورث ولا
 يوجب للفقراء والارباب وفيه شيل الله والصف دار الشيل والاحكام
 على من وليها ان ياكل بالعرف او يطعم صدقا غير عتيد فيه وهو اول
 وقف في الاسلام وابت حيريا المستشار مؤمن وهو صلى الله عليه وسلم
 فداعى جوامع الحكم واحصى له الحكم وامر له بالوقف اذ دلل على انه
 افضل من غيره وقد علم بعض العلما ان اريد بشراء من كسب الفقة
 او مصفا ويقفه فابها افضل فقال **الجواب** ان افضل الكتب كذا
 الله تعالى ان التخصيص في الوقف مدرك على ما كانت الحاجة اليه امر
 فلو فرض ما تدعى الحاجة اليه من المصالح الموقوفة والاحتياج الى
 ذلك كما قام كان وقفه اولي وافضل ولما عند الحاجة لكل منها
 فيظهر رجع وقف المصنف والله تعالى اعلم **مسألة** قولكم في

في جهات من جهات على كذا الامة والصورة كذا
 والله تعالى اعلم

نعم **تحقق** على الوقف المذكور المستغلون يطلب الفقهاء يومئذ علة الوقف
 المذكور والصوت فيه في اصل الرخصة في باب الوصية ولو اوج
 للفقهاء والمفتية على ما يقتضيه في الوقف وهو ان المراد بالمسقط المستغلو
 بتحصيل الفقه مبتدئهم وقتئذهم وبالفقهاء من جليلهم شأن وان قل
 واقرم عليه الشيخ زكريا في شرح الروض وجرا على المتأخرين واذا شمل
 لفظ المسقطه المبتدئ في الفقه فطريق الاول ان يشمل الطالب له
 وفي باب المرحوم له فقال ولو اوج على الطالب العلم او طلبة شمل من
 دخل في طلبه يومئذ وهو نظير في الحكم بعينها واكال ما ذكره السواد
 والله اعلم **فصل** في رجل وقف ما لاهل امراه معصية فنقلت
 الوقف المذكور من معصية ثم ماتت قلناه ان الوقف لكونه اقرب
 الناس الى الوقف ثم ماتت الابن المذكور وله ذرية ذكورا واناثا وللزوجة
 اربعة اولاد ذكورا واناثا في جباه امراه الموقوف عليها وانثوا ذرية
 ذكورا واناثا فهل يشاركون في الوقف فيستحقاق جعل الوقف ونخص به
 دونهم لكونهم اقرب الى الوقف فان قلنا نعم فيخص به فبالشاركين رتبة
 بعد موته ويكونون فيه بالسوية الذكور والاناث لكونهم اقرب الى الوقف
 بالنسبة او يخصص الذكور دون الاناث والعنى دور الفقير فلو وجد
 مكاتب بد ذرية ابن الوقف الذي عاشر بعد الموقوف عليها بان الوقف
 وقفه اعني المال المذكور على امراه للذكور ثم بعد ما ولد ذرية ذرية
 فذكر ذرية ثم المتسبب اليه من مات منهم فنصيبه لولده الذكر واكاله
 هذا

هذا فادعى من بعدهم المكاتب بان الوقف صار اليه بشرط الوقف لكونه
 ذرية الاربعه الذين ماتت ابائهم في جميع الموقوف عليها لم يشاركوا في الوقف
 ومعل الوقف لكون ابائهم لم يشاركوا في الوقف في الوقف لم يشاركوا في الوقف
 في جميع الموقوف عليها ولم يشاركوا في الوقف في الوقف لم يشاركوا في الوقف
 فلم لا يدخلون فادعى ذرية الاربعه بان الوقف مسقط الاسماء
 يتحقق الان بالسوية ذكورهم وانثاهم وذلك لان الوقف لم يشاركوا في الوقف
 الاختصاص ان يحضروا به وان لم يقيموا به او يكونون فيه بالسوية
 ولا يشاركوا بالمكاتب الذي لم يثبت شرطه فاما جرح **الجواب**
 في قوله الموقوف الصلح الطي نعم فخص بالذكور بطله الوقف المذكور
 لقرينة الالواقف والصوت هذه واذا ماتت الام اشترك اولادها
 واولادها حوت في علة الوقف المذكور بالسوية الانثى كذكر وان وجد
 فيهم غني وفقير اخص به الفقير دور الغني فتماعل المعتمد واذا عرفت
 المستحقون وجه شرط الوقف في مقادير الاستحقاق ويرتبه اهله
 وتاروا عمل المكاتب وثبت بالاستحقاق فانه يقول الوقف بالمكاتب
 لم يشاركوا به لم يقول الناظر في حصة الام في الوقف فان لم يشاركوا
 في الوقف المستحقين ثم بالعادة المستحقين في المقادير يفضل الذكر على المكنة
 ثم بالنسبة وقدر من تقدم من التظار لان الطاهر ان لا يشاركوا في الوقف
 اصل ثم يتسوى بينهم في حصة حلوهم والله اعلم **فصل**
 في رجل وقف ما على من يشي حصة معلومة في وقف معلوم وكان موقفا
 على رجل فقولوا انه فان لم يكن وكان تناظر معصية الوقف يوجب اليه
 المصوب فتجوز له الحكم والاشياء وسواء علم

[illegible]

بعد اطلاع بعض ذلك التخل فتابد بعضه فليس يتحقق وثبتا حصتها من ذلك
انما لمجرد اطلاع بعضه ولا يتربط اطلاع كله اولا وانما يتحقق فيما
اطلع قبل الموت دون ما اطلع بعد حققوا لنا المسألة في الحال وانما
لو اطلع بعض النحلة قبل موتها واطلع باقية بعد ذلك يكتف الحكم في ذلك
او يتحقق ذلك مجع ويكون ذلك البعض كافيا للاستحقاق افتقنا ما يورث
لاعظم المسألة **الحال** وليس الموقوف لا يملكه الاصل انما اطلع
من التخل الموقوف يكون تركه لمرأه لها كذا المذكور في المسألة كما صرح بذلك
الاية في الطرف الثاني من احكام الوقف وبيان الزيادة في العباب فثبت
الاستحقاق في الشجر او الجوار حامله في حقه فان قل قد نقل بعض اصحابنا
عن القاضي حنيفة بن عمار قال لا يملك في الفواك اذا مات الموقوف
عليه بعد خروج الثمن ان كانت ثمرة غير التخل فمهر لم يمت وان كانت ثمرة التخل
فكذلك ان مات بعد الفايه وقبله فمهران قال القوي في ادب القضاء
وكذا لو ترك شاه او جارية حاملا فولدت بعد موت فوجها تبا على ان
الحمل هاله فسطا او لا قل ذلك لا يقتضي خلافا فاطله
القلع القاضي في كل ما يقيد الاية في محله وذلك لا يشك فيه بل في كلام
الامام القوي ما يكاد يفصح بترجيح القول بان ذلك تركه للموقوف عليه
هذا حكم ما اطلع من ذلك قبل الموت فاما ما اطلع بعد الموت من ذلك الحكم
فلم اربط صرح به هنا وحياس ما نصلي عليه في باب بيع الاصل والتجار
الاحتجاج ملك يطلع بما اطلع فقود كفي في الرصد في الباب المذكور
ان الزيادة

انه لو باع نخله ونقيت ثمرها للبائع فاطلقت ايضا فله والاشجار من ثم
العام **وبيننا** اعلم حكم ما اذا اطلع البعض من جميع التل الموقوف قبل
الموت وتلقوا باقي اطلعه عن الموت فاما لو اطلع بعض التل قبل الموت
والبعض الاخر لم يطلع رايا قبل الموت بل اينذا اطلعه بعد من اطلع
قياسا على ما ذكر في **باب** المذكور ان الجميع يكون للموقوف عليه بقا لما
اطلع قبل الموت اذا اخرج موضع التل الموقوف ولكنه لما قلنا **اعلم**
في شخص وقف وقفنا بعد موته على مدينته وبعد موته على اولاد الذكور
واولادهم المذكور ما قلنا سلوا ابنا بعد بطن ومهمات من اولاد بعضهم
في جميع المدين وتبقى بعضهم بعد موتها فوما في الباقي منهم فهاذا يستحق احد
من اولاد اولاد الواقف الذين مات ابائهم في جميع المدين ويشتركون
بما في اعيانهم بعد موتها وبصرف الوقف على شئ مشترك حتى لو كانوا
ذرية من مات في جميع المدين خمسة وعشرون الف في بعد موته السادس
يصير كاحد منهم له ستر على الموقوف ولهم خمسة استدان على عدد رؤسهم
او يخرج اولاد اولاد الواقف من سائر اهل الوقف ويخصهم
الموجود بعد موتها ثم ذرية من بعد ابنا بعد بطن فان قلتم يخصص
به عموم ذرية فلو ادعى اولاد من هلك اولا ان الواقف وقف على مدينته
وعلى ذكور ذرية واولادهم ما قلنا سلوا ابنا بعد بطن فهاذا يشتركون
اولاد من هلك في جميع المدين وعمهم المذكور واولاد ويكون الوقف
وقف مشترك واحكام هذه فلو استولت المدين على مغل الوقف فله

مسألة رجل رقت اصاب على يده من علقها كل سنة من معلوم العلم بالمدى وطا نعم الرضى وعلم سنة
رامتة من العلم وعلم السنة الثانية عشر ولم يحصل من السنة الاولى الا قبل من السنة وطا اول فعمل بعمل
من علق الثانية واما فقل على علم الا قبل من سنة فعمل وامتنع فعمل بساكن النفس من المشى وطا اول الجوار
لا يحمل للعلم الاول من علق السنة الثانية رده من المشى وطا من علق من السنة والحال ما ذكر والله اعلم

للدزاعه بسبب ذلك وراى الناطر المصلح في ايجارها للبنا الذرور وقد ذكر في
شرح الرض ان الارض توجر ما به سنة فالكثير ولو وقفها هذا مغل
الارض وقال يعني في شرحه الذرور قال اليعني والمتولى الارالحكام
اصطلاح على منع اجابة الوقف اكثر من سنة تملكه من غير وعاقب له
هو الاحتياط كما قاله في الاروار انهم وهذه واقعة رفع امرها الى والي
الامر فقرر ذلك ومنع من ايجارها من ارض تملك للزاعه بعد ذلك وهذا
الوقف للبنا والمصلح ذات البني فلهذا على ذلك ان ينقص هذه الاجارة
ولو ان ارضها لزاعه بقرب دار بعض المجال وهي مشتركة مال وقف
وكان صاحب هذا الدار يعطل قطعه منها الذي الى اذن فله ان يضعف
اهل الزاعه يعلمونها في فائده وحيار اذ بعض شركا المال يعطى
نائب الوقف بحضرة في هذه القطعة المعطلة بعض نصيبه في بقية هذه
الارض التي هي عين من التعطل وكانت هذه الارض جميعها شركا
للقف على عيني واحد مستوية القيمة او مستوية الاجزاء القبية والعدد
مساوي وهو يقوم الاجابة لنائب الوقف مقام المالك هذه الارض نصيبا
نصيب اولاد من فرعته وتلك اوجان هذا سيد امين معجب
والله الوقف للصوب بم كبر ايجار الارض الوقف للذرور في السنين الماضية
فاكثر والصون هذه ولقطة الرض توجر الارض ما به سنة فالكثير وحكم
الوقف في هذه الدار حكم الطلق قال المتولى الارالحكام اصطلاح
على منع اجارة اكثر من سنة لئلا يندرس الوقف وهذا الاصطلاح
غير مطرد

واصلاحه
واصلاحه

عند مطر انهم وهو راكمه اذ الم شرط الواقف عدم ما جرم فان شرط
ان لا يوجر اصله او اكثر من سنة فلهذا المتولى الارالحكام اصطلاح
ابو عمرو ابن الصلاح بانه اذا شرط ان لا يوجر اكثر من سنة ولا يورث عقد
على عقد حرب ولم يملك على ربه الا باحسان شين ان يصح احسان شين يعقود
متفرقة لان المنع جيبودى الى القسطه وهو كالف لصلح الوقف وواقف
الشك والادعي الا في اعتبار التقييد يعقود متفرقة وداه عليه انهم
واذا كانت الارض موقوفه فالذ الناطر بعد المدة القدر وعزم الارض
مسايل الوقف ولم يقتضيه شرط الواقف او المالك للاتفاق وكان يجوز
مقصود الوقف مرقا الارض مكشوفة لم يجر واما في السائد وفيه الله
ولو ان ارضها لزاعه بقرب دار بعض المجال وهي مشتركة مال وقف
الارواحون في كتاب عنه لم يصح فشمه الوقف عن الطلق اذ الم يملك فيها
ردا او كان فيها اذ ارباب الوقف ولا يشترط في ايجارها والمالك ولا غيره
واما اجارته فقد تقدم الكلام مستوقفا والله في افعال الله
في شحوقه مكاله في بعض على امره من حيايتها من بعد ما على اولاد الذرور
ثم من بعدهم على بعدهم ما تناسلوا من مات من اهل الوقف وله ولد ذكر فصيبه
لوله الذكر فلما ماتت المراه الذرور كان الموجد جيبودى من اولاد الواقف
والواحد واستحق الوقف فاقولكم اذا مات عن اولاد واولاد اولاد اخ
فلهذا يشتركون اولادهم واولاد اخواتهم بتمام بقضية الربيب المذكور او يقتصر
به اولاد فقط كما ان بصرح قول الواقف من ماتت فقصبه لولده ولا يخفى

شريف علم ان الاول ما اليه التكل في قباويه بعد ان ابدى دواوينه
 الشيخ طرايح الدر البلقيني وبنو السيد الشريف السهمي لكن طاهر كلام
 المذكورين انهم لم يفتوا على نقل الاصل بان في المصلحة حتى ان السلي والبلقيني لما
 نقلوا ما اقيما به من الخفاف الحنفية واما السهمي فانه بعد الاجاب
 بذلك وقف على كلام البغوي في قباويه قال وهو مخالف لما سبق
 انتهى وما نقله عن البغوي نقله ايضا صاحب البحر والبر كما حكاه عنه
 الازدي في شرحه وتوسطه وخرافتي به ايضا الكمال شله
 النووي والشيخ تاج الدر ابن الفركاح بل خفي به ايضا عدم الذهب
 الشيخ محي الدين النووي كما هو موجود في قباويه في باب الوقف في المصلحة
 الماشية وكذلك اقي به الشيخ زكريا فقبل انك قد اقيت بخلافه
 فقال ان كان لك ملك فقد وقع في رامل صادق هذا كلامه في قباويه
 فما التعمد عليه عندكم في الفتوى هل هو ما تحت السلي ومنه او ما اقتضت
 هذه النقول اقول ما جازي **الجواب** ولله الوقف لا يصلح الصواب
 ان كل من الجوابين له وجه ووجه الاول القائل بالمشايكة ان اولاد حق
 الوقف المذكورين واولاد احوته صاموا كلهم طبقه واحده فيستحقون سهم
 الوقف بينهم بالتسوية على ما يقول الواقف ثم على اولادهم واما قوله
 على ان ميراثاتهم وله ولد او ولد ولد ونقل نصيبه لولد او ولد ولد
 فانه حصص له طبقه العليا للسعة فيعمل به مادام احد **الطبقه**
 العليا موجودا فاذا لم يتبق احد من العليا فقد حصل الاستواء فيعمل به
 وتغير القصة

في قوله في قباويه
 في قوله في قباويه
 في قوله في قباويه

في قوله في قباويه
 في قوله في قباويه
 في قوله في قباويه



وتنقن القصة بينهم على السواحل بما تقدم ذكره في يدك الشريف
 السهمي والسواح البلقيني والسلي وغيرهم كما نقله عنهم الفقيه السامري
 ايضا قال **السلي** وقد تعرضت لبيان ان اخذها المقتضى
 لانقال نصيب كل واحد الى ولده ثم قال بعد ذلك في طوله ولا يستحق
 احدا من الفقهاء بقلدي في ذلك بل ينظر لنفسه فان هذا نهاية ما يصل
 اليه قطري انتهى واما وجه الثاني القائل بعدم المشاركة فانه يعمل
 بقول الواقف على ان ميراثهم رجوع نصيبه لولد فانه مقيد لما قبل
 وان كان الواقف غالبا لا يحرم احدا من ذريته اذ لا يدل بوضوح مع
 مخالفة لصريح شرطه ومذهب الى ذلك الشيخ زكريا بنعاجم بعد ان اقي
 بالمشايكة ورجع عنه قال وبما اقيت من عدم التشريك اقيته جمع منهم
 البغوي والشيخ تاج الدر الفركاح والشيخ كمال الدين سله عن شيخه النووي
 كما نقله عنها السلي لكنه اعني السلي وقع له ولغيرهم انهم اقيوا في نظر ذلك
 بنوا للخفاف الحنفية بالمشايكة ولما دلوا به بما لا يستغني العليل انهم
 واما ما نقله الفقيه ان يدعى قباويه امام الذهب وميراث الامام النووي
 الا فتاوى في قباويه في ميراثه **السؤال** بل في ميراثها
 بعض الوجه ومخالفة بعضها كما يعرف بالوقوف على ذلك واذا نظر
 فوالصحيح بصريح اختلاف الاله المذكورين في ذلك مع غرض العلم
 فانما هو لاختلاف المداير في ذلك فيقع الواقف على كلامه في الوقف
 لكن الذي اميل اليه في حجة في مثل صورة السؤال هو ما ذهب اليه السيد

هذا هو
الكتاب
الذي
هو
في
الوقف
الموقوف
على
الزوجة
والزوجة
والزوجة
والزوجة

الشرع السهموي بنف العزة ولعلنا نرداد في ذلك علم او نشهد نقله ولعلنا علم
والذي سلف عليه الراي القوي بالمقابلة والتمسك وتعالى علمه
في رجل وقف دار الموقوف وتخلع بها على ولد له كره على اراجل عاتية
وعايشه اذا حلوا عنده في الدار وكذلك اخيه فاطمه فربوع على اولاد الدور
بطنا بعدن ومن بعدن على عصبة هذه صيغة الواقف فلما اراد الوقف
ومضت لها ماتت بنما احد النوات ثم مات الواقف بعد ايام ايضا فماتت كره
وله ولد واحد العا المسماة عايشة واخيه فاطمه كان منها فوجه فلما
اراض من موت كره بنحوه ونصوات رافع عايشة وتولت والمسورة
تصير غله التي من موت كره الى ان تمل عايشة هل يكون لولده كره ولا يستحق
فيه شيئا عايشة لقوله في صيغة الوقف فربوع بصيغة التوحيد اي من
بعد موت كره يعطى الغلة ولده كره الى ان تمل عايشة او فاطمه يعطى
بعد ذلك لمرتب ملت كما قاله الشك في الحامل في عايشة والضمان فاشهد
عليها او وقف نصبرها حتى تمل فباشاعل ما قال الغري انه المتبادر
الى النص في منسلا الحامل افوتنا ومينوالنا لا عدكم المتبادر
والواقف لا يصيبه الطيب ان غله الوقف المذكور يضاف بعد موت كره المذكور
الى ولده المذكور فلا ارقت احد المذكورين كعايشة مثله شاركت ولد
كره المذكور في الوقف المذكور وان متى وجد الزم في احداهن شاركت
متى الوقف في الوقف المذكور وجدا الزم في الوقف المذكور
ومتى لم يوجد الزم في احداهن اخضر بالوقف المذكور كره بعد لاف

انما خذت
الشرع
السهموي
بنف العزة
ولعلنا نرداد
في ذلك علم
او نشهد نقله
ولعلنا علمه

انما ياخذت بوجود الشرط وينبغي بعد وفول الواقف المذكور
من بعد موت كره الى احد البقيع في عدم المشاركة لصدق الاسم على وقف
واما ما ذكره الامام الشك فيما لو وقف على ولد له ثم ولد له ثم ولد له ثم ولد له
اي الواقف فماتت ولده وله عايشة التي الحمل لانه لا يساوي ولد الواقف
المتعلق الاغ الى ان يفضل الحمل اي يحرف له دون الاغ فليس
تمسكنا لظهور الفرق بينهما فاذا اتى الحمل بالاولاد انقل الوقف
كما لو وقف على اولاد ولا ولده وله ولد فانه يحرف له فاذا
حدث له ولد انقل الوقف اليه بخلافه في مسكتنا فان التمسك فيها
تمتص كره المذكور فربوع فقط اما بغيره وبني الارامل فلو تشرع
كما لا يخفى بذلك على تمامه هذا ما ظهر من مقتضى كلام الاحكام
نصرنا وتلو كما فان طرتم لم يد نقل فاذوا به ولهم كره وتعالى علمه هـ
من قوله الارشاد في الوقف وعلى فورا اولاد كره
واو اهل بيتي اخذوا وصغى ابو جود الشرط وعده هل شاركون فيهم
في التمسك الموبن قبل وجود الشرط اذا وجد الشرط المذكور ولا يستحقون
عنه ما قبل وجود الصفة كالوقف على الاولاد وفيهم عايشة التي
حدث عايشة اذا انفصل غله ما بعد الانفصال لا ما قبله ولو
ابنت التمسك بعد وجود الشرط المذكور ثم عدم الشرط بان تزوجت الارملة
ولم تخالف الفقير هذا ايضا تحقيقا او يمنع من ذلك التمسك او الوقف
او ارضاء على حصيل ما الظاهر في مجابهة مسيرات الشك وتزول تحصيل

هذا

ما قولكم في الوقف
على ما عليه مدته من شرط
الناظر وقام النظم في ذلك مدة من شرط
الواقف له

والشيخ شرافهنا نقاحه وتخي جميع الثمن او بعضها وما هو مبنوا
اما كذا الله تعالى وجميع نوعه علمه وتطويعه على كذا **الحكم**
ولله الموقف للصواب انه لا يشارك غيره في الثمن الموقف بل اولي
المصلحة قبل وجود الشرط المذكور واكال هذه كما في نظرها فيما لو
على الاولاد وفيهم كل كان في الفهم ان يدور فيه الله او هو طاهر واما
قول ولو اوتت الثمن بعد وجود الشرط المذكور ثم عدم الشرط بان تزوج
الا ماله وانعني الفقير فانه يتحقق في تلك المدة كما نص على ذلك
الامية في نظرها فيما لو مات المشتري وعبارته الرجعي العاجل ولو مات
المشتري والشيخ شرافهنا او الحيا حيا لم يقا حقاقتي والعبرة بوجود الثمن
بالنسبة لثبوت الاتفاق لا بالمانع كما علم المانع صدر الحيا واكاله
هذه واما في السائر فقول الله عز وجل واذا وقفوا فليكن على كمال
ما اظهروه فان المشتري او ترك الخصم والشيخ شرافهنا في باب
انه اذا نابه على هذه الوصف من له الشرط التي عليها جعل عليه ان
يقوم بالوصف جميع السنة بالمخل المذكور ما يثبت الوقف ذلك او عرف
المالك وقرائن الاحكام او ترك ذلك بعد تمام السنة التي جميع العلم
فان ثبت او ترك في اتنا السنة التي يقبض ما علمه الله كماله واما العلم
مسألة من وقف وقفا على من يقرأ عليه كل يوم خراف القرآن فذلك شرط عدم
غلط القارئ ام لا وهل شرط ان يقرأ الا دغام وكذلك في الوقف الشكل
حيث يخل بها هل يقرأه ام لا او يوقف به ان يوجب ام لا اقرناه

ما جاز

ما قولكم في الوقف
على ما عليه مدته من شرط
الناظر وقام النظم في ذلك مدة من شرط
الواقف له

ما جاز **الحكم** والله الموقف للصواب لا يبدع الغلط
في الحقيقة لان الشك منه متقدر ولا يخاف انه يجب على الناظر
النظر بالمصلحة فلا يقسم مثله من الحيا تله وبنه مع وجوده لا يمكن
فان اقام من الحيا تغير العنا مع عدم وجوده فان كان قادرا
على العمل لم يزد لم يثبت الموقوف ولا جاز وتخي هذا هو الظاهر
من كلامهم حكاه وتعليق ولله كما في العلم **مسألة** ما قول السادة
العلماء في رجل وقف جميع ما يملك بالموضع الفلاني بن ونخله ولبان
على فلان من حيا تاهام من حيا على اولاد المذكور ثم من بعدهم على من
ماتوا من اولادهم من اهل الوقف وله ولد ذكر فنصبه اولاد الذكر
فمات فلانه وتخي اولاد الوقف ولد ذكر بعد ان كانوا جميعا مات منهم
اربعه في جميع الموقوف عليها واحد خلف خلف ذكرا وامثلي خلف
واحد ذكرا والاربع لم يخلف احدا من شتى الوقف بعد الموقوف عليها هل
هو ولد الذكر دون اولاد ائمة فاذا مات هل اولاد واو لا ائمة
بالسوية كاولاد رجل واحد كما صرح لفظ الواقف على يدهم اولاد ائمة
ما جاز **الحكم** والله الموقف للصواب ان شتى الوقف المذكور
الباقي من ذكر اولاد الوقف ومن غير والصورة هي ان يقول الواقف
ثم من بعدهم على من لان لقطه ثم تقضي حي طبقه البين لبي السهم
دام احد السهم كما هو مقتضى كلام الامية في باب الوقف في الكلام على التثنية
وليس كذلك ايضا ما ذكر في الباب المذكور من عدم عود الصفة بجميع المقاطع

والشيخ شرافهنا نقاحه وتخي جميع الثمن او بعضها وما هو مبنوا
اما كذا الله تعالى وجميع نوعه علمه وتطويعه على كذا **الحكم**
ولله الموقف للصواب انه لا يشارك غيره في الثمن الموقف بل اولي
المصلحة قبل وجود الشرط المذكور واكال هذه كما في نظرها فيما لو
على الاولاد وفيهم كل كان في الفهم ان يدور فيه الله او هو طاهر واما
قول ولو اوتت الثمن بعد وجود الشرط المذكور ثم عدم الشرط بان تزوج
الا ماله وانعني الفقير فانه يتحقق في تلك المدة كما نص على ذلك
الامية في نظرها فيما لو مات المشتري وعبارته الرجعي العاجل ولو مات
المشتري والشيخ شرافهنا او الحيا حيا لم يقا حقاقتي والعبرة بوجود الثمن
بالنسبة لثبوت الاتفاق لا بالمانع كما علم المانع صدر الحيا واكاله
هذه واما في السائر فقول الله عز وجل واذا وقفوا فليكن على كمال
ما اظهروه فان المشتري او ترك الخصم والشيخ شرافهنا في باب
انه اذا نابه على هذه الوصف من له الشرط التي عليها جعل عليه ان
يقوم بالوصف جميع السنة بالمخل المذكور ما يثبت الوقف ذلك او عرف
المالك وقرائن الاحكام او ترك ذلك بعد تمام السنة التي جميع العلم
فان ثبت او ترك في اتنا السنة التي يقبض ما علمه الله كماله واما العلم
مسألة من وقف وقفا على من يقرأ عليه كل يوم خراف القرآن فذلك شرط عدم
غلط القارئ ام لا وهل شرط ان يقرأ الا دغام وكذلك في الوقف الشكل
حيث يخل بها هل يقرأه ام لا او يوقف به ان يوجب ام لا اقرناه

ثم يترتب عودها بالولادة على المعتد فيذهب اللاحق المقدم والقدوم
 المعظم الى عبد الله كذا في الشافعي رضي الله عنه خلاف ما لو كان العطف
 بالاولاد فيكون الجميع من ولادة السباك السهمي من جهة السباك
 باب الوقف في قول من لم يملصق السؤال فاصحهم في ذلك حيث قال
 السباك من وقف على اولاد ائمة ائمة ثمر اولادهم ثمر اولادهم ثمر
 الطبقة العليا الطبقة السفلى على ان من مات منهم وله ولد او ولد له نقل
 نصيبه لولده او لولدين فان لم يكن له ولد فله حيث كان لم يكن له
 اخوه فله اخوته فتوفا احد ائمة ثمر اربعة ثمر الثاني ثمر الثالث
 عن اثنين ثمر الرابع واحد ان قال ثمر ائمة الخامس ثمر ولد فقال
 الجواب اذا مات الخامس صار اولاد السباك طبقة واحدة وهم عشرة فستكون
 ربع الوقف اعشارا بينهم بالسوية عمل بقول الواقف ثم على اولادهم وامانهم
 على ان من مات منهم وله ولد او ولد له نقل نصيبه لولده او لولدين فله
 حصصه من الطبقة العليا للسفلى وبعبارة ما دام احد الطبقة العليا
 موجودا فاذا لم يتبق احد من الطبقة العليا فقد حصل الاستوى فتسوي
 القسمة بينهم على السواء على ما تقدم ثم اقسام السباك السباك السباك قال
 اعني السهمي في اخرج جوابه وفي قباك ابغوى ما يقتضي خلاف ذلك انك
 والعمل على الاول واعاقل القرائن يدور في فلكه فخرج بغايبه اذا
 مات هلا اولاد واولاد اخيه بالسوية في ائمة ثم ثمر في الجميع
 فيه بالسوية على عدد الروس وكال ما ذكر في السؤال ولكنه لا اعلم

حيث قلنا

هذا هو الوجه في الوقف
 على ما ذكره في المتن
 من ان السباك السهمي
 من جهة السباك

مسألة في الوقف في ادب العضا العفري لورق على رلده وله حمل الله لا السباك
 الفيا ناس السباك انما خاذا اولاد الله فينبغي ان يستحق عند صوره
 اياهم هذا من حق الوقف من تصرف للغير من هذا العفري انما هو حرم
 فانما التوقف بالغير فان وجد فيها هذا الحق اياها العفري انما هو حرم

حيث قلنا في مطلع الوسط يعرف الاقربا الواقف قبل بغير العاضل
 او يوقف من حرمه عند **الجواب** ان الادب في نقل في سراج السراج
 ان الرواية في كل من كان اقبال وجه من احد هاهنا لا يجوز التقيد لان
 الاضافة ترجح في الشرع في المحصور كالاضافة من جهة الادب في
 اقتضا الشئبه والباقي يجوز لان الصرف الى الاقارب هنا لا اجتهاد
 وهو انه اولى القرابات وهذا يقتضي جواز التقيد وهو طام الحس
 انتهى قلت والتقيد بحس الحاجة هو الاصل في كل من كان في طرف
 الالام والمساكين واما السباك في الغنى فجميع اشتراط الفقر
 وجوز العمل في الكل وهذا اذا كان الاثرون محصورين فان كانوا غير
 محصورين وهو لا يجاد بضرورة في الغالب التقيد بالصرف الى ثلاثة منهم كما
 لو وقف على الفقراء او على فيسبلا لا يتخير كذا ثم ولكنه لا يعلم انه
مسألة لو قال شخص وقفت كذا ارضي الفقراء فيه قبل موتي ائمة
 ايام ان مت فجاء وقبل مرض موتي ثلاثة ايام ان مت مرض قبل
 هذا الوقف لا **الجواب** لا يصح الوقف المذكور بما ذكره اكمال
 هذه لان الوقف لا يقبل التعلق والفاصح تعلقه بالموت في قول الصون
 التي نص عليها الاصحاب كما اذا قال وقف دارك على المساكين بعد موتي
 لان ذلك وصية والوصية لا يطلبا التعلق بالموت بل هو لا يربط
 كما لا يخفى خلاف قول المنوال الا انرا انه لو قال اوصيت له بكذا
 او كتبت اياه بعد موتي ايصع ويكون وصية فغيره ولو قال اوصيت

هذا هو الوجه في الوقف
 على ما ذكره في المتن
 من ان السباك السهمي
 من جهة السباك

هذا هو الوجه في الوقف
 على ما ذكره في المتن
 من ان السباك السهمي
 من جهة السباك

له او ملكة كذا قبل موته ثلثة ايام مثله ان مت فجاءه وقفه وهو حي ثلثة ايام ان مت بمصر انه لا يصح ولا يكون وصيه وذلك لما ذكرناه ولله اعلم
 ثم رتب الامام قاضي القضاة برهان الدين بن طهيم قدس سره هذه المسئلة واجاب فيها بمثل ما ذكره في عدم الصبي والكال ههنا وتذكره في كماله
 ونحوه اعلم **مسئلة** رجل له دار وقف ثلثها على اولاد ثم على اولاد اولاد الذكور والاناث ومن مات من الدرجة العليا فوضعه لغيره من جهة ولا تحت الدرجة السفلى الا بعد انقراض العليا فاشي الوقف على رجل ثلثا الدار وصار اليه الثلث الاخر المملوك بوجه صحيح مضار له الوقف والمملك جميعا فانهدم على الدار واخطا تراب الوقف بالملك ولم يمتنع فخرج نواب الدار المذكور وفعلوا ما عدت ثم خطا فوق الحوائط بستان من خالص ملكه واراد بيع العبدان هل يصح ام لا فتونا ما جرت به
الاجابة لا يصح البيع المذكور في الملك المذكور مع الاخطا حتى يرفع قدر الوقف وذلك لما لا ريب فيه ولكن الطريق في ذلك ما نقله الامام العوالي رحمه الله فيهما لو اخطا غلام كمال ولم يمتنع ان يرفع قدر الحرام بغير الضميمة ويصرف في الباقي ويباع الذي غلبه الى ما يشاء من وقف للفقراء والفقراء وقيل عليه ابرار فسد وسكر عليه واقر بان الصلة في ابرار الفقراء ولكنه كما نرى اعلم **مسئلة** ما يقولون في شخص وقف وقف مرتبا يصنع من جميع الترتيب على اولاد وكففت على اولاد ثم اولاد اولاد بتم اولادهم ابرار ما تأسلوا ثم ان بعض اولاد الاولاد توفي قبل

توفي قبل ثلثة ايام مثله ان مت فجاءه وقفه وله اولاد وكان له اخوه بقوا الى ان انقضوا الوقف المذكور وله اولاد ايضا فاشي ترتيب الوقف المذكور الى اولادهم بنوعهم والى اولاد الميت قبل ان يمتنع شيئا من الوقف المذكور قبل اولاد الميت الذين مات قبل ان يمتنع شيئا من الوقف المذكور ام يبيع من اولاد الذين انقضوا الوقف حتى يخلصوا الى اولادهم فتونا ما جرت به **الاجابة** وليس الوقف لاصحاب الصبي نعم يشاكون في الوقف المذكور اولاد الذين مات قبل ان يمتنع شيئا من الوقف اولاد الذي مات بعد ان يمتنع شيئا من الوقف المذكور كما اقتضاه كلام الاصحاب لا يقول الواقف ثم على اولاد اولادهم فتونا ما جرت به والاسم يقيم بينهم بالسوية ويرد كل واحد على حقه من الشئ الامام ركنا في شرعي النبي والارض بقله في النعوك والصوت ههنا وهو وقف ظاهر وما جاز له فله ليس محمد ولا غيره في الاعمال **مسئلة** ذكر ابن الرز في فتاويه انه لو وقف لاطعام الوارثين في المسجد ولم يبين مشددا في الصلوة في الوقف فان اراد بذلك مشددا فعفا فذكر وان لم يرد ذلك صرف في ذلك الى ضرورة ايجاد المساجد ولا يكون قادحا في الوقف لان الوقف يؤول الى الجهاد حتى يمتنع او في النفس من شئ للجهاد بالمعروف قبل كل هذا انما هو لا وفي قايك ان مريدك ان لو اوصى لم يرد ولم يعينه لم يضع الوصية وعلى ما ساء الوصية ثم قال نعم لو قال اوصي بهذا في مصاح مشددا من المشاجد يظهر في الصبي ان من قبل يكون اعطوا احد

من اولادهم في الوقف المذكور وله اولاد ايضا فاشي ترتيب الوقف المذكور الى اولادهم بنوعهم والى اولاد الميت قبل ان يمتنع شيئا من الوقف المذكور قبل اولاد الميت الذين مات قبل ان يمتنع شيئا من الوقف المذكور ام يبيع من اولاد الذين انقضوا الوقف حتى يخلصوا الى اولادهم فتونا ما جرت به

من اولادهم بنوعهم والى اولاد الميت قبل ان يمتنع شيئا من الوقف المذكور قبل اولاد الميت الذين مات قبل ان يمتنع شيئا من الوقف المذكور ام يبيع من اولاد الذين انقضوا الوقف حتى يخلصوا الى اولادهم فتونا ما جرت به

من اولادهم بنوعهم والى اولاد الميت قبل ان يمتنع شيئا من الوقف المذكور قبل اولاد الميت الذين مات قبل ان يمتنع شيئا من الوقف المذكور ام يبيع من اولاد الذين انقضوا الوقف حتى يخلصوا الى اولادهم فتونا ما جرت به

في الوقف

من اولادهم بنوعهم والى اولاد الميت قبل ان يمتنع شيئا من الوقف المذكور قبل اولاد الميت الذين مات قبل ان يمتنع شيئا من الوقف المذكور ام يبيع من اولاد الذين انقضوا الوقف حتى يخلصوا الى اولادهم فتونا ما جرت به

قوله: فإني قد علمت أنكم قد علمتم

كتبت اليك هذا جازا مني اقرارا بالملك وليس لي كما انت وهو كما قال
 فمن قال ان الصخرة ملك فذلك بالخلق فله حكم الهبة حتى تثبت للاب الرجوع
 مادام في سلطته الاثر ومن قال ان الاثر لا يملك بالبشر الا اذا نواه الاثر
 له ولا يملك بالخلق فليس للاب الرجوع في ذلك كذا ويرجع الواهب في الوهب
 ولو اعيدت فيه صنعه على الهبة الاولى وغيرها لبقاءه على ملك الهبته
 والله اعلم بالصواب **فصل في اللقطة** ما تقولون في ملكه عرف وخرج ماله اهل
 يكون لقطه او مال ضايع **اجواب** والله يقول لطي **الملك** ان الملك
 مضمون عليها بعينها فمن الذي فهمت من عبارات الاصحاب ان ذلك يكون
 لقطه يجري عليه احكامها في الخادم للامام ان كثرت فيه الله تعالى ان من المم
 الوقير اللقطة والمال الضايع فانما يترك ان كان كالا من الاثر **فان**
 لكن يفرق ان رجعت ان اللقطة مال اخر ماله بل سقط عنه او عمل
 عنه فوجد لصاحبه والمال الضايع ما اخر ماله في غير الموضع فلو وجد
 في مودع الامنا او في الجراوى ترك الممت كذا فرق به الفقهاء احكامه
 القاضي حينئذ في باب الركان من احكامه تعليقه ونالجه على الش
 ابو علي في شرح المحصر وقد كان من الشاشي في المعتمد هناك ثم خالفه
 وقال اللقطة لا تختص بالصله صاحب فانه لو اخرج ماله فشرقه
 من السارق او اخره وفار عنه وطال الزمان به فوجد ولم يعرف ماله
 فانه يكون لقطه ويستدل بما قاله **قول الاصحاب** هناك في الموجود
 على ضرب الاسلام اذا لم يعلم ماله انه يكون لقطه مع انه لم يصح من ماله

ولو خرف كل واحد من هذه الأربعة بغير العلم به لم يثبت له شيء من هذه الأربعة

بلا حرج بالدفن وانفق العبد عليه بالحرف في المأكل في البالي في الأربعة
هـ على ثلاثة أنواع أحدها ان يحصل في دين برضاة قوته صاماً ككسائر
الودائع والبالي ان يحصل في دين برضاة دون رضا ما ككاه كاللقطة هـ
وكالامام باخذ الركن البالي ان يحصل في دين برضاة ولا برضا ما ككاه
مثل الرجح يلقى ثوباً في بيت أمي وقال الفقهاء في قباي **أ** إذا انفرد رجلاً
فالتى كسباً من دين إلى دين ولم يظهر ما ككاه فله نفقته لقطه ككاه
مال صابح يرا الامام فيه رايه وكذا لو اختلف الرجح ثوباً في داره ولا يوف
ما ككاه فليس لقطه وهو قال صابح لان اللقطه ما يسقط في ملكه وكذا
في موضع مباح للمسلم او شارع او عوات فاما الكسب فهو مال صاحبه
وصعد في ذلك الموضع واكتفاه واخره والثوب كالمسلوب صاحب بعله
الرجح فلم يجعله لقطه انتهى وفيه البصود ان الله تعالى **و** لا يملكه وقال الامام
باب الفرائض ما تقولون في رجل هلك وعليه دين فاقسم
الورثة ارضاً قسمه افرار قبل وقال الذي هل ينضم ام لا فان قلتم لا تنضم
فلونذر كل واحد منهم بنصيبه في هذه الارض بعد فكاكه من الدين هل
يصح او لا وهل يصح النذر بالعلمه من ثمة بنصيبه في هذه الارض بعد فكاكه
من الدين هل يصح او لا وهل يصح النذر بالعلمه من ثمة بنصيبه في هذه الارض بعد فكاكه
الدين اولا او ضمن لباكم الله فلو وقع النذر باذن من الغنا هل يصح
ام لا **الحكم** **أ** والله الموفق للطيب **ب** ان نخرق الوارث
في التركة بخير اذن الغريم كخرف الراهن في المهرهون كما نص عليه الالب
حتى يفكاه اي المصيب الى موعده

ولو خلف احد هذه الأربعة بغير العلم به لم يثبت له شيء من هذه الأربعة

ولو خلف كل واحد من هذه الأربعة بغير العلم به لم يثبت له شيء من هذه الأربعة

في كسب التركة وسواها من الوارث وجود الدين وعلى وسواها من
القسمة في ما قدم ذكره في باب القسمة تفصيلاً ينبغي ان يطلقه فما علمت
فقالوا لا يقتسم ورثة التركة مورثهم ثم ظهر عليه دين فان كانت اوزان النخل
بارتفاع الانصاف فيه ان لم يوفوا وان كانت تنحافاً فاطله فتباع التركة للدين
ان لم يوفوا **وأما قول** **ب** فلو نذر كل واحد منهم بنصيبه في هذه الارض بعد
فكاه من الدين هل يصح فالحق **ب** نعم نعم فذكر والصورة هن **وأما قول**
وفقاً لعدنان وهل يصح النذر بالعلمه إلى آخره فالحق **ب** نعم ان نذكر
على منك روايت التركة في العلوم انما حدث من رواية التركة ومنافعها
ملك للوارث فلا يتعلق به دين ولا وصية وعلى بصح النذر المذكور من
الوارث المذكور والصورة هن **وأما قول** **ب** السائل وقيل الله فلو وقع
هذا النذر باذن من الغنا إلى آخره فالحق **ب** نعم يصح نخرق الوارث باذن
الغريم كما قال الاصحاب وكسبها بحال الامام **مسألة** من عليه دين من
به نخرق نخرق فاوله تركه غير الراهن فهل يتعلق الدين بها ولا فقلت في
العام زكريا بان الاقرب منه لا يتعلق الدين باق التركة وان للوارث
النخرق فيه بله اذن انتهى ونسب ذلك الى التركة والبصير قال **وأما قول**
به جمع فله هو موقوف موقوفه لولا **الحكم** **أ** الذي يقصيه كلام الاصحاب
عنه لانه في ذلك ان الدين الذي به الراهن يتعلق بالدين المذكور حصصاً
وبما ككاه التركة عموماً وهو الذي يظهر لانه احوط للبيت واقرار التركة
وليس للوارث النخرق في التركة بخير اذن الغريم وفقاً لباكم الله

ما

تعالى القول في شيء من المراءى في شئ مما وقف عليه مركبة وكان في شيء من السبل
وقد قال تعالى ان يقول ذكرا في كتاب كذا والشئ تركا امام محضر لا يقتضى الا ما
هو جار على من الذهب فلعل النقل لذلك غير صحيح او مؤول **والله اعلم**
مسألة ما تقول المان العلم انفع لغيره مما في فتاوى الامام تركا ما
لغظه **مسألة** سئل عن شخص عليه دين رهينة عندها ثمن ان المديون
توفى وله تركه غير الرهن فدل على ان الدين بها ايضا ولا وهل الدور في النصف
فيها بعزاذن المدبر او لا **اجاب** بان لا يعود ان يتعلق الشئ بغيرها
وتعلقا عاما كذا في الاثر هنا كما في قوله لا يتعلق الدين سائر التركة وان للوارث
النصف فيه بله اذن والله اعلم هذا لفظ قناوه في باب التركة **الاجاب**
والله اعلم بالصواب **الطريق** عن السؤال ان ما ذكره الفقيه السائل في قوله تعالى
عن الشئ الامام تركا رهينة فقال مطروقة والذي يقتضيه كلام الاصحاب في ذلك
وهو الاثر في القول بتعلق الدين المذكور بالتركه عمومي وبالعبر المهرج
خصوصا ولا بدع في ذلك لانه لا يحيط بالتركه واقرب الى راء ذممة الورث
بمقابلته بعد ولعل ما نقل عن الشئ تركا رهينة مؤول او مؤول ليس
عندي شئ قناوي تركا انظر كلامه والله اعلم **مسألة**
قول الا يصح لاحد الورثة ان يكون مورثا ورجع في التركة اذا قصد
الرجوع هل هو مؤول لا **الاجاب** الذي اقتضاه كلام الاصحاب
في ذلك عدم الرجوع ويشهد لذلك ما ذكره الامام الغزالي في ادب القضاء
حيث قال لو اوصى ببيع شئ من التركة واخرج كفة من ثمنه واستقر
الوصي

هذا هو الوجه في قوله تعالى ان يقول ذكرا في كتاب كذا والشئ تركا امام محضر لا يقتضى الا ما هو جار على من الذهب فلعل النقل لذلك غير صحيح او مؤول والله اعلم

الوصي **الاجاب** هو من فليس له بيع ذلك الشئ لذلك ويلزمه الفرض من قوله
فلو اشترى الكفن ونوى الشرا الميث فله بيع ذلك الشئ والوفاء
ثم انه فان لم ينو الميث بالشرا فكل الاستقراض ونحوه في فتاوى الامام
ابى الحسن الا يصح وسأذكر لفظه في المسئلة الاية بعد قوله والله اعلم
وتعالى العلم **مسألة** **قول** الا يصح اذا قضى احد الورثة من
مورثه مال نفسه ليرجع فله الرجوع اذا كان وصيا في ذلك والا
فله الرجوع في قدر حصته اقربا ما جاوز **الاجاب** والله اعلم بالصواب
الطريق ان الامام العلاء ذكر شعور سئل عن رجل اشترى ثوبا فباعه في خلاف
ما افق به الفاضل حين قال السائل له ثم في فتاوى الفاضل حين
ان الوصي اذا ادى الوضبة من مال نفسه ليرجع في التركة جاز اذا كان
وارثا ثم افق شيئا ابو الحسن في نظرها اذا اوصى لاحد ورثته ان يبيع
عنه ارضا ويتاجر بغيرها من غير عطاء لا جبر لا جرم من مال نفسه
على ظن انه ملك الارض الموصى بها لم يملك الارض ولا يرجع بموقع من
الاجرة على الظاهر فيكون الارض جميع الورثة وهذا ما يكا دينا وقضا
قاله القاضي حين فاجبه هذا الكلام ولا ينظر في الحاشية
حيث عليه فتاوى القاضي فقال اعني اشكر الجواب الذي يقتضيه
ما ذكره الا يصح مؤافقة ما نقله الفقيه في ذلك فتاوى الا يصح بل
فيما في فتاوى القاضي حين في الوكالة ما يورد ذلك قال صاحب
الروضة لو قال الموكل لو كملت اشترى في الذم وسلم هذا الالف ثمننا

له في ذلك ومعه ام لا فان قلتم نعم فاذن الروح في الخروج
 الى خارج على كونه في شروط الاستطاعة والعلوم من كل الامور
 على عدم اذن الروح مانع من موانع اتمام الحج والعمرة لا شرط من شروط
 الاستطاعة ولا شك في الفرق بين وجود الشرط او المانع وبين اذنه
 باننا شافيا ونفضلوا نذكر ما في المتأخر من فتوى للعلما ومظاهر
 من ذلك لانهم مضى في الظاهر وهو ان الله تبارك وتعالى اياكم الله سبحانه وتعالى
الجواب والله هو المولى اذا اراد صريحه وعلم وزيان بما به دينار
 مثله وجاز تعدد الوصية المذكورة في غير من اعيان تركته فلا يصح تصرف
 الوارث المذكور في الوصية المذكورة ولا في ما عداها من باقي الترك وسوا
 الثلث وغيره لعلق الوصية المذكورة بالعين خصوصاً في الترك غير
 على الظاهر من كلامهم كما تعليلهم لو كانت صفة الموصي لا وصية له
 بما به دينار مثله في الوصية له والظاهر خصاصه بالتعلق بها دون باقي
 الترك حتى لو تلفت بطلت الوصية ولو اراد الوارث في الصورة الاولى
 امثال العين وقضا الدين من ماله فلس له فكذا ان كان التعلق
 بجميع الترك لان الموصي عرضاً في ذلك وبهذا كله في الوصية المظنوع
 بها اما الواجب فيمنع الوارث من التصرف في الترك مطلقاً حتى يقتضي ذلك
 الواجب وذلك ما لا يخفى واما قول سيدنا رحمه الله تعالى في الوصية اذا
 فرض كون الميت الموصي الى ارفع فالجواب عنه ليس اذن ارفع
 شرطاً للاستطاعة بل اذامات الزوج المذكور مستطاعة قضيت

لله السلام

الاشهاد من التماسه المتطاعت قبل الزوج ام بعد وانما جاز لها ذلك
 الا لان الحج على الزوجي وحق الزوج على الغير ومنه انما يشترط تركها
 تعلل الامام الشافعي حيث قال انك لا يجوز قولهم ان الزوج بما يخرج بعد
 اذن زوجها ان يخرج لخاص المنع وجوب الحج ان اذنه ليس شرطاً للوجوب
 عليها بل الحج حرة فاذا اخرجت لمنع الزوج وماتت قضت من تركها مع كونها
 لا تعصى لكونه معها الا اذا ملكته قبل النكاح فتعصى اذا ماتت قال في
 كلام القاضي اني الطيب لا يفرق على الزوج عليها وانما الحلة وفيه انه هل
 للزوج منعها انت في الخادم للاعظام الركني ما يخالف ذلك حيث قال
 سكت يعني المصنف عن عصيانها وقال بعضهم لا تعصى عنها لان الحجاب
 التاحير ينافيه والمخى تعصيه البالغ وانما يجوز له المنع بشرط شدة
 العاقبة قلت **الوجه** التفضل بذكرها عليها الحج قبل
 النكاح وتعصى لانها قضت مقصود تعاطي سبب المنع وان لم يأت الزوج
 الزوج لحدوث الاستطاعة حينئذ فلا بد لها من ان لا يتركها في هذه
 احوال **الا** ان رضي الزوج كما نقول شرط في الاستطاعة في حقها
 وجود الحرم فكذلك رضا الزوج وان كانت مريضة واما الزوج فلا
 تعصيه في حقه قطعاً لان الحلة والشرع جوزه ذلك فكيف تعصى امره
 والصور **الاول** وبه فتوى والحيث لا يهتج في رد النقول وله
 سبب في العلم **له** مات معوق عن بنت المعقود حرام
 عصية قال من عرف الميراث ولو ادعى شخص عصية المعقود فانكرته البنت ولم

سو ۶۳

سواء كانت غنقا أم غنم وجوابه مال الزكوة حيث كان وصيا وجوارا
من ماله وإن كان ثم تركه وكذا يرد عن ذلك الأجنبي من مال نفسه
عدا غنق الجنية من الطعام أو كسوة وكذا غنق ترتب في الإصح وإن
كان ثم تركه كما أنهم كلام الإرشاد بغير إصرار جمع محققون ومالهم
كلام الأرض في الموضع المنشار الذي كلام الفقيه السائل وفق الله
بقا لغير من عدم جواز ذلك عند وجود الزكوة فليس محتمل وإذا لم
يكن الميت وصي ولا حاكم في البلد فادى الوارث أو الأجنبي عن الميت
كوالدين والكفالة فالظاهر أن هذا من كلامهم في نظام المنشار أن قصد
الرجوع واستدراج والافلا وهو إذا كان المصلحة أن لا ينفع الزكوة
ذلك الوقت والافلا ولله أعلم **مسألة** ما تقولون فيما إذا
لم يكن في بلد الميت حاكم ولا وصي فادى الوارث أو الأجنبي الدين والكفان
بقصد الرجوع واستدراج أم لا وكنت قد سألتكم عن هذه المسألة
فاجتمعت بأن له الرجوع وحصل تراجم الفقيه ثم فيها فقال بض على المنشار
اللاذ عن غيره وأنه لا يرجع وقال ما يقول بذلك فقيه أقول لا ترك له
للفضل **الحاج** والله الموفق للطوبى أنه قد شيد الإمام العلامة
عبد الله ابن أحمد رحمه الله تعالى ما إذا مات شخص بموضع ليس فيه حاكم
ولا ذو استوكة كما هو الغالب في البوادي وكان له في ذلك الموضع مال أو عيال
فمن يكون القيم عليهم من يتولى ديونهم هالك وتنفيد وصاياه وما الخ
فيما لو تم الفسوق في الموضع المذكور فقال **الحاج** أن الأمر والملك

والمرى في الارشاد النبوي عنه عني القريب قال هو الخريف - مما صيحه في العزيم والروضة في
 الهن واغتمد في المهيبة - حلالا ما في ايراد في المهيبة مع القريب من اثار الاصل في الاصل
 والدي اعتدوا القريب في المهيبة - حلالا ما في ايراد في المهيبة مع القريب من اثار الاصل في الاصل

مثله اذا قال شخص فلان من مالي فاعترف به
 كونه من فلان من مالي فاعترف به
 فان ذلك لا يثبت في الوصية كانت وصية
 الوارث ما لا يثبت في الوصية
 والاعانة

ذكر ويدف قال الفقهاء ان عيب وان مرزوع في قلوبها وقرة
 وقرة الشمس الجري في شرع الارشاد ولا يخال كثر الجبانة وقلة الاما
 والكثير من دوى المشوكه في هذا الزمان ومن كان هذا حاله فوجوده
 كونه لما يشاء من الوقع اليه تولد المضرة اذا انقرضت وتقطعت له
 علمت **في نكاح الوارث** ولا جنى لوفاء الركن والكفار الميت
 المذكور من تركه وكذا يجوز له ان يوفى بالدين من مال نفسه ويرجع بما
 اذا ان سطر الرجوع واشهر على ذلك كذا في ذلك اذا كانت المصلحة ان
 لاتباع تركه الميت في ذلك الوقت كما انصوا على ذلك في تطاير صور الشئ
 على ان الشريعة المطهر مبنية على طلب المصالح ودرء المفاسد ومن لم
 ذلك براه الميت كما في الحديث دفعه الميت معلقة بدنه حتى تقضى
 عنه حنقه التزديق والمساعدة الى فكل نفسه واطلاقها من رقة
 ذلك تتعلق بالمقاصد الصحي المطلوبة من القام بهام **الوارث** واحد
 احاد الناس في ذلك مما لا يرت فيه **وقال** بخلافه فقد قال **مسالا**
 ينبغي له الخوض فيه بعد الوفاء على ما حررنا في الامم المذكورين **وقال**
 الفقيه المذكور وفقى الله واياها للاصواب هو على قدر فهمه وعلى التمام
وقال **مسالا** لو قال لعل ان كذا في هذا العدد
 وقلم يثبت نفسه بالوصية ولم يوفى من العبد ما عليه قبل ان يخلو الثاني
 بالتركه ومثله لو اوصى بوصايا غير واجبة عليه وجعلها في اعيان قبل
 تغلق الوصايا بالاعيان حصوا وبنات الركن على ما اجاب به بعض
 مشايخنا



بعض مشايخنا وهو مشكل على الملوك **الحكم** انه ليس للمقر له الا
 ما وفاقه من العبد فان وفاقا لا يثبت تعين للوصية وان زاد على كان
 الزائد للمقر وان نقص لم يثبت للموصي له سواء غلب مقتضى الاقرار ولا ان
 الموصي اذا انص على اخراج الوصية غير الواجبة من غير الركن احتضت بها
 حتى لو تلفت فانت الوصية كما صرحوا به والوصايا المتعلقة باعيان موصي
 لا تغلق لاجلها في الركن وانما الذي تغلق بالتركه الوصايا المرشدة هذا
 ما يقتضيه كذا في الاصح **وقال** **مسالا** في باب القسمة في الكلل على ما
 اذا ظهر التحقيق بعد القسمة ولو ظهرت وصية بعد قسمة التركه
 فان كانت مرشدة في كل واحد من الركن وان كان غير شايع او يعين بها
 ما ذكر في التحقيق انما هو ظاهر فيما ذكرناه والله اعلم بمراتب **مسالا**
 احمد بن موسى الشيرازي رحمه الله تعالى وهو من المتأخرين الموجودين على راس
 القرن الثامن انه قيل ما صورته اذا انقرض الوارث في التركه قبل اخراج
 الوصية وكانت الوصية مملوكة معنیه كالارض او الثوب فهل يصح التصرف
 ام لا واذا كانت الوصية ايضا مشاعة فهل يصح ام لا ام يصح التصرف
 فما اذا كانت الوصية معنیه دون ما اذا كانت مشاعة فاجاب نعم
 يصح تصرف الوارث في الركن اذا تعينت الوصية في غير الماعيان
 فانها تكون محصورة في تلك العين يجوز للوارث التصرف فيما اها
 كذا وما اذا عين عنها القصادية لان قضا الدين لا بد منه بخلاف
 الوصية انما وقوله اذا تعينت الوصية في عين الاعيان اعم

من موضع آخر
في ذلك
بان الحق
قضايه
مثله
ثم قال
اعلم
بشرط الرجوع
الذي عن
القول
انه اذا
عدم الرجوع
افالقول
منها
بشرط الرجوع
الذي عن
القول
انه اذا
عدم الرجوع
افالقول
منها

[illegible]

وإذا كان الحق في هذه الحقائق لا يمكن أن يكون إلا الحق في هذه الحقائق
وإذا كان الحق في هذه الحقائق لا يمكن أن يكون إلا الحق في هذه الحقائق
وإذا كان الحق في هذه الحقائق لا يمكن أن يكون إلا الحق في هذه الحقائق
وإذا كان الحق في هذه الحقائق لا يمكن أن يكون إلا الحق في هذه الحقائق

لو ادعى حامل ليد وكلها لم يوفقه الوصية بالحمل الأم ليد والحمل منها لا
يتبع الأم وكذا لو ادعى ليد بدارا ونحوه ثم ادعى له بالثنا أو بالقص أو
فيها والوصية ليد وعرف ذلك من النظر التي لا تخفى وكل ذلك شاهد لما
قلناه أن لم يبق عليه وأما ما نقله القيم السائد وقعه انما عن عباس
الهرقي فليس ذلك صوت الشوال لأن الموطر فيها قد قطع نظر الوكيل
وتصرفه عن من نفاه عن تظليفا فلا تدخل بعد في عموم كلامه ومثله
صوت العبادي وأما صوت ما إذا قال أو صيت بهذه العين ليد فقول
أو صيت لما في هذا البيت لم يرد وكانت تلك العين فيه قد يلوح الفرق
وبين صوت السوك بأن كل الكلام فيها على ما إذا كان الموصي حال
الأيضا حاصله بخصوص تلك العين الموصي بها في البيت المذكور فإنها لا
تدخل حينئذ إذا لا شعور الموصي بما قال بحسب اليأس القصد كذا في صوت
الشوال واشباهها فإن صح اكمل المذكور في الفاعل بعد ما ذكرته
هذا نظير وان طعنكم بمرند تقلا فندوا به والله بما تعلم **مسألة**
جاء الوصي لولاد شخص الموهودين والذين يوجدون ويبلغ الوصي
في نصف الموصي به كما افقته عبد الله بن عبد الرحمن فصار في ذلك
كما افقته الإمام المرحوم فاما جرين **الحجاب** فهو نص في
في نصف الموصي به الموجودين ونظير الوصي في النصف الآخر الموصي به لم يوجد
كما لو ادعى ليد وجير ليد فليد النصف والباقي يملك ولكن اوصى ليد

وإذا كان الحق في هذه الحقائق لا يمكن أن يكون إلا الحق في هذه الحقائق
وإذا كان الحق في هذه الحقائق لا يمكن أن يكون إلا الحق في هذه الحقائق
وإذا كان الحق في هذه الحقائق لا يمكن أن يكون إلا الحق في هذه الحقائق
وإذا كان الحق في هذه الحقائق لا يمكن أن يكون إلا الحق في هذه الحقائق

وان عمو ولا ابن لعمو ويؤخذ من التطبيع التي لا تخفى وما نقله القيم السائد
وقعه انما عن القيم السائد عبد الله بن عبد الرحمن فصار هو المحدث ولعل ما نقل
عن جرحها الامام العبد المرحوم على غير ذلك والله كما وتعال اعلم
مسألة في جملات مع جارية وعبد أو وصي بحرية الجارية قبل عرض
الموت وفي مرض الموت أو وصي بحرية العبد وقال الجارية لبتني والصورة
لا تقلد الجارية والعبد وفيه مثل واحد من العبد فقط وخلف بيت
فهل قول الجارية لبتني يرجع عن الوصية بحرية الجارية ويؤخذ من قول
الاشهاد أو لولادتي أو وصية لو ارث تبطل ويكون يرجع عن نصف الموصي
كما ذكره الاشهاد أو كيف الحكم وإذا قال الجارية لبتني أن تبلى والصورة
بالحال ما حكم **الحجاب** أن ذلك لا يكون هو عام الوصية بالجارية
الذكورة لأنه لا يكون للوارث الاوقدره لنفسه فهو قوله رد ذلك بل
الما يكون ذلك قرار البيت المذكور لأن ذلك يقتضي من صراع الآثار عليه
والجارية المذكورة للبيت المذكور يقتضي الآثار والحال هذه وأما في
الجارية لبتني إلى أن تبلى إلا في **الحجاب** أنه ان اراد بذلك التعليق أو
الناف فهو لاغ مرادها والله اعلم **مسألة** إذا ادعى زيد لولاد عمه
بشي من ماله ولم يكن له ولد ادخل الوصي بل جرحا بعد ما قبل مو
الموصي أو كان له ولد ادخل الوصي وحدث غيره بعد ما قبل الموت
فل تبطل الوصية في الصوت الاولي لعدم وجود الموصي به عند الوصية
ولا يقال ان حدث بعدها وقبل الموت في الصوت هو **الباس**

وإذا كان الحق في هذه الحقائق لا يمكن أن يكون إلا الحق في هذه الحقائق
وإذا كان الحق في هذه الحقائق لا يمكن أن يكون إلا الحق في هذه الحقائق
وإذا كان الحق في هذه الحقائق لا يمكن أن يكون إلا الحق في هذه الحقائق
وإذا كان الحق في هذه الحقائق لا يمكن أن يكون إلا الحق في هذه الحقائق

وإذا كانت الصيغة في الوصية أولاد زيد ومن سبيله فله
 هي كذلك أم لا فقد رأيت جوابا مبسوطا للفقهاء الإمام عبد الله بن محمد
 ابن الحاج فله نعم لئلا يقع في النصف وتطال في النصف في الصور
 الأخيرة المذكورة في الوصية قال **وقتلها المدبر المحرم** ثم ينظر
 الوصية في الصور الأولى ولا يتناول من حدث بعدها في الصور الباقية
 كما ظهر للفقهاء السائد وفقه الله تعالى وإذا كان الصيغة في الوصية أولاد
 زيد ومن سبيله فله فله كذلك إلى آخر ما ذكره وأما **ثم يقع الوصية**
 في نصف الموصى به الموقوف من أولاد زيد المذكور وتطال في النصف إلا أن
 للموصى به من سبيله كالزوجة أو ولد أو غيره فلا بد من النصف الباقي باطل
 ولكن أوصى لابن زيد وابن عمر ولا ابن عمر ويؤخذ من الظاهر الذي لا
 يخاف من نقله الفقيه السائد فله نعم **الفقيه الأصحاب** عبد الله بن محمد
 فضل هو المحدث ولعل ما نقله شيخ شيخنا الإمام المصنف كان قد
 ذكره في موضع آخر ذلك والله أعلم **مسألة** مات شخص وله
 زوجة وأربعة بنين وبنات وابن ابن أوصى له بمثل نصيب واحد
 بنيه فكيف يقسم ماله بين وثرته وابن ابنه الموصى له ولم يخص الزوجة
 وكل واحد من الأولاد فقد الوصية بينوا ذلك وأوصوه فالزوجة
 داعية إلى ذلك أبان الله تعالى الخ لعمركم أمير **الحجرات** أن طريق
 القسمة في ذلك أن يصح على الوصية بطلان وصية ثم يراد بها مثل
 ما للموصى له وذلك نصيب أحد البين في صور السؤال فتصح مثل
 الولاية

الفرضية في اثنين وبعبر شهما للوجه منها تسعة اسم وكل ابن ابوه
عشر شهما والبيت تسعة اسم ويزاد الموصل له اربع عشر شهما مثل
واحد من البيتين يطلع ستة وثمانين شهما والموصل له سبع الدركه و
سبعها بقا اثنين وبعبر للوجه تسعة اسم عبارة عن ثلث الباقي
وكل واحد من البيتين اربع عشر شهما عبارة عن سدس الباقي وثلاثين
سدسه والبيت مثل نصيب واحد من البيتين وان قسمت اصل
المشاه الاثني والسبعين على قسمتي العوام من اربعة وعشرين في
تقول للوجه ثلاثه واربط وهو ثلث اربع وعشرين وكل ابن خمسة
واربط الاثلاث وهو سدس وسدس سدس والبيت مثل نصفه
واحد من البيتين في اربط ويزاد الموصل له مثل واحد من البيتين خمسة
واربط الاثلاث يطلع تسعة وعشرين في اربط الاثلاث في اربط الموصل له
خمس الاثلاث وهو سبع وسدس سبع من التسعة والعشرين في اربط
الاثلاث في اربط بقية اربع وعشرين في اربط الاثلاث من الورثة ما فصلناه
ويؤخذ من حكم المشاه ولكنه كان في نوا اعمام **مسألة** في شخص
قال اوصيت ببني الفلاني لولاه اختي ويكون يعول في مله زيد
يخرج له حكم من المقات الشرعي مراد بذلك ان البيت وصيه له
لكن بشرط تحصيل الحج والعمرة يخرج من الثلث فيملئ بضم هذه اليمين
ويعول عنه ما ذكر بنفسه او بيايه فان قلتم بالصحة فذلك الموصل له
فصل البيت والنصف فيه قبل تحصيل الحج ام ليس له ذلك وبطلنا فقه

[illegible]

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥
 श्रीकृष्णार्चनम् ॥ श्रीगुरुभक्त्युत्तमम् ॥
 श्रीगुरुभक्त्युत्तमम् ॥ श्रीगुरुभक्त्युत्तमम् ॥

[illegible]

فلما بيع وظهر حال الرابدين الورثة اذ اساءوا العبد الفاعل له مام الكرى في
 حرجيما سالفه بانه كان يخالف هذا حيث جعلوا الرابدين مراكب المال بالاطل
 في وقت من ذلك في الفرق اقربا ما جوبن **الجواب** ولكنه الهادي والوفيق
 للعلم الثاني نعم الرابدين حلال للورثة اذ اساءوا العبد المذكور الفاعل له ليس
 وصيه للبايع بخلاف ما اذا اساء في غيبته فالبايع للبايع لانه وصيه له
 والحال للورثة خفي خفي اخذ شي منه وكذا الحكم في البيع كما قاله بعض الائمة
 وهو انه ان كان في المذموم المدفوع للمخارج اجرة المذموم الباقي للورثة والافله
 والمسئلة التي تنالها الايام من المصارف اليها المصارف موصوفة في تصرف
 مثلا على وجه ما عرفت ثم وكله بعض الاوصياء يخرج حيا جاعا من قسمة بقدر
 اجرة المثل ودرز اجرة المثل وهو الغالب وبسبب التوكيد في ذلك المقدار في
 التوكيد المذكور حيا جاعا بقرعة بعض ذلك وبما خذ بعضه لنفسه فاما اخذ من
 ذلك فهو كمال المال بالباطل اذ هو صغير كغيره عامل وهو ما عناه
 الشيخان في المصارف اليها من المعلوم المشاهد ان المدفوع دور اجر المثل
 ولا مرض يدرك الامر لا تقوم بالملكوته عليه كفسوقه على ان الوصي له
 لما ذكره ذلك واحدا لانه لنفسه كان ما اخذ من كمال المال بالباطل
 لكونه بعز وجه شرعي والماتية المثلان فيما لو كان الاستيثار اجره
 المثل للمخارج فذكر اجر المثل فان الباقي يكون للورثة بوجه صحيح كالمال
 المعتبر عليها كما تقدم عن بعض الائمة بخلاف الوصي فانه لا يحل له شي
 من ذلك فما اخذوه منه يكون من كمال المال بالباطل وبذلك يزول
 الاشكال

الاشكال الذي وقع للفقهاء الشافعية وقوله في ذلك او سندن وكذا كان
 ونحو ذلك **مسئلة** اذ اقال اوصيت بكذا يصرف في مزارع للوصي
 هل يعطاه من صام قصاصه رمضان لان عليه على المذموم في البيت وغيره
 او يصرف الى صام رمضان **الجواب** ولكنه الوفاق للصواب
 اذ اوصى بصرف كذا الصوم رمضان بغير حرجه لصوام رمضان حتى
 لو لم يعرف فيه بغير حرجه الصوم رمضان بغير حرجه في سنة ذى وقعدة كان
 اعلم **مسئلة** امره غنقت عبدا في مرض موته ثم اوصت له بكفاية
 الى ان يلع من كسنا وادم ومن العقاد هل يدخل الفطر في مطلق الكفاية
 لا بما على من عليه موته الا ترى انه لو لم يعطاه هل سقط او يلزم العقاد
 ما جوبن **الجواب** لا يدخل الفطر في ذم وصي فوصي في ذم
 التقية ولا تب الفطر فصوره الشيء من عمل الصور المذكور في كفاية اعلم
مسئلة اذا كان ارجل يخلد في ذم في ذم ذلك ورجل يخلد
 القدر فقال اوصيت له ان يخلد عنه فاراد ان ياخذ اكثر من جراح الوارث
 يقول اقل من الجراح **الجواب** انه ان علم اراد الموصي في ذم عليه
 والافعال الوارث البيان فان تفاوت فادعى الموصي له اكثر مما وان مورث
 اراده وهو على خلاف انه لا يعمل فان كل جرح الاخر والحق والافعال
 لو كان في الورثة طفل ونحوه تعز اقل ما قيمته كما نقله الناس في ذلك
 في نظرها وهو محتمل ولكنه كما هو لا علم **مسئلة** شخص يدعي لغير
 وارث في مرض الموت بزيادة الثلث ولم يحيد والورثة هل يصح النذر المذكور

مسألة من نذر جميع ما يملك له او يملكه من الرشد وعاد اليه المذموم في ذم
 فالقول قول مدعي عدم الرشد اذ لم يعوق له الرشد

اي حبان لا يخذ غالبا واما ان لا يكون كذلك فحكمه الصواب وان لم يسلم منه شاعرا
 مستطاع ان الاصل عدم الخوف وان رابنا الرض غير خوف فانصلح الموت وامكن كونه
 الورثة فساد الجا وفتنه فاجاب بوجه في هذه الرض الى عدلين من اهل الخيم فان قالوا
 بخوف وان جهل الامكان اي لم يعلم هل يخذ الموت لا يخذ الرض ام لا او لم يخذ
 ام لا ولو اختلفا في كون الوصي في الرض او الصبي في المصدق منها ومن علم
 بعينه لو اقاما بغير اقتونا ما في **الجواب** نعم يصح النذر المذكور
 ويكون معتبرا من الثلث حتى توقف الصبي بالجميع على اداء الوثه فان لم يحرف
 صح فيما خرج الثلث دون غيره والبيه بطل النذر صحه ولو قال الوارث
 ان النذر صدر في حال الرض وعكسه المذكور له فالقول قول المذكور له
 بعينه ولو اقاما بغيره قال **الركشي** في الخادم فالظاهر تقدم بعينه
 الوارث ايراد علمها وقذا في النور بتقديم نيب الرض على الصبي لا سيما
 باقله والآخر مستحب انظر والله اعلم **مسألة** في نذر لولد فقال
 نذرت لولدي احمد قبل مرضه موتي يوم امت بالمرض وقبل موتي يوم لن
 من ثجا بعشر خلات ويداري للموت وقد يصح ذلك ويخرج المذكور من
 راس المال اذا مات النادر ام لا اقتونا ما في **الجواب** والله اعلم
 والوقوف للعلم الثاني نعم يصح النذر المذكور فكون من راس المال الامر الثالث كما
 حكمه الرافعي في باب النذر من المرض واقترع وحرم بعناه في باب الوصايا
 والله اعلم **مسألة** قلنا في مريض في قلوب انه لو قال وصيت
 بدينه العبد طانا حياته صح ذلك ويكون وصيه بالعمر فيكون مودع فلا يصح
 لو قال وصيت بدينه العبد لزيد له لا يصح والله اعلم فان ذلك ثابت وهو لا
 يصح خلافه في الوي والرفعي لو رد الصبي بدينه هاهنا ذكر من التامد مودع
 ام لا فان قلتم نعم هو مقرر في **الجواب** كما ذكر ابن النجاشي في باب الباج حيث
 قال ومع كالمستقلى له اوصى بدينه لزيد مد عمره فقبل الوصيه واجرها
 في باب الوصيه

ذكر الاماات من اجل ان يكون ما في خبرنا الثالث الى
 وهو ان لا يكون ما في خبرنا الثالث الى
 وهو ان لا يكون ما في خبرنا الثالث الى
 وهو ان لا يكون ما في خبرنا الثالث الى

مده ثقات في خلالها انفسى الاجان لانها حقه لموته الامر صحة العاقبة
 انتهى ما ذكره فستوفي قبل فيما قال به دلاله على عدم التامد لان قول
 لانها حقه لموته بطل ذلك او هاهنا ذكر الفقهاء موزوع وحده فقال
 مردود عليه وتقولون ان الوي والرفعي يخص الوصيه فقط لو ورد
 فيها او غير ذلك اقتونا ما في **الجواب** ان ما ذكره الفقهاء موزوع
 السابق رحمه الله صحيح في الامية واما ما ذكره الفقه السامد في كتاب
 الامام ابن النجاشي وقع كذلك في رضى الوي بغير الرضه لكن في النسخ
 ذكرنا في شرح الرض على الوصيه لمفعه الدار لا لدار نفسها قال الكعبير
 به الرافعي انتهى وجعل ذلك التغير في خبرنا في بيان المراد من الوصيه
 لو اوج الوصيه لم ينعته مده حياته ثم مات في انابها انفسى في الباقي
 فقط انتهى وما ذكره من الانفساء هو صريح به المشي والرواي وغيرهما اجمع
 المنفعه الى ورثه الموصى وانما جرت اليهم ببيت كذا والعير الموصى بها
 مده حياته لانها تابعة للعبد فلما اوصى بها وحدها وعناها من فلما
 وانقضت لم يتبعها العبد خلاف العبد المتيح لها والله اعلم **باب**
الايضا **مسألة** في حال استرا الاخره فم وعلمها له والفاية
 النول وشارها وباعها له واشتراله عوض وباع ولا عا دانق بصله
 ثم مرض واوصى وعين كراصل الفوق ومات واوصى لمخلد على يد احد الخصوم
 يوده لاحد الورثه فوداه فنصرف فيه القايض فاشترى اوباع وطلبه
 صاحب الفوق بمن الفوق والبيع فقال ان الهاك ما ذرنا الا ثمانه لرفقه
 مساله ما بعد الساده العلق الصامه الله مما ادا الاقرنا امرأة في مرضه ما اداها

المراد من الوصيه
 وهو ان لا يكون ما في خبرنا الثالث الى
 وهو ان لا يكون ما في خبرنا الثالث الى
 وهو ان لا يكون ما في خبرنا الثالث الى

وقال انما افقت الخلف الا في ذمتي فهل يكون ضامني بقوله وقصره وخصه بالخارج
دون من له الخلف شي ام لا وهل يقبل قول الهاك ان لم يذكر الاول من
ثم القوم او اقل من قبله وقت بيعه لها بعد ان ذكر القوم في الوصية ولم يشر
اشي تلف عليه في بيعه وشراؤه ولم يشر اليه **السلم** لا يقبل الا ان سبب البيع
فلو ادعاه صاحبه القوم على القابض للخلف ثم القوم ان علم قدر الثمن او قيمته
المثل وقت بيعها ان جهل الثمن وبين على ما ظهر له من ذلك هل يلزم القابض
التسليم لكونه ضامنا بتصرفه في الخلف واعترافه بانه في ذمته وخلف ان
وجب تسليم اولاده من الدعوى على الورثة وان جهل قدر الثمن وبيع الى قدر
قيمة المثل كيف يكون الامر فيمنع الناصب الدعوى على كل شيء وسواء الناصب
ما اشكر في ذلك افقنا ما جازي **الجواب** ولقد اقول لا صواب
الاصوب ان الوصي المذكور القابض الخلف المالك المذكور بصير ضامنا بتصرفه
فيما تصرف فيه من اعيان التركة وقصره على الصنف المذكور غير صحيح واصحاب
القوم مطالبون بما اعترف له به المالك المذكور اوقامت له به منه وليس
سواء ذلك سواء من المالك شيئا ام لا **البيان** وله تخلف الوصي المذكور على علم
عليه بالبيان على ما اعترف به قوته ان بين قدر الزايع وكذا له تخلف بغيره
الورثة على ذلك ايضا وما اشتراه الوصي المذكور في ذمته كان له ربحه
لانه ملكه ولكنه كان في ذمته **مسألة** في رجل وصي بالرجل
من تركته نصف ثمنها وجعل البقية في احد اولاده الموقوف ثم يبيع
الى الاصحاب اولاده يصف ذلك في وجوه البر والصلة **مسألة** في رجل وصي
بالرجل على ثلث ثمنها ان حبس البقية نصفه مكره وان حبس
بها ما كان من ثمنه من ثمن الموقوف من جميع الثمن ان حبس
من الموقوف اقل من الموقوف فان كان اقل من ثمنه لم يوجب
صحة المبراة في العدة التي حبسها فيه البرقة على احوالهم مطلقا
ولا يوجب من العدة التي حبسها الثلث ولا جعل المسلم في ذمته

فان كان الموقوف على ثلث ثمنها ان حبس البقية نصفه مكره وان حبس بها ما كان من ثمنه من ثمن الموقوف من جميع الثمن ان حبس من الموقوف اقل من الموقوف فان كان اقل من ثمنه لم يوجب صحة المبراة في العدة التي حبسها فيه البرقة على احوالهم مطلقا ولا يوجب من العدة التي حبسها الثلث ولا جعل المسلم في ذمته

الحخير على حسب نظر الموصي به عقار الارضي ويجوز ان يوصي بالاراضي
ونقد وعروض وحلي وعقد ذلك فيل الناطر مع جميع ذلك وصرف ثمنه على
حب نطع او غرق فان قلتم لا فرق فذلك هو ذلك للامانة لا اعتبار
بانفسهم ولا غيرهم وكذا له صرف ذلك الى الاجانب وهلك النقص والقسوة
وهذا في كل شيء الوجوب او الاولوية وهذا اذا كان ثمن اقرار الموصي
المتاحين الى ثبات او شراؤه للسكنى كونه للناظر ان يبيها او يشتره
له وهل للناظر صرف ذلك الى تبار وجوه القرب كعامة مسير او ناه او غيره
لنفع المسلم او ضيافة من جارية من المسلمين وعرفيد من تبار وجوه القرب
كما هو مقتضى قول الموصي للناظر صرف ذلك على خياله او يجوز له فعل شي
دون اخر وما الذي يجوز له وما الذي يمنع عليه فنقنا ما جازي **الجواب**
ولقد اقول لا صواب ان الموصي المذكور يقيم نصيبه يصف نصفه لا القاب
الموصي المذكور ومن يدخل فيه الوارث وعظم والرب والعبد والمسلم والكافر
والذكر والانثى والاحتشاد والفقر والغنى لشمول الاسم لهم وكذا يدخل فيه الاجداد
والحبات كالم الا الاخوان والاولاد لانهم لا يوفون بدين عرفا فان اخرجوا
وجب احتسابهم فان لم يوجدوا صرف الى اهل الذمة غير العاملين والموقف
وجب الاقتصار على ثلاثة من كل صنف وللناظر البعوت بر الموقوفين على حسب
نظم عماله بقول الموصي المذكور ولا يجوز صرف شيء من ذلك على غير مذكر وللناظر
وصيا كان او حكاما يبيع جميع الموصي به بتمثل حاله لئلا ينفذ المثل وصرف ثمنه
في مصارفه المذكور ولكنه كان في ذمته **مسألة** في رجل قال لآخره

مسألة في رجل وصي بالرجل على ثلث ثمنها ان حبس البقية نصفه مكره وان حبس بها ما كان من ثمنه من ثمن الموقوف من جميع الثمن ان حبس من الموقوف اقل من الموقوف فان كان اقل من ثمنه لم يوجب صحة المبراة في العدة التي حبسها فيه البرقة على احوالهم مطلقا ولا يوجب من العدة التي حبسها الثلث ولا جعل المسلم في ذمته

مسألة بيع الأصل
على العمل والفضل بعد
نقصه على العمل انتهى
فقط على العمل

مسألة

اوله دي على يدك فدل على بيع الصنف حوط المال والتصرف فيه لا
الجواب اني لم اعثر على نقل صحيح في المتل بمخصوصا غير ان الذي يظهر
لي في ذلك اخذ من كلامهم ان المذكور الخط والتصرف عمل بالعرف في ذلك
فان لم يكن ثم عرف ولكن نوى الاب المذكور الا بان يصدق ايضا ولله اعلم
مسألة لو ادعى الولي انه باع مال الطفل بالصلح او فوض شيئا من دينه
وانفق عليه وبارعه المولى عليه بغير بيع او غير شيدا او غير شيدا او قلته
بمناع دعواه وقال بطلت بغير صلح ولم يفسد شي من الدين ولم يفسد
هذا المصدق الولي او المولى عليه وقد نقل في الاثر ان عرض صاحب التمسك انه
لو اشار الى مال الطفل وقال بعت هذا مرقلا فبطل الاثر اما لو اخطأ
او غيرها هل مران من عدم التراجع او يفتل في نفس البيع فقط دون الخط
والصلح وهل الحاكم وامنه كالأب او كالأوصي وفي الاثر لا يجوز للوصي
والصبي بيع غفار الطفل الا بعد اقامه البينة عند القاضي على الولاية
او العتق هل مران بغير الجواز عدم صحة البيع حتى يرفع الى القاضي
وثبت عند الحاجة اوصى الصبي من غير رفع او كل عمل ما ادلاراد الوصي
القاضي عند القاضي وهل يجوز عند الفتا بغير الصبي او غيره
الجواب اني يصح بيع الولي ولو وصيا بمال المحرر بطور العتق
وان لم يثبت عند الحاكم كما هو مصرح به في كلام الصبي فان اراد الولي التخلل
عند الحاكم اخلج الى ائثار العتق ليعتق له وعلى ذلك كل كلام صاحب الاثر
خلاف الأب والجدة فانه يشترط لهما وان لم يثبت ان بيعهما وقع بالعرف
وعدم الاسراف في الاتفاق ولا نقل قول من قول لانها

بيع بغير قول الرضى بغيره فانما يقع الولد بعد خطابه في دعوى التلق والامتناع عليه وعلى غيره
عليهم ان ادعى ما يلق ظاهرا كان الاصيل عدم اخطائه ولعسر اقامه البينة كما ان عين قدر ما ادعاه
لا يفتل قول الولد في الزايد ولا يثبت قول الوصي الا على ما استمر

مسألة خذ ما يوقع الصبي بغيره او يدر لشخص من ماله عليه تسليط
المصالح في بيعه ببيع نذره وهل علم القاضي بالسفاهة يقع او لا في تمام
الحرار اذ اربع الصبي سعيها لم يصح بقوته نذره الحالي حاله سعيه

19

لانها غير صحتين وبطل قول الولي بيمينه اذ انارعه الولد بعد كمال
في دعوى الاتفاق عليه وعلى قوته وعدم الاستراف عليهم والاتفاق
بان ادعى ما يلق محال لا في دعوى البيع لغرضه او حاجه فلا يصدق
الولي لان الاصل عدم ذلك خلاف الأب والجدة فيصدقان ويتم
الحاكم كالأوصي واما الحاكم فانه كالأب والجدة فيصدق بيمينه الجواز
صد الخطر وما لا يجوز الا قدام عليه فصحح غالبا ولله اعلم **مسألة**
ذكر الامة في ان الوصي بقضا الدين لا يبيع الزكاة الا بعد استئذان الورثة حتى
لو باع بلا اذن بطل قول القاضي على الوصي استئذان ارباب الدين
والمرتب من الوصي في حياته ان الزكاة في الاول كالمهرونه بالدين والباقي
كما قالوا به فيما لو كان الزكاة حيا واراد المرتب ان يبيع المهرور حيث قالوا
لا بد من استئذان الزكاة **الجواب** لا بد من استئذان الوصي لان الخاتم
وقد يمارون الابرا فلا يحل له البيع ثم اذا استؤذنوا فلم ياذنوا اجبرهم
الحاكم على الاذن او الابرا فان اصر الوصي في البيع لو قال للدين
واي اذ اذروا قول الصبي السابرة وقعة لله تعالى كما قالوا به فيما لو كان الزكاة
حيا الى اخره كلامهم واقعه في غير محله كالايمان والحق تعالى اعلم **باب**
الوديع **مسألة** رجل اراد ان يودع اخرا شيئا فقال له
المودع ضعه في المنزل والحانوت فوضعه باذنه ولم يعلم المودع ما هو
قلته او سرق فهل يصح صاحب المنزل ان لا يلو وضعه بغير اذنه
في منزله ولم يعلم به هل يصح له ام لا واذا اجد الوديع واقامه بآبائه

فصل في اقراره وهو ان يقر بيمينه او بيمينه على ما يلق ظاهرا كان الاصيل عدم اخطائه ولعسر اقامه البينة كما ان عين قدر ما ادعاه
عليهم ان ادعى ما يلق ظاهرا كان الاصيل عدم اخطائه ولعسر اقامه البينة كما ان عين قدر ما ادعاه
لا يفتل قول الولد في الزايد ولا يثبت قول الوصي الا على ما استمر

مسألة خذ ما يوقع الصبي بغيره او يدر لشخص من ماله عليه تسليط
المصالح في بيعه ببيع نذره وهل علم القاضي بالسفاهة يقع او لا في تمام
الحرار اذ اربع الصبي سعيها لم يصح بقوته نذره الحالي حاله سعيه

ثم رجع يزعم انها سرقت فهل قبل قوله بيمينه ام لا **الجواب** انه اذا
قال اريد ان اودعك والى المال ووضعته من غير الجواب ضمنه الا ان يكون
معرضاً للطباع فباحن بعد ذلك ما لكه للخطا حبه وان اتى الجواب
كما حفظه فاحن تمت الوديعة ثم اذا ادعا الوديع بعد ذلك انما سرقت
من حرزها قبل قوله بيمينه بخلاف ما لو وضعها في منزلته بغير على
فليس وديعة ولا ضمان عليه فيها واما قوله واذا اخذ الوديع الاخر
فالى **باب** اذا ادعى تلفها كان قال سرقت او ادعى ما ردها قبل ان كان
فان كانت صبيغة لاشي او لا وديعة لك عندك او لا يلزم تسليم شي
اليك صدقاً او في يد يمينته وان كانت صبيغة لم تودع في يديك وتصدق
ويصدق في التلف وتوهم بدله او له تخلف المالك على ما ادعاه من تلف
او دونه اقام اليمينه به ان شهد بحصولها قبل حمله فلا يطالب
او بالتلف بعد ضمنه **مسألة** ما تقولون في شخص اودع
ثمان فراسل بن بطلقها على وكله اذا اجمع به في يد العلاء في فساد المودع
به وحال البذر قد مات المادون له في اقتضا منه وعلم موته
الاذن فلما ان علم اذن من يمينه ان يتصرف فيه بالبيع والشرا
والاعتياض والمساومة به امنا وخطا او ابعاده هو من يتقار وتوهم له
واقامه في ذلك مقام نفسه مع عينه المادون له القابض للدين من يده
الاذن ليعاقل تصرفه اذنا شريعياً ومخرج عن كونه وصيولياً ثم ان
المادون له باع الدين في يمينته واعتاض به حليلاً واشهد على نفسه

قبضه

الخصم

انني اعتضت بيمين بن ولانا كذا وكذا جرحه حليلاً ووصل الى صدر المالك
وسلم اليه سنت جرح بعد محاسنة له على جميع ما في العوض من موت
ومصاريف واخراج عشر المختص في مقابلة عكده واجرة واقتران الباقي له
بعد ذلك كذا وكذا جرحه اعني المالك البز فلما بعد من طلب تسليمها منه
انكر وقال ما يدعي لك الا انك لبعينه الذي قبضته منك وزعم ان يصره
ما خلا ثوباً من ثوبه قبله وكان حين بعد صدق وان السابق او كيف
الحكم وذلك امتناً ما جرح بن واوحي اياكم الله **الجواب** والله الموصي
للصواب اما قبول دعواه لتخلف المقتل بعد الاقرار بالمعروف فلا شك فيه
سواء اعذر بنحو ما ذكر ام لا كما جرحا عليه ان كان في يدها فيما اذا اقامت
البينة على اقرار الالف باقتضا الرهن في موضع امكن قبضه ثم قال ان يكون
عن حقيقة فلفظ انه قبض ولا يخص ذلك بقص الرهن بل يجوز كل ما في
معناه ولذلك قال في الرهن عقت ما سبق ويقاس على هذا ما لو قامت بيمينه
باقرار بالقبض فقل انما اقرت واشهد لتوضي فلفظ وكذا سائر نظائرها
واما قول دعواه وسماع يمينه في موضع امكن اقامتها حيث اعذر
بشيء ما ذكره الشايد وقيل له عاقل فذكر قد قبل ايضاً كما هو الحكم من كلام جعفر
في نظرها وهو الحمد وجعل عليه جمع محققون وقوم الامام العلاء
الشريف السمرقاني رحمه الله عاقل في كتاب الموسوم بشايد الا نظار في الدعوى
بما كالف الاقرار وجعله اصلاً ففسا عليه واشتهد له بمسائل عديده
من كلام الاصحاب داله على فضله وعزل عن علمه وادراكه اذا كان قال

دعواها ونزع العفان من المشرى ودعواها بغيرها

عند البيع ان المبيع ملكه ثم ادعى انه وقف عليه وخوف فاشترى دعواها
تخلف المشرى وكذا يجب ان ابرأ عذر المالك في من المراكم ما
من قبض الاطلاق السابق في القدر العرفي من عظم به فالسكون
للاكتفاء في المراكم وانما يكون السكون محل نقل المطلق فقبض المبيع
اطلاقه حيث لم يورث الناقل في موضع ما وخذ منه فقبض الامانة كما لا
وان عد كثير من المأخوذ في ذلك تناقضا وليس كيد وقيد ذكر ابن ابي الدمر
هذا الجسر مستلزم الاول امره وملت في مع عقار في يدها وباع
الوكيد وانتهت على نفسها البيع وان صار ملك المشرى وانما الحكم
ثم اطردت كما بسوق ان والدها ووقع عليها فذلك في صحتها وادعت
انها لم تطلع عليه وذكرت اعتذارا فظهر صدق دعواها وقال بعض الفقهاء
اجاب بتمتع دعواها لوضوح الخلف فقط ولا تشتمع اليه قال
واجوبهم ما حرم من قبل المراكم **الناس** عين في يدها فخرج
انها ملك ذي اليد وانما في يد غيره فادعى ان المبيع قد مر ادعى
ملكها لنفسه مطلقا لا ملقبها في يد المراكم انه اطلع على ان ذلك
اشترها له في صغر ولم يطلع على ذلك وطلب قامه السنة وله كمال
بذلك وان بعض الفقهاء اجاب بتمتعها اجاز في المشي السابق
بعض قال ان المراكم وفي المشي نظر ظاهر والذي عندنا في هذه المسئلة
كلها انه متى اول المراكم بتاويل ظاهر بعد رفته وذكرنا وويل
فحمله على الزان عليه سمعت بتمتعها انما كلهم ابن ابي الدمر قال اعني
المركوب

الشهودي وهو موافق لما سبق عن الشيخ في مسأله المراكم انما قلنا
وتنقح ان ثالث وهو انه هل يقبل قوله بتمتع ام لا يقبل بحمل ان لا يقبل
كالواو العارض فيه ربح ثم قال كذا لئلا يبرع المراكم من يدك او قال علقت
في الحساب انما الربح كذا او بتمتع ان لا يبرع كما يقبل لانه اقر بغيره ولا يقبل
رجوعه عنه كذا في الاقرار ويحكم وهو الذي يقبل قوله بتمتع اذا
كان مثله بتمتع عليه ذلك لان الاصل عدم صحته بتمتع به ويستشهد لذلك
بشواهد من كلام الاصحاب **مسألة** لو قيل رجل طلق زوجته فقال نعم
طلقتها ثم قال انما قلت ذلك على ظن ان اللفظ الذي جرد طلاقا وقد
سالت المعسر فقالوا لا يقع به شيء وقالت المراه بطلقت الطلاق او
الاقرار به انه يقبل قوله بتمتع **مسألة** ما في قتلوا البقيت رجل خاض
مع زوجته فقال هذا البيت حرام علي وان ايضا حرام علي ووقع في نفسه
انها هذه العارية طلقته ثلاثا وحدثت عليه طلاقا ثانيا فانما انما
انها بات بالثلاث بالعارة الاولى فبطلت عليه فذلك طلاق وتحرر عليه
ام لا اجاب لا يقع عليه طلاق بما اخرته ثانيا على الظن المذكور **مسألة**
رجل سار أرضا فعمد المراكم بزرعها بالاجرة فبكت له الزرع اشهادا
بقوله فيه ببيع سنيها ثم طار ان الارض حقة لغيره فطالبه الاول بتمتع
او ان اجاب البقيت لا يلزم الزرع شيء اذا قال انما اقرت بذلك
على ظن ان الارض له وقد بان انها ليست له فالقول قوله في ذلك
بتمتع وعليه دفع اجره كمثل الارض لم يخفها انتهى **مسألة** ما في قتل

انتم لم حج فرشد احدكم فاعطاه الحاكم بعض الحج وترك بعضها لبقية الانام
 فتحكم الرشيد مع غريم عليه السلام ثم اصطلحا وكنت بينهما مباراه انه لا
 يثنى عليه دعوى ولا حقاً بشي من الاشياء ثم ان الرشيد المذكور لم يرفع ه
 للاتبام الا قد نصيبهم وادعى البراه نصيب الرشيد بما سقته من قبل
 دعوى الرشيد نصيبه ويصوق بميمه انه لم يقصد ذلك ويكون اعتقاده
 حكمه قسمه الحج غزرا او شفع دعواه لتخلف الحكم فقط **اجاب** اد كان
 منكم عليه هذا الحكم وتحقق حكمه المساطر كان ذلك غزرا في سماع دعواه
 ويصدق بميمه الاجتماع امرين احدهما العذر الطاهر والثاني عموم البقطة
 الا برافانه ليس بضا في الدعوى به كانه في المواضع الذي يقول السمع الدعوى
 فيها للتخلف فقط فانه لم يوجد فيها الا احد الامرين انتهى امره فذكر في
 المقصود ان تشاكه **والله اعلم بالصواب** **مسئله** ذكرتم في الكتب
 كما لم يجد في العجايز الودع لو صار ضامنا ثم ابراه المالك والضمان انه يبرأ
 وان كانت يدك وتقدم في الرهن خلاف ذلك لما المزمع من الكلام **مسئله** او كل كلام
 معتر في باب افتقار اليك له خبر **الجواب** والله التوفيق للصواب
 ان كلام الائمة رحمهم الله اضطرب في ذلك وان الراجح من كلامهم **ج** كل كلام
 في بابه وان العاصم اليه من ضمان العين المضمومة مع بقائها حيث ابراه المالك
 عن ضمانها قالوا لانه ابراهام اي ومنهم من يبراه صاحب الارشاد بقوله
 وقال **النووي** في الرضخ في باب الرضخ من زوايد قطع صاحب
 الحاور يبراه ويصح العوي وتغله صاحب الشامل والله اعلم بالصواب

يع
شع

الروائي

الروائي وبالأول **عن** المحدثين **قال** خلفه فالروضة والاولى ما علمه الجمهور
 وقال في باب الودع لو احدث المالك للودع شيئا فقال اذنت لك في
 حفظها او اودعك وللمستك او ابراه **الجواب** انهما في وجهان احدهما
 وكل من ابرئ شرح اليعود امينا وجرأ على ذلك في التقيبه فقال ولو احدث له
 شيئا نأبري على طاهر المذهب وقيل لا يبرأ حتى يرضى صاحبها انتهى
 صاحب النوار **واصحها** وهو طاهر نصيب في العار به عوده وروا بعضهم
 الاول عن نصيبه في الام فها هذا خبر الغدير بالخلاف عن القولين انتهى **قال**
 الامام الرشيد في الخادم فب ابراه **مسئله** ما مسوته بين الشتمان والابرا
 ذكر جمع من المروءة منهم الجرمي في تحضره فقال وكل مودع يؤدى فله ببرا
 الامرد وابرأ وقال صاحب الكفا في الانتصار انه لا يصح لكن الذي حصل في الوجهين
 في الابرأ لم يرح منها شيئا كما لا يري والدارمي وابن خ والهوراي وغيرهم
 وقد حل الدليل الوجهين فخرج انه لا يصح للابرا ذكر جمع من المروءة
 لان الابرأ انما يجعله في خي حبه ومعه وهذا الوجه ليس في الذهب لان
 العرقا له ولا يصح الا من امر العز القاب **وقال** في البيان انه للذهب
 وجرأ عليه ابن بولس في الخط فقال وسع عذري انه باحدث الابرأ
 يعود امينا وبالأبرأ الضمان لا يصح لانه ابراهام اي خلاف الابرأ
 قال الادريجي ولا يخالف هذا الاستينان الماهول الماك خاصه لا يوي
 والوكيل ويؤهل لا يبرأ لم وقد ولو تعلق لم يعو امينا قطعاً فيما
 احب والعلم عند الله تعالى **والله اعلم بالصواب** **باب** قسم الصدقات

عليه

مكة جامعة

فلو قالت المراه ان يريد ابن عمي بالعم او حقت بلوغه ولم تذكر انه رشيد
فهذا يجوز لمولي عقد النكاح الاقدام على تزويجها بعد قولها ان وليي بالعم
اولا **الجواب** وله الموقف للصبي **س** انه لا ولا يلزم قول
العقد المذكور على المراه المذكور في السؤال مع حضور وليها المهر
للولايه فان زوجها واكله هذه فهو باطل واذا قالت المراه المذكور
لمولي عقد الاكل ان ابن عمي بالعم الى الزنا فكذلك ان لا يجوز له تزويجها
ايضا حتى يعلم عدم ناهله للولايه بنو الصغر مثله واذا علمها قولايه
التزوج والصوت هذه تكون للابعد للنفاسي وذلك مما لا يحق له الصوت
هذه والله اعلم **مس** ما تقولون فيما اذا كان
ولي المراه غايب العينه المعتمد شرعا وطلبت التزوج من اكل من
غيره فهو هل يصح التزوج اولا فان قلتم لا يصح على العمد فلوزن غيرها
فقدما هل يفسق بذلك اولا بنواك العول **س** اراج في الذي قال
في ان المذهب اما في النكاح **الجواب** وله الموقف لاصابه
الصبي انه لا يصح التزوج بغير كموطها والصوت هذه وتعلم في النكاح
عن الابيض للصبي ولم يكن غير **س** اجاب ابن الصلاح في فتاويه
ان حق الغايب في النفاه وولايته باقيان فلا يصح ذلك مع عدم
ادنه وان غيب الدليل في ادب القصا قوم بالخوار في هذه الحال
فاذا حضر الولي فهو باختيار واذا كان الولي جاز او فيه مانع من فسق
ولي

امره لها اولها في درجة واحدة فغاب احد هاتين مسافة القصر
 وطلبت من بعض الخاطرين ان يزورها فيغير خوفها فيها
 وزوجها منه مع عدم رضا القايين فهل يصح النكاح ام لا
 فان يلزم ما قلنا على الحاكم ان يقدّر بينهما وبين من معها
 مع ذلك والله اعلم **الحكم** مع علمه بغير حوازه والها باع
 ونحوه وليس بوجوه الا الامام ووجه الامام من غير لغيرها وطاهر
 اطلاقهم طرد الوجهين **قال** وكما ان يكون كالجنب لان الفسق وان
 سلبه الولاء لم يطل حقه من الكفاة لا سيما مع قدرته على دفع المانع
 بان يتوب ثم يزوجه وكما ان يكون على الخلاف فيما لو زوجها الاثر
 برضاها فليس الا بعد اعراض انتهى وادام المصنف النكاح والنكاح
 له مع العلم بالثبوت حرام **هذا حكم صوت السوء** واما اذا رفع
 الحكم من لا ولي له **باب** ولا ولا فذلك لا يصح على الاصح عند الشيخ
 الا كالتائب والناظر لا وليا النسب فلا يترك ما به الخطا والتالي
 يصح كالولي بالنسب **وحيث** جمع الاصحاب **فقال** في الدخاير انه
 المذهب لانه لا اعراض للمسلم فيه واختاره الاذري وغيره **وقال**
 البلقيني انه صحيح وما صح المصنف ليس بخمد وليس للشافعي نص
 له ولا وجوب له وهو مخالف لاكثر هذه اکثر الحل انتهى وهذا
 جزم المذهب في باب فيقول البلقيني عقاوب ابرار فجهان المراه اذا كانت
 تنصر في عدم تزويجها من غير كفو بان قل الرغب فيها من الاكفا وجب
 غير كفو الا ولا وهو **في** وذكر الاذري نحو نكاح وقضيه كلام
 الفرق في الاشراف ان محلا لخلاف عند تزويج الحاكم لفقد الولي الا لا كنع
 الصور والله سبحانه وتعالى اعلم **باب** **خاتمة النكاح** **مسئلة**
 ما تقول في مكانه المولد هل يعد فيها لامتلاكه الاب كما اختاره البعوي ووجهه
 الرجل العايب ام لا كما صنف الاذري وجعل عليه المجرى وفيما لو
 كان في بلادهم ووجهه في غير بلادهم ووجهه في غير بلادهم

اشترى الولد جارية بشرط العتق قبل سنه فيستلاد ابيه كذلك وشي الولد
 فتمت وبكون الاستلاد كقوله كما قال الركني انه الطاهر ام لا كما يجب
 الجورى وبما لوحت او غيرها الولد بعد وان كان محض او لا نظر
 الى انه لو وطى الاب ائنه الابن بشرط البتار كما جرح عليه الفقهاء في قباوس
 ام لا بعد البتار كما قال الركني انه الطاهر اقول بما جرح به **الجواب**
 والله الموفق لا صابه الصواب ان المحدث ما قاله البغوي فقد قال الركني
 انه الذي جرح الحارثي وجرم به الفقهاء في قباوس وقول الفقهاء السليل
 وقع لغيره فيما لو اشترى جارية بشرط العتق الى ارفع فالجواب ان ما قاله
 الامام الركني رحمه الله تعالى في ذلك هو الذي يظهر لي بوجه واحد او على الار
 جارية ائنه المهرية او الجانية فبشرط العتق يستلاد كما لو كان
 الابن هو الواطى اذا لا بعد وطى الابن مع اعشاه دفعا لغير المهرية
 والمخني عليه والله تعالى اعلم **مسألة** ذكر الفقهاء من رزوع في
 قباوس ان القول قول المرأة في نفي الاذن لوليها في التزويج اذا لم تكن
 قد مكنت من نفسها خلافا ما اذا مكنت فلا يقبل قولها في كسح الهوى
 الركني ما قاله **نكحتي** يعني بولي وشهود فقال بوليها نقل الركني
 في الجواهر ان القول قولها لان ذلك انكار لاصل العقد قال
 الركني وهو ما نص عليه في الامم ولم يفتد به امر رزوع اقول
 ما جرح به **الجواب** والله الموفق للصواب ان ما ذكره الفقهاء
 العلاء عبد الرحمن بن محمد بن رزوع رحمه الله تعالى في القول قول المرأة
 في نفي الاذن

في نفي الاذن لوليها في التزويج اذا لم تكن قد مكنت من نفسها خلافا ما اذا
 مكنت من نفسها هو الموقوف في العرو والرد منه قبل اب الصداق
 عن الامام البغوي قال في كذا وهو قياس ما اذا ادعت ان مكنتها
 محرم ولم يقع التزويج برضاها ان قولها يقبل في الامم لانها لم
 تعترف بنفسه وعمل التفصيل المذكور هنا في الجلاء والعرو والرد
 في الرجوع قول قولها وما جرح به من قول قولها كقولها
 نكحتي يعني بولي وشهود كقول علي بن ابي طالب في التملين فيما يظهر والله تعالى
 وقال اعلم **باب** **الصلوات** **مسألة** لو قال
 لو عليه اقبل في كذا فلا بد على عبدك فقبل وقلمه بالعتقاد النكاح فهل
 تلك الزوجه العبد ويكون قرضا على الزوج كما اشار اليه الشيخ رحمه الله
 ام لا تملكه كما صحح الا فقهسي اقول انما انكاهه قبل النكاح **الجواب**
 والله الموفق للصواب قال الركني كما اذعني ان قصده ما يرمي
 الوكالة فيما لو قال اشترى عبد فلان بثوبك هذا بوجه ان المرأة
 تملكه وانما قرض على الزوج فقله بتميمه بقله عما اشرحه في كذا في
 الروض والطرف الخامس في الوكيل بالتزويج واقوم المحدث في العا
 في باب الوكالة وهو المحدث والله تعالى اعلم **مسألة**
 في الايراد في باب الصداق وسعد بقوله هاهنا في كذا
 قام الشبهة في حتمها لم لا بد يكفي بغير اكمال وانكشف او
 اخلاف لجمه كقولها طالعها ثم مكرهه يبنى لنا اقول بما جرح به

٩٧
 القول

الجواب ولعل الموقول للصواب انه اذا وطي امره بطنها زوجته ثم علم
 المراقع ثم بطنها امره اخرى زوجته فوطيها او وطي امره بطنها زوجته
 ومن اخرى بطنها زوجته الاخرى فيتعذر المهر لتعدد شبهه وكذا
 يتعذر المهر مع اتحاد الشبهه كما لو ادى المهر لوطي شبهه ثم وطي
 ثانيا او تعدد وطرها لمكرهه فانه يتعذر مع اتحاد الشبهه واما
 قيام الشبهه في حمتها فلا بد منه فلو وجدت الشبهه في حمتها
 فلا مهر لها راسا وذلك لما لا يخفى عليه من كسبه تعالى اعلم
مسئله قول شرح العباب للمام ابراهيم فيما ادى الارب
 عن ابنه الصغر مهر اثم ادعا مضدا وراضه صدق فله ذلك مفيد بالمعنى
 ولا فرق في ذلك بين الاصول وعمرهم كما لو ادى الولي دين بمجنون بغير الرجوع
 فلا بد من مراعاة المصلحة ام لا فتوى ما جازى **الجواب** وله
 الموقول للصواب نعم ذلك مفيد بالمصلحة وبما لا يضرهم بالصورة
 هذه فتوى باب الضمان من العباب المذكور ويرجع اب او جد صري او
 ادعي عن مجرم بعينه الرجوع وقال ايضا في كتاب المحر ولو اتفق
 على مجرم الموشى من ماله ليرجع جاران كانت المصلحة ان الابعاء ماله
 ذلك الوقت والا فلا وفي باب القضا للمعز اتفق والد ولي
 الموشى بعينه الرجوع لم يرجع الا ان تكون المصلحة ان الابعاء ماله ذلك
 الوقت فيرجع امه ونحوه في النوار وغيره والله كائن وتعالى اعلم
باب الوثيمة **مسئله** هل الاخذ بعلم الرضا مخص
 بالمطوية

بالمطوية دون غيرها حتى لا يجوز الامتناع بالاعيان وان علم رضامالك
 افتوى بما جازى **الجواب** والله الموقول للصواب لا يقتصر ذلك بالمطوية
 بل ما وعدها فله اكل المطوم دون غيره وحمله واطعام غيره كما لو اياه
 له وله الامتناع بالاعيان دون التفرق فيها هذا هو الظاهر من كلامهم والله
 سبحانه وتعالى اعلم **باب القسم والنسب** **مسئله** اذا وقع
 الشقاق بين الزوجين ولم يصطالحا ولم يرضيا بحيث الحكيم فطالب
 الشقاق بينهما فله القاضى في النكاح او اجار الزوج على الطلاق **الجواب**
 انه اذا لم يرضيا الزوجين على الحكيم ولم يصطالحا ادب القاضى الظالم
 منهما ان عرفه والاعترافه واستوفى المظلوم حقه فان حقق تعديها وثبت
 عنده وجاز ان يضربها ضربا مبرحا حال كونهما حتى يظن عدله وليس
 للقاضى في النكاح ولا اجار الزوج على الطلاق واكحال هذه والله
 سبحانه وتعالى اعلم **باب الخلع** **مسئله**
 رجل قال له زوجته طلع الله لك ولم يبرأ الطرحان ووصل على هذا
 اللفظ ثلاث طلقات متفرقات في كل شهر من طلقه وهي عتبه لا تخرج
 المرافعة بما جازى **الجواب** والله الموقول للصواب نعم تطول زوجه
 الرجل المذكور ثلاثا حيث كانت باقية في العدة الى تمام الثلاث والامتناع
 عليها ما وقع في العدة دون غيره والله اعلم **مسئله** رجل يدبر
 لزوجته بلسون وغيرها ان لم يدخل دار فلان واستهدا على انفسهما في
 ذلك وقضت الزوج المذموم به بعد اخذ الخلع قول فادن لها الزوج

في قول الدار المذكور فحشيت الروح له فخرجها مطلقا من المذرة
 حيث علمه بالدخول فقالت له أحلف بالطلاق المذلة ان انكرت
 المذرة والامر لي بشي من المذرة فقال الروح انت طالق المذلة فقالت
 الروح جئت برئت من مري وطره الله كذا فقال الروح على هذا يعني
 الشرط المذكور بهما الاول ولم يطل الفصل فليقع الطلاق وحل
 بطل المذرة **مسألة** رد المهر **الحج** والله المروي للصواب
 نعم يقع الطلاق المذلة على كل وجه المذكور وسرا من المذرة ان كانت
 الروح حية عالمه بالمهر فذكر وصفه وهي مطلقه المذرة مخاربه عليها في المذلة
 به حيث دخلت عليه مخاربه وكذا جاء في **مسألة** رجل
 قال لزوجتي متى ابرأتني من مهر كذا به بأشبه لطلاق المذلة
 فقالت طرعه الله كذا هل يكون حكما حكم البراءة **الحج** ان قولها
 طرعه الله كذا كايه في الابرأ فان نوت به البراءة من المهر وكما علمت
 بالبراءة وهي مطلقه المذرة مخاربه فيسمع ان يقوم ذلك مقام البراءة
 وتعلم يقع الطلاق بذلك وسرا من المذرة ان لا يقوم ذلك
 مقام البراءة **والحج** الاول كما في نظرها فيما لو قال لخالتي
 الفافات طالق فقالت صحت لا فقلت طرعت على المعتمد وفيه اشتغال
 باعتبار اللفظ حتى لا يعنى الا لقوام عن الضمان ولا الا سقاط عن الابرأ
 وتكمل اغنا المراء كمن المتأخر من غيرها وهو النسخ وكلام بعضهم
 ما يدل له لغته وكذا جاء في **مسألة** اذا تارع الزوجان

في قول الدار المذكور فحشيت الروح له فخرجها مطلقا من المذرة
 حيث علمه بالدخول فقالت له أحلف بالطلاق المذلة ان انكرت
 المذرة والامر لي بشي من المذرة فقال الروح انت طالق المذلة فقالت
 الروح جئت برئت من مري وطره الله كذا فقال الروح على هذا يعني
 الشرط المذكور بهما الاول ولم يطل الفصل فليقع الطلاق وحل
 بطل المذرة **مسألة** رد المهر **الحج** والله المروي للصواب
 نعم يقع الطلاق المذلة على كل وجه المذكور وسرا من المذرة ان كانت
 الروح حية عالمه بالمهر فذكر وصفه وهي مطلقه المذرة مخاربه عليها في المذلة
 به حيث دخلت عليه مخاربه وكذا جاء في **مسألة** رجل
 قال لزوجتي متى ابرأتني من مهر كذا به بأشبه لطلاق المذلة
 فقالت طرعه الله كذا هل يكون حكما حكم البراءة **الحج** ان قولها
 طرعه الله كذا كايه في الابرأ فان نوت به البراءة من المهر وكما علمت
 بالبراءة وهي مطلقه المذرة مخاربه فيسمع ان يقوم ذلك مقام البراءة
 وتعلم يقع الطلاق بذلك وسرا من المذرة ان لا يقوم ذلك
 مقام البراءة **والحج** الاول كما في نظرها فيما لو قال لخالتي
 الفافات طالق فقالت صحت لا فقلت طرعت على المعتمد وفيه اشتغال
 باعتبار اللفظ حتى لا يعنى الا لقوام عن الضمان ولا الا سقاط عن الابرأ
 وتكمل اغنا المراء كمن المتأخر من غيرها وهو النسخ وكلام بعضهم
 ما يدل له لغته وكذا جاء في **مسألة** اذا تارع الزوجان

في قول الدار وصفتها او غيرها وكان قد علمت ان البراءة منه مع علم
 به فبراءة منه كما ما حكمه **الحج** انه اذا علم الطلاق
 على البراءة من المهر فبراءة منه وكان عالمه بالمهر فذكر وصفه وهي مطلقه
 المذرة مخاربه **مسألة** البراءة وطلعت بانها والصوت هن وكذا جاء
 وتعال علمه **مسألة** رجل قال لزوجتي متى ابرأتني من
 مهر كذا فأت طالق المذلة فخرجت البراءة ثم بعد نحو شهرين على طلقها
 متى اوياد البراءة من مهر كذا واعطيتي كذا فأت طالق واحد
 فبراءة او اعطيتي فهل تطلق المذلة بتعليقه الاول ام واحد
 بتعليقه الثاني ومطل بتعليقه الاول فلو وهبت او وهبت له
 بدل الابرأ او اعطاه هل يقع الطلاق ام لا **الحج** والله
 والله الهادي والوفى للعلم ان في ابرأ البراءة عن جميع المهر وكانت
 مطلقه المذرة مخاربه وهما يعلمان المهر طلقه لا يسقط القضاء
 ام اطلق ام قصد الاستيفاء ثم لو كان التعلق الثاني بالاعطاء
 فور اطلقت بتعليق الاعطاء تطلق بانها بالبراءة ان لم ينزل الاعطاء
 لا سيما براءة وعلقت ومن ثم لو علم بالبراءة او بالاعطاء لم تطلق بالبراءة
 ولا بالبراءة والصوت هن وكذا جاء في **مسألة** رجل
 قال لزوجتي اذا اعطيتي كذا فأت طالق فابدية بخير المشا
 المذكور عوضا عنه فهل يملكه ويصح الطلاق ام لا وكذا لو قال
 اذا ابرأتني من مهر كذا فأت طالق فبراءة منه ثم بعد نحو شهرين

مسألة في رجل قال لزوجتي متى ابرأتني من مهر كذا فأت طالق المذلة فخرجت البراءة ثم بعد نحو شهرين على طلقها متى اوياد البراءة من مهر كذا واعطيتي كذا فأت طالق واحد فبراءة او اعطيتي فهل تطلق المذلة بتعليقه الاول ام واحد بتعليقه الثاني ومطل بتعليقه الاول فلو وهبت او وهبت له بدل الابرأ او اعطاه هل يقع الطلاق ام لا

في قول الدار المذكور فحشيت الروح له فخرجها مطلقا من المذرة
 حيث علمه بالدخول فقالت له أحلف بالطلاق المذلة ان انكرت
 المذرة والامر لي بشي من المذرة فقال الروح انت طالق المذلة فقالت
 الروح جئت برئت من مري وطره الله كذا فقال الروح على هذا يعني
 الشرط المذكور بهما الاول ولم يطل الفصل فليقع الطلاق وحل
 بطل المذرة **مسألة** رد المهر **الحج** والله المروي للصواب
 نعم يقع الطلاق المذلة على كل وجه المذكور وسرا من المذرة ان كانت
 الروح حية عالمه بالمهر فذكر وصفه وهي مطلقه المذرة مخاربه عليها في المذلة
 به حيث دخلت عليه مخاربه وكذا جاء في **مسألة** رجل
 قال لزوجتي متى ابرأتني من مهر كذا به بأشبه لطلاق المذلة
 فقالت طرعه الله كذا هل يكون حكما حكم البراءة **الحج** ان قولها
 طرعه الله كذا كايه في الابرأ فان نوت به البراءة من المهر وكما علمت
 بالبراءة وهي مطلقه المذرة مخاربه فيسمع ان يقوم ذلك مقام البراءة
 وتعلم يقع الطلاق بذلك وسرا من المذرة ان لا يقوم ذلك
 مقام البراءة **والحج** الاول كما في نظرها فيما لو قال لخالتي
 الفافات طالق فقالت صحت لا فقلت طرعت على المعتمد وفيه اشتغال
 باعتبار اللفظ حتى لا يعنى الا لقوام عن الضمان ولا الا سقاط عن الابرأ
 وتكمل اغنا المراء كمن المتأخر من غيرها وهو النسخ وكلام بعضهم
 ما يدل له لغته وكذا جاء في **مسألة** اذا تارع الزوجان

وعلاقة السجدة كما في غنم ادب القضا ومبها اي من المسائل التي لا بد من تفصيل
كما دعوى بها الشبهة وان فلانا طلق زوجته لان الحال خلعت
بالضرر والكفايه والتخيروا المتعلق الحقوقي عما ذكره في بعض الادلة

2448

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

موسى بن جعفر

وافتي بعض الفقهاء بقول ابن عبد السلام افتوا بما جرت **الجواب**
 ولقد اوردوا لفظ **بم** بقوله فيك مني يمينه حيث امكن جعله باللفظ
 المتصور والصوت من كما هو صريح في كلام الاصحاب ولفظ ابن عبد
 السلام لو لفظ عن كلامه لا يورث معناه لقوله انت طالق
 للشيء والبدعيه جاهلا مع اللفظ او طلق بلفظ الخلع لم يواحد
 اذا استعمل ليدلوه حتى يقصد اللفظ تاما وكل ما من مطاوع لذلك
 وحكي ذلك في جمع العقود والكلول فلا يصح في شريها قالوا كالحق
 لفظ الكفر والعياد بالله قال المتولي الا ان يكون له خلطه
 باهل ذلك اللسان فلا يصدق ظاهر اى لا يمكن فهم ذلك اللفظ
 وكلام اكثرهم من ضرورة اللفظ واللفظ النسخ بعض الارواق
 بيان يلفظ وان اللفظ هو كافي في شيء الرضخ لى كذا طاهرا
اذ لفظ **بم** ان من عرف بوجه لفظ لم يلفظه الزم
 حكمه فلا يصدق في عدم فهمه له والله بانه وفاء العلم **مسألة**
بم قال اوجه في دمه مهرها وهو ما به دينار ولها في دمه
 ثمان دينار ايضا عليها ارضا بالثمانين صحى ثم قال
 اذا ابرأتني زوجتي من مهرها وهو ما به دينار وابراتني من الدينار
 فهو طالق معنى بالاربعين دينار نصف الثمانين التي تسقط من دمه كونها
 مثلا لارض التي باعها على الزوجه فابراته من المهر والاربعين ذرا
 فبذلك ابرأت من المهر والاربعين في دفع الطلاق ام يصح الا برأت من المهر
 دون الاربعين ولم يقع الطلاق افتوا بما جرت **الجواب**

نعم

نعم يصح الا برأت من المهر دون الاربعين اذا كانت المهرية مطالعة المتصرف عالمه
 عما ابرأت والا فلا ولا يقع الطلاق واكالم هذه سواء صح الا برأت
 من المهر ام لا والله وطرا علم **جواب** **الى** الامام منها الذي اورد
 في العلامة فقها من كمالهم في دفع الله في امير **الجواب**
 والله الحق بكلمه لا صا **الصواب** لا يقع بذلك طلاق ولا برأت من المهر
 المذكور والصوت هذه لان الطلاق معلق على الراء من المهر وعلى الراء
 من الاربعين الشافعية المسألة في السؤال واذا افتت احد
 البصير لا يقع من اللام الا ان يزوج انه اراد الراء من المهر ويؤد
 اللفظ بالراء بالاربعين المذكور فيقع الطلاق بايا وبم المهر
 المذكور حيث كانت المهرية المذكورة مطلقة التفرقة كما في دعاء المهر
 بالمهر ومراقى بذلك **شيوخ** الامام العلامة عليه السلام من احمد بن محمد
 رحمه الله تعالى لفظ صريح حال المهر كونه سكره لفظه في نظير
 ذلك من المشطوره ما ذكره الامام العلامة في شرح السهو في كتابه
 المهر من الاربعين في حكم الطلاق بالاربعين لا يقع فيها وقال الزوج
 ان ابرأتني من صداقك ومن نفقة العون ونحوها مما لا يفي الحال
 فلفظت بالراء من ذلك **ف** **صريح** بما اورد في في الكافي
 فقال ولوقال ان ابرأتني عن الصداق ونفقة العون فانت
 طالق فابراته عنها قال **الفتا** لا يقع به شيء لانه على الطلاق
 بصفتين الاربعة الصداق ونفقة العون وهي عرواحه ولا يقع بها
 ومن فانت احد الصفتين لا يقع من شيء وقد نقله الشافعية

حياتي ما اذ انظر في هذا الموضوع فان اقول انها طلاق لا بد من
 العلم ما سمعنا الشرط وراى العلم من عند السيد محمد باقر
 وسمعنا من السيد محمد باقر وسمعنا من السيد محمد باقر

والاذن من الركنين فيهم واقره ولم يفرق بين ان يكون الزوج محررا
 كجمله عليه عدم صحة البراءة على الالب في الحال اولا قلت
 وقد عرفت ان هذا التعليق لا يخالف عليه ذلك فانه اراد كسب
 الراه الصحيح والصدق ومجرد اللفظ من الراه نفقة العون او
 يد على الرضا بانها تستبرئ عنها عند وجوبها في حد ذلك وقع
 الطلاق باثباته ولا يخفى ان الزوج اوضح بان يريد مراده وقع الطلاق
 باثباته ونظير ذلك المسئلة الواقعة في دولة الحبشة بنفد
 واختلف فيها انه ذلك الوقت وذلك ان خلا صدق المرأة
 ثانيا في ابرار قبضت منها اربعين قال لها ان ابرارتي من صدقك
 وهما ثلثون قالت طالق فقالت ابرارتي ذهبت الحامل والفقيرة
 ابرارتي من تحلل والاعام العلة كرسود شكل الموان الطلاق والراه
 لا يقعان لان الطلاق معلق بالراه من المهر تصفه كونه ثانيا في
 توجد فلم يقع واذا لم يقع لم يقع البراءة لانها لا يبري الا شرط الطلاق
 لوقوعه جوابا لشرط ولم تنجح بها الا بشرط حصول الشروط
 وهو الطلاق وذهب ابو عبد الله السهائي الى انه لا يقع الطلاق
 ويقع البراءة لان الطلاق لم يوجد بشرطه وهو الراه على ذلك
 ويقع البراءة لانها مستترة ولم تعلق على شرط فوقع وذهب
 ابو محمد عبيد الله بن محمد الى غفامة والفقهاء استعملوا كهرى وجماعة
 من المباحين الى انه يبرأ وطلوبنا لان العتود براه الذم
 من وجهها وقد حصلت للزوج والبنوة معلنة بحصول العوض

مقترنا بالطلاق

انما هو وجهه وهو
 وهو الوجه والوجه
 وهو الوجه والوجه



مقترنا بالطلاق وقد حصل اليه وما قاله الفقهاء احرر من
 مرتبة هو كغيره بالاعتقاد كما في كتاب السيد الشريف السهموي
 المذكور اتفاقا وكان السيد الفقهاء في وقعة لفتاوى يقع بقولهم
 تتبع في جواب ما ذهب اليه الفقهاء كرس على السهائي رحمه الله تعالى
 وقد قال العلة كرسود شكل كرس على السهائي رحمه الله تعالى
 السهائي كرسود شكل كرس على السهائي رحمه الله تعالى وان كان له اتجاه
 في الطاهر فانه معلوم انها لم يترفع بالراه ثانيا واما قصدت
 المتأخر على حصول الطلاق والبراءة كرسود شكل كرس على السهائي رحمه الله تعالى
 يحصل لها ما قصده من العوض فبعد ان لا يكمل له حصول ما يريته
 في مقابلة ما طمحت فيه امام من حلال على الطاهر فانه علة
 فانها ابرار تراه هي غير معلنة على شرط فيما انقضى اللفظ فمحت
 برائتها ولم يقع الطلاق لانه طلاق معلق على الراه من شرط
 ولم تحصل البراءة من ذلك الموصوف فلم يقع الطلاق لعدم
 انتم وهو فقه حسن ينعى الاخذ به ولكنه كما دنفال اعلم
مسألة اذا قال الزوج ارجو وجه ابرارتي من مائة
 الى ابرارتي مائة مثله فقالت ابرارتي فقط هل يبرأ من ذلك ام لا
الجواب لا يبرأ من ذلك حتى تغترب بها ارادت الراه
 على الراجح المذكور في ثانيا فان قالت لم ارد ذلك ولم انوالا ابرار
 من الراجح المذكور وانما اردت غيرها من حقوق الزوجية
 مثلا قبل ثوبها يمينها لا تمام ذلك كاصح بدليلي طرعا

مخطوط
 ١٠٤

في روعة نعمة الحلاق المذكور في الشفاء والله اعلم

السيد الشريف الشهير في حلاله عازي كرامه الخ من اللاري حكم الطلاق بالابرا
حيث قال - وفي فواو الولي ابو زرعه ابن العراقي قال - روجبة
ان ابراهيم صدقك على فاستطاع ان يثبت ابراهيم فاستطاع بان يثبت بعد الدخول
كانت للفقهاء واقره الرافعي او حيا كانت لقناون افاض حيز حب
ما بالراج فيما اذا قال ابراهيم عن صدقك على فانت طالق فقالت
ابراهيم وحيها ليمان الصدوق وقالت اردت بقولي ابراهيم الراج من
الصدق الذي علمت على ابراهيم الطلاق وانا علمت انه يقع الطلاق
بأننا لان السؤال على الجواب وقد نوتته قلنا كانت - لم ارد ذلك لم
انوال ابراهيم الصدوق فلا يقع الطلاق لعدم وجود الضم المعلق عليها لا
نقلوا لا قد مر اليه والمقصود من كلامهم في - لان السؤال عادي في الجواب
وقد نوتته فان قالت لم ارج ذلك ولم انوال ابراهيم الصدوق فلا يقع
الطلاق لعدم وجود الضم المعلق عليها اي وهي الراج من الصدوق
فانظر كيف علق صحى براه الصدوق صوابا رادها وهو ظاهر والله اعلم
مسألة اذا قال الشيخ متى ابراهيم روجبة من مهرها ومن
كلت تحفة علفات وكلت نظاوتها فطلق او كل فبأن يقع الطلاق بانيها
او حيا او لا يقع عليها الطلاق اقنونا ما جوبت **الجواب**
ولله الموفقكم لا صواب الضم - انها اذا ابراهيم روجبة معلق
عليه وكانا على المبرأ منه وهي مطلقه المضروحة بحمار ثم ظففتها او كل
صح وكان حيا والصورة هذه والله سلك ونقال اعلم **مسألة**
رجل وقع الطلاق على روجبة باللفظ متى صحت لي باق لان احدى
وشره

السيد الشريف الشهير في حلاله عازي كرامه الخ من اللاري حكم الطلاق بالابرا
حيث قال - وفي فواو الولي ابو زرعه ابن العراقي قال - روجبة
ان ابراهيم صدقك على فاستطاع ان يثبت ابراهيم فاستطاع بان يثبت بعد الدخول
كانت للفقهاء واقره الرافعي او حيا كانت لقناون افاض حيز حب
ما بالراج فيما اذا قال ابراهيم عن صدقك على فانت طالق فقالت
ابراهيم وحيها ليمان الصدوق وقالت اردت بقولي ابراهيم الراج من
الصدق الذي علمت على ابراهيم الطلاق وانا علمت انه يقع الطلاق
بأننا لان السؤال على الجواب وقد نوتته قلنا كانت - لم ارد ذلك لم
انوال ابراهيم الصدوق فلا يقع الطلاق لعدم وجود الضم المعلق عليها لا
نقلوا لا قد مر اليه والمقصود من كلامهم في - لان السؤال عادي في الجواب
وقد نوتته فان قالت لم ارج ذلك ولم انوال ابراهيم الصدوق فلا يقع
الطلاق لعدم وجود الضم المعلق عليها اي وهي الراج من الصدوق
فانظر كيف علق صحى براه الصدوق صوابا رادها وهو ظاهر والله اعلم
مسألة اذا قال الشيخ متى ابراهيم روجبة من مهرها ومن
كلت تحفة علفات وكلت نظاوتها فطلق او كل فبأن يقع الطلاق بانيها
او حيا او لا يقع عليها الطلاق اقنونا ما جوبت **الجواب**
ولله الموفقكم لا صواب الضم - انها اذا ابراهيم روجبة معلق
عليه وكانا على المبرأ منه وهي مطلقه المضروحة بحمار ثم ظففتها او كل
صح وكان حيا والصورة هذه والله سلك ونقال اعلم **مسألة**
رجل وقع الطلاق على روجبة باللفظ متى صحت لي باق لان احدى
وشره

وعشرين اوقية وحمرا وراق ودرهمين راجح سوا وروحي فلابد طالق احد
فضر له والضمير على الزوج ومعه حاضر ثاني فبأن ينفذ شهادته الم
وان كان هو الولي والضمير لا ينفذ شهادته فان الزوج منكر
هذا اللفظ ونزع عن ان طلاقه حجي وفي الاخرى فرع في فواو النوك
حلفنا بالطلاق انه لا يبيع عمن من امرأه ولا امرأها فاعده من غيرها
فما المترك وشهد هذا القاضي انه باعته مني وحيث لا ينفذ شهادته
وكذا لو حلف لا يبيع من امرأه ولا امرأه منها فشهد رجل انه باعته
وانا بعتة منها لا يقبل وان شهد مطلقا انه باع وحيث عليه المراه
ولم يصف ان نفسه تقبل فهل مشا السؤال **الجواب**
ولله الموفق للصواب - ان القول في ذلك قول ارجح يمينه الصوت
هذه وشاهد الع لمدكور على صنع ما ذكره القيمة السائل ونفقة لغيره
غير مقبول كالا يقبل منها **مسألة** الحاكم والقاسم على فعلها وما يقف في
السائل ارشد الله تعالى عن الامام الادريج في مراد ذلك وكلام
الامام في الطلاق كالحرج في ذلك فقد نصوا على ان كل ما يكره اقامة
البينة عليه من الافعال الطاهر المعلق عليها الطلاق لا تصدق فيها
الزوجية قطعا اي من بينها ولا بينها من غيرها فيما ينفذ فيه شهادته
وكذا ما ينفذ عليها طلع عليها غالبا لراها لا تصدق فيه على الراجح
خلافا لما لا يطلع عليه الا من حلتها كالحج والنكاح ونحوها ولذا الحكم
والنقض لو كان التعليق بفعل غيرها فيما يظهر من كلامهم وقد نص
بعضهم على ان المعلق بفعله لو قال ففعلت ناسبا وكذا في الزوجية

سوال التاسع والتسعون رجل له روجه بدينار بها امرأها مطلقه ثم طلقها
فبأن ينفذ شهادته الم
وان كان هو الولي والضمير لا ينفذ شهادته فان الزوج منكر
هذا اللفظ ونزع عن ان طلاقه حجي وفي الاخرى فرع في فواو النوك
حلفنا بالطلاق انه لا يبيع عمن من امرأه ولا امرأها فاعده من غيرها
فما المترك وشهد هذا القاضي انه باعته مني وحيث لا ينفذ شهادته
وكذا لو حلف لا يبيع من امرأه ولا امرأه منها فشهد رجل انه باعته
وانا بعتة منها لا يقبل وان شهد مطلقا انه باع وحيث عليه المراه
ولم يصف ان نفسه تقبل فهل مشا السؤال **الجواب**
ولله الموفق للصواب - ان القول في ذلك قول ارجح يمينه الصوت
هذه وشاهد الع لمدكور على صنع ما ذكره القيمة السائل ونفقة لغيره
غير مقبول كالا يقبل منها **مسألة** الحاكم والقاسم على فعلها وما يقف في
السائل ارشد الله تعالى عن الامام الادريج في مراد ذلك وكلام
الامام في الطلاق كالحرج في ذلك فقد نصوا على ان كل ما يكره اقامة
البينة عليه من الافعال الطاهر المعلق عليها الطلاق لا تصدق فيها
الزوجية قطعا اي من بينها ولا بينها من غيرها فيما ينفذ فيه شهادته
وكذا ما ينفذ عليها طلع عليها غالبا لراها لا تصدق فيه على الراجح
خلافا لما لا يطلع عليه الا من حلتها كالحج والنكاح ونحوها ولذا الحكم
والنقض لو كان التعليق بفعل غيرها فيما يظهر من كلامهم وقد نص
بعضهم على ان المعلق بفعله لو قال ففعلت ناسبا وكذا في الزوجية

طالفا وقما تنقته لم يقع الى الناس فان نكح الزنا بها حرام
 طلقته ولو قال انه لا يخفى عليه من هذه الدار فانه طالق خالف
 نكحه انما كان على ان لا يحاسب الدنيا في راقه

من يدور في الطلاق وصدقه الزوج فالزوج يحلف على انه كان ناسيا ولا
 طلاق حراما على انه لا يعلم الا من حتمته والعلوم وان لم اره نصا انه
 لو قال الحق فعلة فعلت لم يقبل قوله والله اعلم **باب**
الطلاق مسله جاز قال لوجه ان كنت خير الناس فانت طالق فقالت
 اني اجها واحد انا رقي فيا ورقي شعري وشعري وعطاي حتى لم يبق
 شي فبذل صدق فمما قالت ونطق اول ان صدق اليمينها فادخلت
 طلق اول ان صدق انما اصبوا ما جرت **الحجاب** ثم تصدق
 بما قالت يمينها ان كذا الزوج لانه يعرف الامر حتمتها ونطق رجعا
 صدقها فلا تخلف والحال هذه والله اعلم فقال اعلم ثم رأت بعد
 تبصنه رجعا بالرجد اطلاق وجهي في صوت الشئ **مسله**
 ولم اكن لغني في ذلك طاعا والطاهر ما ذكرته والله اعلم **مسله**
 رجلان تم رجعة بفعل فاحته رجلين فارت بها ثم شكت عنها
 ثم ايتى بها فاحته اخر اسابعة قبل هذه التي اوتى بها فقال لها
 على فديا كرام ما فعلت غير هذه الفعلة التي اغرقت بها قولي نعم فقالت
 نعم وتوكل يا كرام الطلاق ومقصود اتباع الطلاق عليها ان سبقت
 منها فعلة قبل التي اوتى بها فمضت مع اوتى بفعله متقدمة
 على التي اوتى بها وقالت كنت ناسية لها عند حلفك بالطلاق وصدقتها
 قبل تطلق ام لا وما فيكم فيم قال لوجه ان كنت قد فعلت كذا
 طالق فاجرت انما تفعل والله اعلم ذكرت انما قد فعلت ذلك ولكنها
 كانت ناسية عند اجازها فبذل حكم الشئ واحد ادينها اوتى

فانما كان من رقي فيا ورقي شعري وشعري وعطاي حتى لم يبق شي فبذل صدق فمما قالت ونطق اول ان صدق اليمينها فادخلت طلق اول ان صدق انما اصبوا ما جرت الحجاب ثم تصدق بما قالت يمينها ان كذا الزوج لانه يعرف الامر حتمتها ونطق رجعا صدقها فلا تخلف والحال هذه والله اعلم فقال اعلم ثم رأت بعد تبصنه رجعا بالرجد اطلاق وجهي في صوت الشئ مسله ولم اكن لغني في ذلك طاعا والطاهر ما ذكرته والله اعلم مسله رجلان تم رجعة بفعل فاحته رجلين فارت بها ثم شكت عنها ثم ايتى بها فاحته اخر اسابعة قبل هذه التي اوتى بها فقال لها على فديا كرام ما فعلت غير هذه الفعلة التي اغرقت بها قولي نعم فقالت نعم وتوكل يا كرام الطلاق ومقصود اتباع الطلاق عليها ان سبقت منها فعلة قبل التي اوتى بها فمضت مع اوتى بفعله متقدمة على التي اوتى بها وقالت كنت ناسية لها عند حلفك بالطلاق وصدقتها قبل تطلق ام لا وما فيكم فيم قال لوجه ان كنت قد فعلت كذا طالق فاجرت انما تفعل والله اعلم ذكرت انما قد فعلت ذلك ولكنها كانت ناسية عند اجازها فبذل حكم الشئ واحد ادينها اوتى

فليس

اوتى

الواب

مصلحة من ينسب الى فعل مني الزنا والى لا فقال من فعل هذا وامر به
 طالق ويحلف قد فعلت ذلك يقع طلاقه والله اعلم فبذل صدق فمما قالت ونطق اول ان صدق اليمينها فادخلت طلق اول ان صدق انما اصبوا ما جرت الحجاب ثم تصدق بما قالت يمينها ان كذا الزوج لانه يعرف الامر حتمتها ونطق رجعا صدقها فلا تخلف والحال هذه والله اعلم فقال اعلم ثم رأت بعد تبصنه رجعا بالرجد اطلاق وجهي في صوت الشئ مسله ولم اكن لغني في ذلك طاعا والطاهر ما ذكرته والله اعلم مسله رجلان تم رجعة بفعل فاحته رجلين فارت بها ثم شكت عنها ثم ايتى بها فاحته اخر اسابعة قبل هذه التي اوتى بها فقال لها على فديا كرام ما فعلت غير هذه الفعلة التي اغرقت بها قولي نعم فقالت نعم وتوكل يا كرام الطلاق ومقصود اتباع الطلاق عليها ان سبقت منها فعلة قبل التي اوتى بها فمضت مع اوتى بفعله متقدمة على التي اوتى بها وقالت كنت ناسية لها عند حلفك بالطلاق وصدقتها قبل تطلق ام لا وما فيكم فيم قال لوجه ان كنت قد فعلت كذا طالق فاجرت انما تفعل والله اعلم ذكرت انما قد فعلت ذلك ولكنها كانت ناسية عند اجازها فبذل حكم الشئ واحد ادينها اوتى

الحجاب ولله الحق الصاب للصواب انه اذا اراد نكح العلق
 واقام ذلك مقام قول العايد ان فعلت غير هذه الفعلة فعل فليس
 باكرام واراد نكح الطلاق عند وجود العلق عليه كما اقتضاه
 حكم الفقيه السابيل فمما قالت كان ذلك تعلما صحيحا وان كان مخالف للوضع
 اللغوي في ذلك كما دل عليه كلام الرجال في جوابه وصرح بما يقتضيه
 الفقيه عند انه من اجزائهم في جوابه عليه فبقيع الطلاق عند وجود العلق
 عليه والصواب هذه واذا اوتى المراه المذكورة بفعله اخر غير الذي اوتى
 بها وصدقها الزوج فعلى ذلك انه لا بد من الطلاق كما دل على ذلك كلام
 الامية في نظيرها فمما قالت طلاق رجعية تحضها فادعياه وصدقها
 فانه يلزم للاخذ بالطلاق وان انكر صدق يمينه فان نكح رجعتا
 طلقا كما لو اقامناه به بينه وكذا يقع الطلاق في الصبي المثاقفة عند
 وجود الشرط وان كان وجوده مدعواها حيث صدقها والكال ما ذكر
 في السؤال والله اعلم **مسله** وكل بطلاق
 ووجهه تحضا فقال اذا اراني رجعي من مهرها فانت وكل بطلوها
 قال لها الوكيل وطلوها براه الزوج فقالت فقالت رجعي فلان برك
 من صدقي على طام طلاق في قال الوكيل انت طالق قبل ان تطلق ام لا
 لان الصغر لم يوحده وفي مقال لوجه على الثلاث بكذا فقول كذا
 وفعله مع العلم والبرهان يكون كناية في الطلاق وقد نقل الامام في
 شرح الروض عن الماوردي وغيره انه لو قال انت الثلاث وتوكل الطلاق
 لم يبرئ شي من النكاح كذا ام انه توفيقا وسهلا الى الخ طام **الواب**

في وقوع الطلاق في الجاهل

روى المصنف عن حماد بن عيسى
عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عن ابي بصير عن ابي عبد الله

ان كنت على شيء من هذه المثل فخصها عن ان الفل عليه السلام
ان كنت يكون كناية في الطلاق ودليل كونه كناية في الطلاق ما في
الانوار لا يدل على صحاح الجواهر والقصير والروضة تأقلم التمسك
انه لو قال انت ثلاث او بانفسه وكرر الطلاق وقع ما يترك وان
عذر اوقع الملقوط وقسم المثل الى انه لو قال انت ثلاث او انت
ثلاثا ونحوه وقع وان لم يولد تطلق انتهى قال الفقير على سبيل كونه
قال انت ثلاث بارفع او بالاسكان ونحوه طلقت اذ كان غاميا
لا يترك غير الرفع ومن قال ويصير قوله ان طالق ثلاث برفع طالق او
اسكانه كما قالوا انت طالق ان دخل الدار رفعهم ان قالوا انطلق
اذا كان غاميا انتهى وفي ما ذكر في نحو حق العفة العول عبد الله بن
احمد بن محمد بن حنبل في ان لشر الثلاث كناية بلا اشكال على ما انصاه
كلام الاصحاب انتهى ولو قال على ما حرام ان افعل كذا فهو كناية بنا
على نزع النوى في تحلل الاعدل حرام وجميع ذلك شاهد لما قلناه
لم يكن عليه وما نقله اليك كما في نسخة الجواهر في غير ما ذكر
قال انت ثلاث ونحو الطلاق لم يكن شيا انتهى لم اجد ذكره لغز
ويظهر انه غير مقيد لصاحبه المقول على الاية ولكنه جائز في كل حال
مسألة في رجل تزوج غابت احدها بسافه ومرضت فعذر
من اراد الزوج فزوج اليها قالت له زوجة الكاظم ما مرا حاكمها الا
عنه منها فقال ما مراحي اليها الا امر احد وجوب النفقة فقالت
فقال ان كنت لها وجبت لها وطهرتها فبعتها بالثلاث فبعد من جات
المرأة

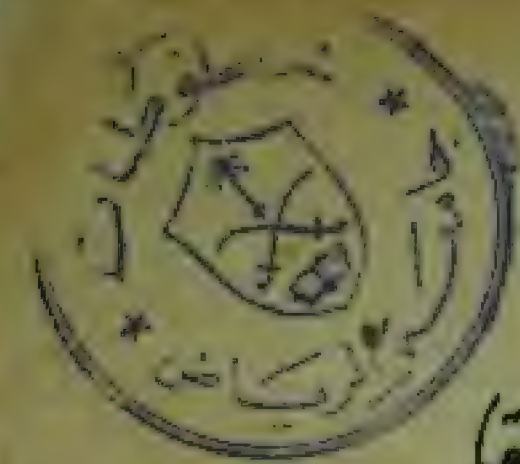
روى المصنف عن حماد بن عيسى
عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عن ابي بصير عن ابي عبد الله

المرأة فغير ان يزوج لها وحصل منه اكتم لان عنده انه ما راجع لها
اقول ما جرت به **الحواشي** ان قول الزوج المذكور فبعتها بالثلاث
كناية في الطلاق عند وجود العلق عليه فاذا نوى به الطلاق على
ذلك كان الطلاق معان فيصير احد هما كيهما والثالثة عليه لها
وقد قالت احد الصفتين وهي كيهما واذا قالت احد الصفتين
للعلوق بهما لم يقع الطلاق لعدم وجود الصفة كما صرح به الجواهر في
في الكافي حيث قال وتو قال انه برأى عن الصداق ونفقة العدة
فانت طالق فابرأته عنها قال فقال لا يقع به شي لان علق
الطلاق بصفتين الا برأى عن الصداق وعن نفقة العدة وهو من
ولا يصح عنها ومنى فانت احد الصفتين لا يقع شئ انتهى وقد نقله
السبكي والاذري والركشي وغيرهم وازوجه وكذا في رواية
مسألة اذا ادعت الزوجة ان زوجها طلقها ثلاثا وانكر
الزوج ولم يترك لها بينه فاراد ان يحلف على نفي ما ادعته فقال انت
كاذب جري يريد يوفعي في الحرام وانا اقبض منه طهرى فابا الزوج
فما عجزه عليه اولا وعليها ما يكتفي به من نفسها **الحواشي**
ان الطلاق موكول الى امانة الزوج ودينه والقول قوله في نفي
الطلاق يمس به ثم يجب عليها تكمية من نفسها بدلا للطاعة وعليها
ما يجب عليه لها من نفقة وكسوة وغيرها واكالم ما ذكر في
السؤال وكذا في رواية الجواهر **مسألة** رجل قال له
زوجة طلفت روحا فقلت لها مفضل كظاها الا انت فمطلق

في العنود في قول اربابها ونظير ذلك ما لو ادعى الصبي البلوغ مطلقا
 فانه يكفي كقوله الشريف السبيعي رحمه الله تعالى في فتاويه حيث قال
 وقد تكلف مطلقا معني الفاضل حين ان الاقرار بالبلوغ مطلقا
 كاف فلو ادعى الاصح من الوجهين فيما اذا اطلقت الاقرار بالبلوغ لم قال
 وطاهر كلهم الاقرار مطلق الاقرار بالبلوغ تكفيه انتهى قال الشيخ زكيا
 في شرح الرضوي الا اذ في الخبر والخبر يقتضيان انتهى وقال الامام
 الطباطبائي رحمه الله واحتمل الادريج انه لا بد من مقتضاه لذلك
 وهو المحل لانه لو ادعى بلوغه بالنسبة لم يقبل الايتمه ولو ادعى
 نال اخله قبل عند الامكان بل يميز فاحتاج الى مقتضاه لذلك
 انتهى وعلمه لا يخفى القياس في صورة السوال فيكون المتيقن
 للافتقار واما سواله ارشد الله فاعلم ان الله عز وجل
 سبحانه باسقاط الالف فالذي يظهر لي في ذلك وتخفيف العلم
 عند الله ان الذي في ذلك لا جلا اسقاط الالف المذكور لان
 الباء على ما في المعنا لان لفظه سبحانه انه تدرى الاله عن كل
 سوء ووصف بالبراه من كل نقص على طريق المبالغة فكان موجبا
 هذا الالف العظيم عدم اسقاط شي من حروفه ولكنه جائز في العلم
 مستلح حيث قيل ان المعنى تضارب الغمما باجود عاده
 وقد عند تقدم بحر الفلس هذه اليها ان تشا جرحا متسا لا يقاها تسكن
 فيه من العبد ام لا فان قلتم نعم فلو لم تجد منسكا لايقا او وحده
 من ارجح المثل او تشاهدت حق انقضت العبد فهذا المدح لان

ام لا يجوز في المنسلتين واذا قالت المراه انقضت عدتها والغافل منها
 وفي امثالها القطاع الحص من غرض وهي نظير ان عندها كالا
 قبل مضي مدة الايام لم يزل الكواشي يدرك وهل على الحام
 ان يسألها بما اذا انقضت عدتها او لا ينبغي وما العلة
 في يدك في المني عن لينة سبحانه حيث قال به الفقهاء عليه السلام
 مخبر في فتاويه في باب القضاء ما جرب **الجواب**
 ولعله الموقوف على الاصل الصواب امارت وجهها مطلقا فجايز لانها
 وان قلنا انها باقية في العدة في عدته واما تزوجها من غير فان
 كانت ثقة واجرت ببلوغها بالاياس عن موثق به من اموالها او غيرها
 من اعتقادات مولودها من اهلها او غيرها جاز ايضا ولا يكلف اليقين
 على ذلك ومن ان في ذلك الامام المحقق عبد الرحمن بن محمد ابن مزيار
 الشامي رحمه الله قال ففي فتاوى الامام العلاء كبر عديده في
 المك في بلوغ الصبية ان بالنسب ما يدل لذلك قال فان اضطرت
 كلمة ما اضطرت ابوت ربه بنقط اجازها ومحل تضيقها انها هو
 بالنسبة الى جواز الاقدام على زواجها ما يتعلق بها واما بالنسبة
 الى الزوج من جهة اوارث او غيرها فاطهر انما لا يصدق فيه بل
 لا بد من البينة او تصديق الزوج انتهى وما قال ابن طبري في بلوغ
 الصبية قد انقضى به مع محققون واما سواله وفقهه الله تعالى
 عما اذا قالت المراه انقضت عدتي اي من غير فصل الى اخر ما ذكر
 فالذي يظهر لي قولها مطلقا من غير تفصيل لان المراه

في العنود



في العنود في قول اربابها ونظير ذلك ما لو ادعى الصبي البلوغ مطلقا
 فانه يكفي كقوله الشريف السبيعي رحمه الله تعالى في فتاويه حيث قال
 وقد تكلف مطلقا معني الفاضل حين ان الاقرار بالبلوغ مطلقا
 كاف فلو ادعى الاصح من الوجهين فيما اذا اطلقت الاقرار بالبلوغ لم قال
 وطاهر كلهم الاقرار مطلق الاقرار بالبلوغ تكفيه انتهى قال الشيخ زكيا
 في شرح الرضوي الا اذ في الخبر والخبر يقتضيان انتهى وقال الامام
 الطباطبائي رحمه الله واحتمل الادريج انه لا بد من مقتضاه لذلك
 وهو المحل لانه لو ادعى بلوغه بالنسبة لم يقبل الايتمه ولو ادعى
 نال اخله قبل عند الامكان بل يميز فاحتاج الى مقتضاه لذلك
 انتهى وعلمه لا يخفى القياس في صورة السوال فيكون المتيقن
 للافتقار واما سواله ارشد الله فاعلم ان الله عز وجل
 سبحانه باسقاط الالف فالذي يظهر لي في ذلك وتخفيف العلم
 عند الله ان الذي في ذلك لا جلا اسقاط الالف المذكور لان
 الباء على ما في المعنا لان لفظه سبحانه انه تدرى الاله عن كل
 سوء ووصف بالبراه من كل نقص على طريق المبالغة فكان موجبا
 هذا الالف العظيم عدم اسقاط شي من حروفه ولكنه جائز في العلم
 مستلح حيث قيل ان المعنى تضارب الغمما باجود عاده
 وقد عند تقدم بحر الفلس هذه اليها ان تشا جرحا متسا لا يقاها تسكن
 فيه من العبد ام لا فان قلتم نعم فلو لم تجد منسكا لايقا او وحده
 من ارجح المثل او تشاهدت حق انقضت العبد فهذا المدح لان

كانت

الا سكار امتاع وقوفات بافتضا العدم يغزو من قبض الاجر وعمره
الحجاب انها حجابت باخرة للسكن فكل من الامام يعطى منها
 بكثرى ما يسكنها ولا تسكنها الا اجرة وكلام بعض العراقيين صريح في تسليمها
 اليها لكنه فرقة بالعدن بالاشهر انتهى واذا مضت العدة ولم يلد له
 مشكل العدة فالظاهر عدم احتفاظها بالاجرة سواء مضت الاجرة
 ام لا يعم لو كانت في حال العدة في دارها ملكا واجازت فطلبت
 من القاضي ان يرضيها اجرة من العدة ليرجع بها عليه جازيل تعين
 ولكن كما في قوله تعالى **باب الرضا** مستحب
 فيمن رضخت احدها صاعا كاملا هل يصير امر الرضا وشريك في
 قصر اولاد المصغرة اعلم اولاد الرضا اقربا ما جازي **الحجاب**
 اذا ثبت الرضا بشطه العرف صارت المصغرة المذكورة اما
 للرضا المذكور قال تعالى واما لكم اللاتي ارضعنكم وشركنكم
 اولادها فيصيرنوا المصغرة اعلم اولاد الرضا المصغرة المذكوران
 اولادها صا والاشق الرضا فلم منه ان يكون الدور منه اعلم
 اولاد والانات عما تهم وذلك ما اسلف فيه وقوله **صلوات**
 عليه وسلم من الرضا ما يرم من النسب والتمتع **باب**
النكاح مستحب **الحجاب** تقضي كتاب البركة المحيى
 ان يسلع كفايه الشخص في كسبه السنه وطول ايامه خمسة دنانير
 وجمما يطل وهو الذي تغذره اذا رضعت نفقة الزوج والزوج
 الى امة من اجل هذا عند اراة فرض نفقة الزوج والزوجة
 هذا

هذا هو الوجه الذي عليه في هذا الباب من كلامه في كتابه في النكاح

هذا الوجه الغرام لا يجره **الحجاب** ان نفقة الزوج
 وادما وكسوتها مبين وكنت المذهب حسن ما لا يخفى على من علم
 حاكلا ما رزوه فليس يتخذ وكما في قوله تعالى **باب**
الحضانة مستحب **الحجاب** رجل غيب وله اية
 احتاجت الى النفقة والنسوة وعمرها من الدهر والادام ومثل ذلك
 وغيره مشافه العقر ولم يكن له مال في البلد الذي فيه الجارية
 سوا بيت وقد كتبت اليه مرارا ولم يرد من يتقصر عنه ولم ينظم
 امر بيت المال فان قلتم تجوز البيع بهذا البيت ولو احاط به
 للملك واذا قلتم بالبيع فهذا دفعه او شيئا فشيئا واذا اقم
 بيع البيت فهذا الجارية من يتولى البيع اذا حل الكائن الحاكم
 وفي البلد من يرجع اليه في التوايل التي تقع في البلد ويخرج اليه في
 ذلك اقربا ما جازي **الحجاب** **الحجاب** **الحجاب**
 للصواب ان البيت المذكور لا يجر بيعه لئلا ينفق المذكور احدا
 مما ذكر في **باب** الحجر من انه لا يباع عقار الحجر كوفاد فيه الا حيث
 لا مال له سواه كذا نقول في الغياب المذكور اذ ماله قال
 الحجر فاذا علمت ذلك فان الحاكم يبيع جارية الغائب المذكور
 او يورثها لئلا ينفقها بعد لم يذاته كشي عليه صاحب كتابي سيما
 وايضا هاشيا فشيئا من المشقة فان لم يكن مع بعضها ولا ايجاز
 ما جمعها او اجرها ويعدم الجارية فما ذكر على سوما وان تعد
 نفقته البيع ذكر صاحب التبيين وعينه فان لم يوجد من يتقربها او

هذا هو الوجه الذي عليه في هذا الباب من كلامه في كتابه في النكاح

هذا هو الوجه الذي عليه في هذا الباب من كلامه في كتابه في النكاح

وهو ليس اهلا للحضانه تترك له ذلك لا ولو كان اهلا للحضانه
 والوقت شديد البرد قد كثر له النقلة باام لا افتقار ما جرت
الكتاب ولله الوقوف للوط (نه اذا اساء الارب
 للنقله ولو ال باديه قدم على الام وسقطت بريد حضانتها حفظا
 للنفس وعلايها على الباب والتعلم وسهوله الاتفاق على
 الولد هذا ان لم يكن خوف في طريقه او قصده فان كان فيهما او
 في احداهما غات ويحوا فالقمة اول واخرى ان الرغبة بالوقت
 السفر في راد ورد شديد في **قال** الادري وهو طاهر
 اذ كان يتقرر به الولد اما لو كان محله فيما بينه وتدفلا والبد
 ايضا من وجود شرط الحضانه ويصدق الاب بحقه في قصد
 الانتقال وفي الامن المشروط فان بكل وحلفت امسك الولد
 والعصه الحرم كالحج والاه والعم في ترك الولد للانتقال **الكتاب**
 وكذا غير الحرم في الاب وكذا في البنت حيث له الحضانه ولله
 ونحو اعلاه **باب الجراح مستله** ما معنى
 قول **صلى عليه وسلم** ان قبس علم النجوم اقبس شعبه من
 راد ما اذ ما اذ علم النجوم وهل الحديث يدل على حرام علم
 النجوم مطلقا ام هو الذي يرتفع عليه فيه ان يقولوا يقع في
 الوقت القلبي لحظ او قتل او حشوا او كسوف من الاجزاء والدي
لما تراه بعلمها وما معنى قول **صلى عليه وسلم** انضامن
 ان عرف او كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر بما اراد على كماله
 حاله

ن
 يرتقى اهلا

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في بيان هذه المسألة
 في كتابه في المنهاج في بيان هذه المسألة في كتابه في المنهاج

صلى الله عليه وسلم وما حقيقه العراة والظاهر وهل هما معنى او
 بينهما فارق وما النبي عنه من علم النجوم افتقار ما جرت وهل هو واجب
 او مستحب **الجواب** ولله الوقوف لاصلة الصواب
 ان احكام النجوم من العلوم المذمومة المحرمة التي دمرها الشرع
 والممنوع من علم النجوم هو ما يدعيه اهلها من معرفة الحوادث
 في مستقبل الزمان كالظواهر هيوت الرخ وغيره السحر وكو ديب
 وهذا علم المتأثر بانه به واما ما يدعيه بطريق المشاهدة كالزوال
 والقبلة ومطاولكم بقاها **باب** بعلم فضله على غيره
 وكلم من الكهان والعراة حرام تعلما ونقلها وفعلها والظاهر
 من خبره وانضطه النجوم الغيبات في المستقبل بخلاف الزوايا فانه
 الذي خبره الغيبات الواقعة كعبر الشارق ومكان المسروق
 والصالة **قال** في الرضوخ لا تقرب بها له من سحاط الامان
 وان نسب الى علم واما الحديث الصحيح كان يبي الاثبات
 لخطم واقطع خطه فذلك معناه من علمه موافقته فلا بأس كلنا
 لانعلم الموافقة فلا يجوز ولله سبحانه اعلم **باب**
الامامة مستله ما تقولون في مثل امير السج حيث كان مستغلا
 بتبصير جمع احكام الدولة هل يكون كور من القويض يتقلد منصب
 القضاء وعلم ازالة النيابة الخاصة دون العامة وهل
 له تولية عقود الانبياء والنيابة على الانبياء وقضاة دين مهابات
 بلاوي من ركنه وكودك واذا ادعى ان السلطان اقامه نفسه

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في بيان هذه المسألة
 في كتابه في المنهاج في بيان هذه المسألة في كتابه في المنهاج

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في بيان هذه المسألة
 في كتابه في المنهاج في بيان هذه المسألة في كتابه في المنهاج

هل قبل الام لا **الجواب** ولله المولى مكرها لصاحب الحق لان
 الامام اذا اتم احد اقله او ولد فامرته عامه او خاصه قالوا
 ان يقصر اليه الولايه على جميع اهله والنظر في العرف راعا له كقول
 فلذلك نأجبه كذا ايمان على اهله ونظرا فيما يتعلق به فلا
 ان ينظر في تدبير الحيوش وتوزيعهم في الزواحي وتقدر ارادتهم ان
 لم يعذر الامام وله النظر في الاحكام وتقليد القضاة والكام
 وحجابه لكرامه وقبض الصدقات وتقليد العمال وحجابه لكرامه
 والذبح السبحة ومرافعات الذين من قبله وتغيير واقامه
 حقوق الله تعالى وحقوق الادبيين والامامه في الكعبه والكامه
 والاختلاف عليها واما الخاصه فهو ان يكون الامام مقصورا
 على تدبير الحيوش وسياسة الرعي وحماية السبحة والذبح
 احرم وليس له التعرض للولاه والاحكام والجنابه الجراح وقبض
 الصدقات ولا لاقامه الحدود والفقير الى الاجرام والاحكام
 العلمانيه والى سببه الانكار للبحر وان لم ينضم فان في حدود
 الله تعالى كحد الرماحله اذ جعلها ذكورا لا يفتاها وان كان حق
 ادى كقبضه وحد قذف والنظر الى الطالب ورفع اليه فهو حق
 او الى القاضي فالقاضي حق انتهى واذا ادعى ان الشيطان
 اقام مقام نفسه فلا يقبل قوله اذ لا يقبل في الولايه قول
 مدعيها كاذب القاطن ولله الحكيم وقيل ان الامام **باب الضابط**
مسئله دابة الفتن زرع الناس سلفه واكمل
 ردت

في وقت يحسب على مالكها حفظها ثم ان صاحب الزرع طردها منه واراد
 قصتها وعطها الى طهور مالكها فشرقت الدابة وودعها عليه
 بعض الناس فقبضها صاحب الزرع وصارت تحت يده ثم انما سرت
 ايضا فقبضها ليقبضها فتمتحت مكانا فانكسرت بعض قوائمها فهدل
 يعضها صاحب الزرع الميرد حفظها الطاردها من زرعها وتخص
 بالضمان او يشارك فيه الذي رد الدابة المذكور عليه ام لا
 ضمان على واحد منهما يتبينوا ذلك ما شافيا لا زلتم اهله كسلف
 المسطلات **الجواب** ولله المولى المصطفى
 ان الدابة المذكور في السؤال مضى على كل منهما الذي لم يأت
 يدها والصوت هتف وكذا قرار الضمان على صاحب الزرع لكونه ليس
 واقع تحت يده وكلهم الامم في ما يتلفه البهائم والاعوان
 وعسار الروم وحكمه وان تخرج من دابة فسيب من زرع
 فوق قدر الحاجة ومنها اي دخلت في ضمانه فينبغي اذا تضرع ان
 لا يبالغ في ابعادها بل يقتصر على قدر الحاجة وهو القدر الذي لا يملك
 انما تغور منه الى زرعها قاله الموروثي انتهى وبه يعلم ان زرع
 ولله الحكيم وتعالى عليه **باب التغير** **مسئله** من جلد
 خلا بقره اجنيه في مسجد على صورة البطاله والذليل والسيبه
 او على صورة الاستمتاع بها منه مادون الوطى في الزرع فانكر عليها
 منكر وقال يوجب عزرها لذلك وبالله في انكار ذلك جلد
 فانكره او قتل ما ذكر من وجوب الاتكار في ذلك صحيح

في وقت يحسب على مالكها حفظها ثم ان صاحب الزرع طردها منه واراد
 قصتها وعطها الى طهور مالكها فشرقت الدابة وودعها عليه
 بعض الناس فقبضها صاحب الزرع وصارت تحت يده ثم انما سرت
 ايضا فقبضها ليقبضها فتمتحت مكانا فانكسرت بعض قوائمها فهدل
 يعضها صاحب الزرع الميرد حفظها الطاردها من زرعها وتخص
 بالضمان او يشارك فيه الذي رد الدابة المذكور عليه ام لا
 ضمان على واحد منهما يتبينوا ذلك ما شافيا لا زلتم اهله كسلف
 المسطلات **الجواب** ولله المولى المصطفى
 ان الدابة المذكور في السؤال مضى على كل منهما الذي لم يأت
 يدها والصوت هتف وكذا قرار الضمان على صاحب الزرع لكونه ليس
 واقع تحت يده وكلهم الامم في ما يتلفه البهائم والاعوان
 وعسار الروم وحكمه وان تخرج من دابة فسيب من زرع
 فوق قدر الحاجة ومنها اي دخلت في ضمانه فينبغي اذا تضرع ان
 لا يبالغ في ابعادها بل يقتصر على قدر الحاجة وهو القدر الذي لا يملك
 انما تغور منه الى زرعها قاله الموروثي انتهى وبه يعلم ان زرع
 ولله الحكيم وتعالى عليه **باب التغير** **مسئله** من جلد
 خلا بقره اجنيه في مسجد على صورة البطاله والذليل والسيبه
 او على صورة الاستمتاع بها منه مادون الوطى في الزرع فانكر عليها
 منكر وقال يوجب عزرها لذلك وبالله في انكار ذلك جلد
 فانكره او قتل ما ذكر من وجوب الاتكار في ذلك صحيح

ن
الزوج

اعني انما كثر في شرح عبد السلام في مسمى افراد ذلك بل هو
رايد علم ما ذكره ويستنتج منه كلامهم لثبوت التعريف بما قاله
مع الحد والكفاية ونظيرها قاله الشيخ عبد السلام ايضا ما
قاله الاصحاب من وجوب التعريف بالكفاية على جامع في بيان
رمضان كما نقله ابو علي مخنف في شرح السنه عن اجماع الامم
لان الكفاية في جماع رمضان بخصوص تونه جماعا والتعريف بالجموع
حرمة الشهر ويؤكد جيل ان التعريف في صورة السؤال اولي منه
في خصوص ابن عبد السلام وانما كافي في اوجه وكيفية بيان وبما علم
باب السير في بيان انزال السلام في
جب على الرسول صلى الله عليه وآله في كفاية التماس اتم اليك الا بالتميز كافي
العياب **الحال** ولله الحق بذكر الاصابه الطوبى
لايك التلخيص الا بالتميز كما جزم به الامام المرحوم عليه السلام بقوله في التلخيص
فقد قيد بذلك في الخادم وعبارة الروضة حيث قال قوله
ويشترى ان يرسل رسوله الى مغارب عنه ويذكر للرسول ان يبلغه
فانه امانه ويكفي الامانة انتهى وهذا اذا اكل فانه عامور
باد الامانة والا فلا يكفى انتهى وكيفية كافي **باب**
الحزبية **مسئلة** هل يحكم على الذي عض ناه عسا
المسي كاهل الحيلة فان اعلانية واريد هدمه او اراد ان يسير
الى الدار الحريم والمسلمين فذلك من ذلك ويصح بيعها بما يبيع بيع الحلال
جنازة توجب العضاض ام لا يبيع البيع لعدم ملكه العلو وما

الحمد لله

المراد بالجلد هو الخو رام السكة فتوما ما جوري **الجواب** اني لم
 اقف على نص صحيح في المسألة خصوصاً عزان الذي يقتضيه كلامهم ان
 المسح كغيره بما ذكر قال **العلامة** ولو رفع بناء على المسح فإراد المسح
 ان يرفع بناء عليه لم يوجب عدم بناءه لذلك فلو تاجر فلم يفيض حتى يرفع
 المسح داره على ان قال **ابن الصلاح** الطاهر انه لا يسقط حتى ينفض
 بذلك وهو كما لو رفع بناءه فحكم عالم بنفضه بفاعه لمسا هذا صحيح
 او يسقط حتى ينفض او لا قال **ابن ابي اوفى** وحاشيه الكلف يظهر
 تحريمه على وجهين بما اذا باع المستعمر بناءه على الارض للمستعمر
 بعد بيع العبد وفي ذلك جهان واما الجدل فيظهر ان مراده بها
 طرق من البلد يعني الخو في عرف الناس وليس جاء في هذا العلم
باب الصبر والذباح مس **مسألة** اصله
 العلم ونوع به الممنوع لقطع الذبح بعض الخلقوم والمرك في
 عن المدح ثم ردها فقطع ما في الخلقوم والمرك هذا يدل على
 ام لا **الجواب** ولعله الموقوف لاصحاب الصواب
قال ليرتفع في العود وث شرط ان لا يرفع بين في انما الذبح
 فان رفعها قبل ان يقطع الخلقوم والمرك ثم لم يقطعها لم يخل
 وقال في الرضخ لو ترك من الخلقوم شيئاً يسيراً فهو ميتة وكذا
 لو اكل من الخلقوم المذبح فقطع المذبح فميتة انتهى فافهم
 انه اذا عاذه فقطع الباقي قبل ان ياكل الحيوان الى حركة المذبح انه
 يحل **قال** السيد الفقيه عبد الله بن عبد الرحمن فضل الله

واعلم

هذا هو الوجه في المسألة وهو ان يرفع بناءه على الارض للمستعمر بعد بيع العبد وفي ذلك جهان واما الجدل في يظهر ان مراده بها طرق من البلد يعني الخو في عرف الناس وليس جاء في هذا العلم

واعلم ان القاصي ابرهم و **مسألة** في فعل الناس في الخو وهو انهم
 اللب له البعر مثلاً ففقه الشق في نفس الخلقوم والمرك فقطع
 ما انضج من الشق منها الى اخرها ثم يرف الشق الى الشق الاخر
 الذي هو مصل الشق الذي هو غير مجزوء فيقطعه بعد ذلك
 ولو كان رفع اليد غير ممكن فلهذا البصر وهو في العرف بعد ذلك وهو
 الاصل للناس وهو العمد ان **ابن ابي اوفى** **مسألة** ان قال
 السيد الشريف الشهودي رحمه الله في قفا **مسألة** ان قال
مسألة في ان قال **مسألة** ما فيكم من الخلقوم في ذابح
 قطع غالب الخلقوم ولحققت الشق فقطعت ما في الخلقوم
 والغاصبه طولاً فاشرك الخلقوم والغاصبه فلهذا في ذكاه
مسألة **الجواب** ولعله الموقوف للصواب ان
 الغاصبه من الخلقوم وما هي منه الا بمنزلة الخشعة من الذرفاة اوقع
 الذبح فيها وقطعها الذابح وتعي بعضها مدور مع الاسر كان
 ذكاه ذكاه صحيح والحيوان الميت كذلك جلال اكله على ما يقتضيه
 عبارات الاصحاب **مسألة** ولعله في ان قال **مسألة**
مسألة ان روي عن رجل اشترى كوا في بدنتي وصحوا بها
 هل يحل ياكل من عن ابن يونس في شق الوجير يعني ام لا
الجواب ان الذي يظهر من كلامهم عدم اخرا المص
 يد شتر عن رجل اشترى رجلاً اقتضاراً على ما روي به الخبر وكذا لا
 يحل يشرك رجلان في شاتير للنفس بينهما وما حكى عن ابن

مسألة في قطع لسان بقرة مثلاً ففقهها المالك صحيح في السنن
 لا يدخل حتى ماتت هل يصح لارثتها فقطعها
 لو يجرها المالك حتى تتركها المالك حتى السنف
 الحرام يرضها في المالك المارح جمع معها الا في اللوح
 في المسألة في المالك المارح جمع معها الا في اللوح

هذا هو الوجه في المسألة وهو ان يرفع بناءه على الارض للمستعمر بعد بيع العبد وفي ذلك جهان واما الجدل في يظهر ان مراده بها طرق من البلد يعني الخو في عرف الناس وليس جاء في هذا العلم

قول من هذا القيل جلت هذه اصحبه من غير تقدم التزام انتهى وقضية
 منع الاكل لكن الامام قال اما اذا قال **جولت هذه الشاة اصحبه**
 فليست هذه مذمومة اذ لم يقدم تذرفه على الاكل **قال** ان قلنا
 جلت الاكل من المذكور في حوار الاكل من المعينه من غير حرج
 وحيث ان الاصح جواز الاكل انتهى وكلام جماعة من الاحكام انها
 كالمنطوق بها جزمه اذ التذرف بل اشار الغوالي الى البقايها في ملكه خلا
 المذكور المعينه ثم قضيه كلام الشافعي في الام ان قوله جولتها
 اصحبه يلحقها بالمذكور فانه **قال** واذا وجب الرجل الشاة
 اصحبه واجارها ان يقول هذه اصحبه ليس شراها واليه ان
 يصحها بالصحيبان فاذا اوجها لم يملكه ان يبدلها بخير ولا يشرها
 فلو ابدلها قدح كان عليه ان يعود فيبدل كذا ولي ولم يكن له
 ان يملكها انتهى وهو يوجب كلام الرافعي انتهى **ولكنه** **قال** ان
باب المسابقة مسله ما نقول في الصيد
 المعروف هل يندب تعلمه كالمري بالقوس اذ قصد به الاستعداد للصيد
 وهذا البندق المذكور هو المذكور في الصيد والذباح والمناف
 افتيا ما جازي **الجواب** نعم يندب تعلم البندق المعروف
 وما شارب من اكله القني اذ افض به التاهل للجهاد والكال
 هذه **واعاقل** اروضه ولا يجوز عتد المسابقة على ما لا ينعى
 اكر كالعب بالسنطرنج والكام والصوبجان وفي البنادق والبلات
 وسائر انواع اللعب انتهى **قال** الركني في الخادم قد ناعه
 في الهام

هذا هو الصحيح في المسابقة وهو ان يندب تعلمه كالمري بالقوس اذ قصد به الاستعداد للصيد والذباح والمناف



في الهام بعطفه الجلاهق على البنادق مع انه هو وليس كما قال
 بل في البندق مشلتات الرمي به الى حفرة ونحوها وهو المراد في
 البنادق وقد صرح به الرامي في الاستدكار وقال ان جوله بعض
 حرم ولا فعله مباح والثاني الرمي عن قوسه وهو قوس الجلاهق
 وهو المراد بالثاني وجرم الرافعي فيه بالجمع **وقال** ان الرافعي
 لا خلاف فيه وهو عجيب **والمراد** في الخاوي بل قضيه
 كلامه لا خلاف فيه فانه **قال** واما الضد في السهام فبها
 كبريل **قال** فارق بين صاحبه كحارب ومقابل الاحجار وقسي البندق
 واختلف اصحابنا فيما لا يفرق بين صاحبه من السوف والاعمال
 والاخذ على وجهين هذا كلامه وما جزم به في قوس البندق
 هو المختار خلافا لما حرم به الرافعي انتهى كلام الخادم وهو **فقه**
 حسن واما الرمي بالبندق المذكور في نحو الصيد فقد افنى لان
 النور كجواز **قال** لانه طريق الى اخطيان ولا صطباذ مباح
 وافنى ابن عبد السلام في قوله **وقال** ان الرافعي لا يكره الرمي
 بالجلاهق لان فيه تعريض الحيوان للمهلك صريح به في الاخطاير
 ونقله الركني في الماورد في ايضا وظاهر كلامه في شرحه
 جواز الرمي الطيور الكبار التي لا يقتلها البندق غالبا كالاور
 والكر الكون الصغار كالحمام والعصافير ونحوها انتهى **قال**
 الاذرع في هذا اما الاستدكار لانه يقتله لا محالة او غالبا كما هو
 مشاهد اي ويكره قتل الحيوان عشائنه وفيه المعصود ان لا يفر

وكذا يعلم ان العلم **باب** **الندب** **مسألة**
 ما يقولون فيما اذا يبرز زيد لم يجمع ما جرى الارث اليه من ابيه بكر
 من جهة المدونة بخلاف قوله فانه يرد فله يكون من جهة المدونة
 او لا يتناول النذر المورث لان الارث انما جري اليه الاصول فقط
 وهذا لا يتعلق دين الميت بالتمتع اكا دة افتق ما جري من **الجواب**
 وليس التوقف للوطى **مسألة** ان يكن على النذر المذكور حال النذر طلع
 فلا شذوذ في قوله في النذر المذكور وان حدث بعد النذر المذكور فان
 اراد المأذون به من المذكور الاصول فقط او اراد ما ملكه بالارث
 مثلا لم يرد ما حدث من النذر وان اراد الناذر بلفظه المذكور فاضل
 اليه بسبب الارث دخل النذر الحادث لشيء النذر وان لم يعلم الناذر
 ان نذر في محل التوقف والافق دخول النذر الحادث في النذر
 المذكور والصورة هنا فان طهر سدر لم يرد بقل فافيدوا به **مسألة**
 وتعالى العلم **مسألة** رجل نذر لا عزى لشيء حدث له من
 مال مرجعه معروفة ثم نذر به لا في ذلك فليصح النذر اذا حدث المال
 المدونة وهل لو ادخل المدونة في النذر المذكور قبل حدوث المال المأذون
 ام لا **الجواب** **مسألة** وليس التوقف للوطى اذا حصل النذر
 المذكور المذكور قد حدث المال المدونة لشيء النذر المذكور كما لو قال
 لثلاثة فلان نذر كل من هذه العتق فانهم يتكون فيها بالسوية بل لا
 وهذا اذا قلنا بصحة النذر في النذر المأذون كما هو الذي يظهر من جهة
 في مثل صورة السواك **مسألة** واما المدونة **مسألة** ذكر السائل
 وفيه نقلا

من نذر لا عزى

وقفة انه نذر فلا اثر له ولعلم **مسألة** ما تقولون
 ضحككم فممن نذر لا عزى مع حاه المدونة في ملكه المذكور
 له ملكا تاما وينقل بعينه كورثة كالعزى او ينقل الى الناذر ثم يورثه
 ولو قال **مسألة** من نذر نذر كذا كذا الا ان احتاجه فله الحاجة
 حدوثه بانه علم ما الناذر عليه حال تعليقه من نذر فقر **مسألة**
 ونوة نذر لا عزى افتق ما جري من **الجواب** **مسألة** نعم ملكه
 المدونة ملكا تاما وينقل بعينه كورثة كافي العزى او اما اذا قال
 من نذر نذر كذا كذا الا ان احتاجه فله **مسألة** ان الناذر المذكور
 لا يخلو احوال نذره من ان يكون غير متصفا بصحة الحاجة او يكون
 بها فان كان غير متصفا بالحاجة صح كشرط النذر وان احتاج بعد ذلك
 شي عليه ان مات ولم يخج فله المدونة له المال المدونة وقد
 انما في الروضة **مسألة** لفظ الحاجة في باب الاعتكاف
 والظاهر حمل ما اطلقاه على مرثى له الركن اعتكافا فصولا **مسألة** فيما
 لو اوصى او وقف على المحتاج حثت قالوا المحتاج مرثى له الركن والظاهر
 ان المراد من مرثى له الركن الفقير الابغية الاصناف بقرينة لفظ الحاجة
 واما اذا كان الناذر متصفا بصحة الحاجة حال نذره فصحيح ان يرجع
 ونقول **مسألة** فان لم يكن مراجعة او لم يرد شيئا فالظاهر ان
 النذر والصورة هنا **مسألة** وتعالى العلم **مسألة** امره
 صحيحة الغنل والنذر نذر لا اولاد ابنا وهو في بصيغة منى ملك
 ما لا امر تركه عقارا او منفوقا فقد نذر به او فهو نذر لا اولاد

من نذر لا عزى

مسألة إذا تكرر المذنب في عدة أوقات من غير أن يتركها
 لم يتركها ولو كان في وقت واحد لم يتركها ولو كان في وقت واحد لم يتركها
 المذنب في وقت واحد لم يتركها ولو كان في وقت واحد لم يتركها
 المذنب في وقت واحد لم يتركها ولو كان في وقت واحد لم يتركها

وعظيم أودت لهم بما تترته ثم بعد ذلك يذرف بماء كل أولادها
 أربعة غير الأول المذكور أعلاه على أحد الصيغتين المذكورتين ثم
 مات ابنها أبو الأولاد المذكورين وأما **أنه لم يرح في حياته مع**
الاستطاعة والقدرة ولكنه قد فرج الحرج والهم وأقضى ما من
 به عنه والرفها منه الحاج بوجه **شرح** في مذهب المذنبين الأولاد
 المذكورين أو شاركهم فيها أو أدها الأربعة أو يخص المذكورين فإن
 قلتم بالتشاكركه فليكن صغرها إذا كان أولادها تسعة أو ثمانية أو
الجواب ولله الوقوف بكم لأصياء الصواب نعم ينفق المذنب
 المذكورين من الناحية المذكورة في السؤال حيث كانت مطلقا أو كان
 في كنفه أو وضعه للإمام أسبق للميرى رحمه الله تعالى لفظه وإن تدر
 عن عيت كشفا مرض لم يدر غفقه لقدم زيد انفق المذنبان فإن
 حصلوا يعني الشفاء والقنوم معا وقع بينهما **الشيء** كماله في
شرح على أن المذكورين قد انقلبت أرواحهم وقاوى العامر عن
 العبادي والذين فيها أنه إن المذنب الماتى موقوف فان شفا
 المريض قبل القنوم أو بعث أو معه بأن أنه لم ينفق يعني المذنب
 الثاني والعكس حتى الغنى عن الأول وإن مات انفق واعتق
 العبد عنه وكذا ذكر المغير انتهى على نقل الثاني يقتصر المحدث
 العابد فهو المعنى إذا انقضى ذلك وعلم فعدى أنه كمال
 أن تقاس صور السؤال بالصورة المذكورة المنقول عن العبد
 حتى إذا وجد شرط المذنب الأول وقع عنه واخص بالمذنبين أولاد

الذين

الذين دون أولاد الناحية المذكورة إذا قلنا يصح المذنب للاخفاء دون
 الأولاد وعكسه كما صرح به بعض الأئمة وهو الظاهر وكذا أن
 يشترك الجميع في ذلك على عدد رؤسهم فيكون لأولاد الأربعة تسعة
 المذكورين ولأولاد الناحية الأربعة تسعة رؤسهم كاشافهم وعليه يوقف
 بين الصورتين بأن المنقول عن الأصحاب كما في أصل الروضة في كتاب التجميع
 أن من تدر الصدوق على عينه زال ملكه عنه لمجرد ذلك ولا يحتاج مع
 ذلك إلى أحداث تصدقه ومع ذلك لو تلف وجهه أو أبله لبقينه
 على شفاقة عن جميعه المذنب خلاف غير العبد لا يقال فيه بذكر صور
 السؤال فلم يرد فيها القول بالاشتراك لأوجه واحد الذرك
 على الاختلاف لأنه ملك كل منها جميع المذكورين عند وجود الشرط وهو
 فيضاريان فيه كما لو أوصى بعين لزيد أو وصى بالعزة أحدا أو جماعة
 فأنه يشتركون فيه على عدد رؤسهم كما صرح به الأوصياء في كتاب الوصية
 في الكلام على الرجوع في الوصية ولو تدر بعين جماعة اشتروا بها بالسوية
 فلا شك وهذا هو الذي يظهر **شرح** على احتمال الثاني وتتراى
 وأما هذه ولله العلم **مسألة** في إلهاء مروج حديث
 الأولاد زوجها بما تترته من رؤسها المذكورين نوع من الأموال وإن
 أديت تترته ثم تدر أولاده المذكورين لها ثم ماتت يوم لم يمت حياتها
 ثم بعد ذلك مرض والدوم ومات قبلهم نذرهم لها أولاداً فإن قلتم
 نعم فليكن نص المذنب المات في حلال وجهها أو دخل فيه ما حصل من وجه
 الأرض أو ثوبا ما جاوز به **الجواب** ولله الوقوف للصواب

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written on aged, yellowed paper.

١٠٠ - ١٠٠ - ١٠٠ - ١٠٠ - ١٠٠

119

الامور

ونحن وليس معه نياحه من قاض او سلطان هل يعرف كل شيء في مصرفه وبيع
الضمان او الامتياز من قاض او سلطان هل يعرف كل شيء في مصرفه وبيع
الجواب وله الحق في التصرف اذا ثبت موجب الفسخ بل وجب للزوج
وانتقلت به لعدم حاكم او حكم لم يجر او يجر عن الرفع نفذ ظاهر او باطنا
وجود الحاكم فيما دون من نافذ القصر كالحاكم بالبلد فلا يجوز لها الاستقلال
بالفسخ العذر على الوصول اليه بخلاف ما اذا كان فوق من نافذ
القصر فيجوز لها ذلك كما هو ظاهر كلام الاصحاب **واذا اتفق الزوجان**
مما لا يوجب على روجت نياحه من الزوج او العاقل لم يضر والا غير
قول السائد في فقهنا وهو ان الزوجان لم يضر لغيره عند امتناع
الراهن الا اذا ذكره في كواب **ان** اذا اطلب المهرين بعد
الحلول اجبر الراهن على الانفا لوسع المهرين او بعضه ان وفاه بالدين
فان لم يبيع بعهده العاقل بعد ثبوت الدين والرهن وعمل الراهن وقا
لوثبت المهرين او واره بدينه رغبه الراهن ولو لم يجد قاضيا
فالعقبه كالحجر وقد ظهر بغير خبيثه فله بيعه بنفسه وانما
السائد في فقهنا وهو ان الزوجين قد وقف ونحوه وليس معه نياحه
ما ذكره في كواب **اختصاص النظر في ذلك** لفاضي الامين
فدفع اليه ان وجد فان لم يوجد بشرطه فله التفرغ في ذلك وهو
ما جاز ان يشاكه فقد قال الشيخ عرابي بن عبد السلام اذا حار
المفوض في مال المصالح وظفره احد يعرف المصارف فله احده
فيها كما يصرفه الامام العادل وهو ما جاز على ذلك **قال** والظاهر

وجوبه

وجوبه وسئل الامام ابو عمر وابن الصلاح رحمهما الله عن رجل عتق
وليس يوتي حقه من ثمنه ولا ويرى للثمن مال الوضوء الى ذلك لا يجوز
ضاعده **فاجاب** بانه يجوز واكابر هذه وله
النظر في حاله امر وله النظر في حاله **قال** الاذرى وعاقا
ابن الصلاح حسن **وقال** الاذرى في القاييس بخلاف صاحب النعمان
حكاة عن بعض الاصحاب قاسا على اوقاف المشاهدة اذا لم يكن لها نظير
فانه يجوز لصاحب الموضع صرفها في مصارفها انتهى **وقال** صاحب النعمان
اذا لم يكن للطفل في وجهه حاكم حابر وجب على المالك النظر في حاله
وحفظه انتهى **وقال** صاحب كرام الله بالصواب واليه المرجع والمآب
مسند في متولي عقود الانكحة هل يتولى سماع البينة على العقد
والكفاه وموت الزوج المعنى بطلان العقد والاذن ام يخص بالرفع الى
الحاكم فان قلنا نعم يخص بالرفع الى الحاكم بهذا يحمى الجذ في ذلك
او في شيء دون شيء فان لم يكن حاكم اهل حوز التحكيم ام لا بعد ارضا من
الخصوم واذا اضا في الزوجان على الكفاه فهل يتولى ذلك ام لا اجيب
رفع ائمة فكل واعلا كلمته وفيه ائمة في مدرك ولا بد من المسلمين **الجواب**
ليس لمتولي عقود الانكحة احضار الخصم وسماع البينة عليه عند امتناعه
واختفائه ونحوه وهو الظاهر المفهوم من كلام الاصحاب لان احضار الخصم
والامم الخروج عن الحقوق وسماع الدعوى والبينة موضع القضاء
وقد عزم في الروضة في القضاء على الغائب بان نصب الشاهد لخص
بالقضاء والحكم في ذلك كالحاكم ولو دعي الى امير او وزير **قال** ابن القبطان

هذا القول العظيم عدم استقامته في حروفه على ما علم من اصل

اختاره النوراني من انه يكتفي بالعدالة ولا يشترط ان يكون صالحا للقضا
 وشروطه السرفه فقد العاص وهذا هو العمد خلا لما يقتضيه اطلاق
 الارشاد انتهى واما الولي الحاضر فلا بد من فقهه مسافه فكل
 كما صرحوا به وهو ظاهر وقد يقول من شرط فقهه القاضي في بعض صور
 واما وجوده والشك فيه فلا يمنع التحكيم كمال وكفه جائز واما العلم
سنة اذا المتحدث على حاضر يملك احضار اهل الحكم برفعهم
 طين رطب ما تحققت له ولا شك ان ذلك قد هو اليوم افتوا بما هو
الجواب والله الموفق للصواب الى ما اعزكم الله من صفه مخصوصه
 والطاهر انه يكتفي بما دل على الطير والبعث فيه على ان صفه كان ثم الاحضار
 حكم الطين قد كان عان قضاة الشلف لكن هو هذا عند اعصار فالوجه
 تركه في الامان لما فيه من فتح باب **مسألة** انها نه ثم كل سراج في
 وجهها انه لا يبعث الطين اصلا وسعيه في العيون وقد احسن في الكلام
 حيث قيد بفتح الطين عا اذا كان العام جاريا به انتهى والله اعلم **مسألة**
 بين المتطهار حيث قلتم بوجوبها فاراد من وجبت عليه ان يرد لها الهد
 تنقلا ولا **الجواب** ان بين المتطهار شرط الحكم فان جعلها
 المدعى كماله والامام يحكم ويحيد فلا يتصور ردّها كما لا يخفى واما ما في قوا
 الشك والتمهيد في وجهها لما يقتضيه حبان القول فيها والرد
 فيما اذا كان الى لطفه ونحوه قلنا انه في التمسك لونه في اكل ولا يوقف
 ال تا هله فاذا بلغ وشد وطلب الدافع تخلفه على نفي العلم بما يرد به او
 قصه او يوحى كان له ذلك ثم ان حلف فذلك وان كل حلف قصه
 والله اعلم

هذا القول العظيم عدم استقامته في حروفه على ما علم من اصل
 الاختاره النوراني من انه يكتفي بالعدالة ولا يشترط ان يكون صالحا للقضا
 وشروطه السرفه فقد العاص وهذا هو العمد خلا لما يقتضيه اطلاق
 الارشاد انتهى واما الولي الحاضر فلا بد من فقهه مسافه فكل
 كما صرحوا به وهو ظاهر وقد يقول من شرط فقهه القاضي في بعض صور
 واما وجوده والشك فيه فلا يمنع التحكيم كمال وكفه جائز واما العلم
سنة اذا المتحدث على حاضر يملك احضار اهل الحكم برفعهم
 طين رطب ما تحققت له ولا شك ان ذلك قد هو اليوم افتوا بما هو
الجواب والله الموفق للصواب الى ما اعزكم الله من صفه مخصوصه
 والطاهر انه يكتفي بما دل على الطير والبعث فيه على ان صفه كان ثم الاحضار
 حكم الطين قد كان عان قضاة الشلف لكن هو هذا عند اعصار فالوجه
 تركه في الامان لما فيه من فتح باب **مسألة** انها نه ثم كل سراج في
 وجهها انه لا يبعث الطين اصلا وسعيه في العيون وقد احسن في الكلام
 حيث قيد بفتح الطين عا اذا كان العام جاريا به انتهى والله اعلم **مسألة**
 بين المتطهار حيث قلتم بوجوبها فاراد من وجبت عليه ان يرد لها الهد
 تنقلا ولا **الجواب** ان بين المتطهار شرط الحكم فان جعلها
 المدعى كماله والامام يحكم ويحيد فلا يتصور ردّها كما لا يخفى واما ما في قوا
 الشك والتمهيد في وجهها لما يقتضيه حبان القول فيها والرد
 فيما اذا كان الى لطفه ونحوه قلنا انه في التمسك لونه في اكل ولا يوقف
 ال تا هله فاذا بلغ وشد وطلب الدافع تخلفه على نفي العلم بما يرد به او
 قصه او يوحى كان له ذلك ثم ان حلف فذلك وان كل حلف قصه
 والله اعلم

استرد المدفع او يرد له فليس مما يخفى فيه ان هذا المنقار حكومه اخرى
 حقيقه بان الدافع يدعي ان القابض قبض على الايت تحت حكم ان هو
 امر او قبض مثله وقت انقار ذلك السبب في كلامه المذكور **قال**
 ولا خلاف في الوجوب او الاستجاب في التحكيم المتطهار به اما هو
 اكله اما الحكم اذا طلبه في لا محاله انتهى قلت **سنة** لكن الحاضر لا يحج
 له التخليف الا اذا ادعى خاصا من استعانة او ابر او نحو ذلك فلا خلاف
 الحاكم فانه كلف الحكم لينا عامه لنفي المسقطات وثبت الحدود اوم
 تنليه اخطا لا يحكم عليه ولانه لا يعلم ما قد يدعيه الحكم عليه من
 المسقطات فكان التميز ضروري للاختصاص في حقه فاذا علمت
 هذا فليطرا ذكر السك كمثلنا ان ثبت كامل دين في تركه ميتة
 فبدعي الوتره انه استوفاد نداد ابرامه ويطلبون عليه فثبت ان حلف
 سني وان كملت التحكيم عليهم وقد يقع بذلك الفرق بينه وبينها
 وصحة السواب ونظايرها والله اعلم **سنة** فما اذا
 والى السلطان فبقيا في عقود الانحج وعرها بغيره كصحة واجمالا وحج
 الزه اقرها السلطان المذكور هل سئل هذا الصفة والولاية المذكور
الجواب والله الموفق للصواب
 لا يعمل الفقيه المذكور من الولاية المذكور **سنة** موضع التولية بل هو
 على الولاية الخاصة او العامة فقد ذكر الاليم رحمه الله ان القضاء
 ونواب القاضي لا يعملون بموت الامام وانزاله لشدة الضرر بتعطيل
 الخراب وان ما عتقد به الامام اما هو لغريم وهم المشركون فلا يبطل موته

ضروري

34

الماء والورد

ان تصدق عليه ومنه
 دفع ضرر عنه كان على
 شهادته الاصيل الذي
 صحنه بصفته بالآذا
 او لا يراو كذا
 لوزي ووده او
 والدهم تقبل على
 الصحيح نعم
 لودعي السلطان
 عما شحظ مال البيت
 املا فشهد له
 به اصله او فوي
 فثبت في قوله طام
 ما وري لعوم انما
 مدعيه ولا تقبل
 شهادة الوارث
 ورثه ولا الغرم كما
 ليس ولا للنظر كما
 لمجور عليه العرا
 وتقبل شهادته
 الحرة المورث
 قبل الحرة

شهاد احد الوجود لا يوجب عليه لان اكمال عينها عود بطا و نزول
الاشياء قبلها ولا ينظر الى كماله في البعد بل يدور في كماله لان الاعداد
لا يقدم على ابطاله نعم ان الال على انما كثرته قد يورد حوص

و داشتند و الدوخیل بما ادا

فقها

في ليلة التاسع والعشرين هاجت نبتك كظهور عدو الله اولاد
 وهدل على علم بالاربع وظهر لوجه الغريم لم يرم اخاه بدين ولو
 فعلمه نذل يعني من لم يرم بتحقيقه افترى ما جرت **الحجرات**
 من جليل سوا كان الاصل جلاله رمضان ام جليل كغير
 فلو كان لا بد من جليل ولو في قال اذنا او هلال رمضان وكذا سوا
 اوت المسافر ام جرت واما قول الفقيه لان يرد في المعارك
 وهل يقوم الفقيه بل مقام القاضي وكيف صور الزام العامة
 حكم الاهداء الى قوله اولاد من تلفظه بالحكم فالحق ان
 اثبات ذلك عند القاضي كاف في بطلان دعواه الناس فلا يثبت صحة
 عموم الناس الا ان يتصل بالحكم وذلك يعلم انه ليس للفقيه المدعي
 الشهاد لان مصيب سماع الشهاد مختص بالقضاء كما هو به في الوجه
 في القضاء الغائب فلو وجه لاقوله البينة عند من ليس اهلا لسماعها
 وليس من ذلك الحكم فيما ذكر السائل وفيه للجمهور والاهل في ذلك كالا
 ولا يجوز الاهداء الحكم في الاهداء لان شرط الحكم في الخصم كالاختصاص
 وطهقه هنا التولية من ذي الشئوك وحيد شمع البينة وحكم كالقاضي
 وقوله وفيه لعل وهل يقبل الشهاد على الشهاد فيما دون متواف
 العدوى ولو حكم الحكم فاجواب انها لا تقبل فيما دون متواف العدوى
 بخلاف الكتاب بالحكم يجوز ووجه الغيب لان الحكم قد تم وليس له سوا الاستيعاب

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

الصوم أو قضاء كلامهم في غيم وفي علم ما قرأناه وقوله وهل على
 من أجرا أو به إلا الفرق بينهما فاجاب **ان** لم يجد في ذلك نقلا
 صحاحا غير ان المفهوم من كلام من وقف على كلامه من اللام في ذلك
 عدم الوجوب وهو الظاهر ثم لايت بعد شيبه ان الامام محمد
 افتى في ذلك بعدم الوجوب ثم قال **يقولون** لا يجاب به لم يكن
 احاطا للصوم وهل هو اذا لم يجب بدينه من وقوله وقوله
 ولو اجاز شد لا ربه من حيث به لفسقه الافرقة فالجواب ان ذلك
 كلام غير محرم وقوله وقوله وهل على اجرا أو به الافرقة
 فالجواب **انما** الراي قد قدمنا وجوب الاداء على عبد الله عليه السلام
 الغنية وامان به فلا والله كما قال العالم **مسألة** ما قولكم
 في قوله علم في حله هلك وخلف زوجه واسم فادعى ابن العم
 الزوج عينا في يدها ان اسمها الهالك خلفنا تركه واعلم بدين
 ندين فادعت الزوجة الزوج المذكور فقهرها بالعزم المذكور
 واقامت ندين بمن فاقام ابن العم بينه افران الزوج المذكور
 مقف بآنها اشترت العزم من الزوج المذكور وان لم يستقامو ثم
 قال نعم بينه الاقرار بالاشتر المذکور او لا تقع ولا تأثير لها حتى
 يصح المدعى كالبينة تنقل من جهة لفرقة او لا تقع والثاني بينه
 وبين اقرار الزوج فيحكم بالعزم للزوج المذكور اجبوا اقرار المدعى
الجواب قوله المدعى بكونه لاصبا الصواب **الظاهر**
 من كلام الاححاب سماع بينه الاقرار بالاشتر المذکور وقوله العزم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom there is no prophet).

اذا اتاني بين يديها ويرى المدعي كلفني بالحق والكال هو
 شجرة وتعارككم **مسألة** لو ما تخضات الى واحد
 واصابه احدها فاختلغا فكل واحد يقول انما الاخر اصابه
 انت ليس مني والاخر يقول مثلكوا دعوت الاخر غير صادق
 واحدهما معاني نعم انت الذي لست اصبتي انما طابني رسول
 هل يصح شهادته لا خروا كال هه ام لا وقد ريت في فواك النجوى
 كلاما فيه ايضاح فتونا ما جويس **الحواب** انه اذا ادعى
 على احدها دعوى محرمة وشهد عليه الاخر قبلت كما اقتضاه كلامهم
 في الاخلاء والى الله والى الله **باب**
الدعوى والبيان **مسألة** ما يكون في رجل وزوجه
 معا مال عقار شي لها وشي له ولا احدهما يتر غلبة يد كل طان
 عما با در بينهما كاهو حالي العان في هذه الاغصا ووجد في
 الفراق بينهما فادعت عليه لزوج حبه مما اتممت يد عليه من
 وعرضها وادعى هو انه اقتضاها شي من ذلك وشي اخر عليها في حال ويرا
 وانكرت ذلك هل يعقل قوله ام لا فتى ما جويس **الحواب**
 والله اعلم **باب** **الاصبا** **الاصبا** ان الالبه هم لشعار قالوا لو
 اختلف الزوجان او ورثتهما او احدهما وارث الاخر في ثبات
 سكه ماله والمراد ان تكون اليد على اللاتات لها ولا يثبت في
 حلف عليه ماله فان حلف كل منهما لاه جعل بينهما وان كان
 لاحدهما يثبت فض له بها وان كانت اليد عليه لاحدهما حشا
 او كما

ربه اذا ادعى صفة الاقدام انه انفق عليهم ما طاب جوارحهم من نفقة ونحوه وغير ذلك مما يباح لهم من الثمن
 حيثما يوجد له من ثمنه في الغرض ليعرف انهم قد اقاموا له ما لا ينفك عنهم من نفقة ونحوه وغير ذلك مما يباح لهم من الثمن
 ما جويس الحواشى القول قول المدعي انما هو الذي اصابه من ثمنه في الغرض ليعرف انهم قد اقاموا له ما لا ينفك عنهم من نفقة ونحوه وغير ذلك مما يباح لهم من الثمن

او كما كان له كان في ملكه وصديق عليه ولو صلح الا بالاحدها
 كالسيف والمظفة لرجل الحل للمراه فانه باي فيه ما ذكر انتهى
 ادعيت ذلك علمت حكم صوت السوء وهو انه ان كان دعوى
 الزوج على الزوج المدعى دعوى محرمة بان ما اتممت يد عليه من
 اخله مثلا مشوكا بينهما وبينه وان حقا فيه كذا باق يتر ثلثة اليها
 فان عرق يدك لكن قال قد وصل اليها قد حقا بها نحو القسمة
 عدم ما يدعيه فتخلف له على نفسه وهو لم يحلف عليه فان حلف كل منهما
 جعل بينهما فان كان لاحدهما يثبت فض له ولكنه كما في كلامهم
مسألة ما تقولون فيما اذا قامت بينه ان ربه لا ينفك عن
 ارض الغرس والاراعه على عان اهل خمر موت وانما يدعى وحال
 الاستفاد من يد المدعى لا بد ان تقول البينة انه استغناها من يد
 ملكه وهل يكون استغناء من يد او ارضه باليد والملك حتى لا يعقل
 دعواه بكونه ان الارض المذكورة تمتد ولا يثبت بذلك افتى ما جويس
الحواب والله اعلم **باب** **الاصبا** **الاصبا** ان الالبه هم لشعار قالوا لو
 قالوا ان يتر يد دعوى لشري من غير ذي اليد ان يقول المدعى اشترى
 منه وهي ملكه او شتمها منه او سلمها الى كاشتهان في شوط ان يقول
 الشاهد اشترىها من فلان وهو يملكه او اشترىها او سلمها اليه
 او يدعى الشراء في اليد فلا يثبت فيها ذلك وكذلك تقول
 في دعوى الاستفاد من غير ذي اليد بشرط فيها ذلك ايضا ويكون
 في ذلك قوله وعلى بشرط في دعواه لذلك ذكر الملقى بعد اقران المذكور

في دعوى الاستفاد من غير ذي اليد بشرط فيها ذلك ايضا ويكون في ذلك قوله وعلى بشرط في دعواه لذلك ذكر الملقى بعد اقران المذكور

فابده لو خرج اجنى احمه معينه وانفق الج والالجهر رخصن الاكثر من قيمتها وفيه الج وحل الجهر في
 رخصه الج وهذا جازي في كل من دخل سائر السائر يعبر عنه لم ينفك الج من ثمنه في الغرض ليعرف انهم قد اقاموا له ما لا ينفك عنهم من نفقة ونحوه وغير ذلك مما يباح لهم من الثمن
 وقال في الغضب ان من عصب منقول ما صار متبليا ثم ينفك بغيره فيه المقهور ان كان اكثر من ثمنه في الغرض ليعرف انهم قد اقاموا له ما لا ينفك عنهم من نفقة ونحوه وغير ذلك مما يباح لهم من الثمن
 ويعلم ان المشاه منقول منه والى الله

وهذا كله جار على تحويل هذه المعاملة وهو صريح في
ايضا فيما اذا كان الغراس طارحا الارض على انه لا يبعد فيها
اذا كان الغراس من العامل احدا من القول بحوار الخاضع كما
بعض الامور الماخزين وعلى ذلك العمل كحرف وعرضا والمذهب المنع
مطلقا وعلى المذهب ان كان الغراس من ملك الارض فهو باق على ملكه
وجميعه له وعلى العامل ان يحمله في ذلك وان كان الغراس من العامل
فهو باق على ملكه ايضا وعلى ملك الارض ان يحتملها فيما مضى ثم لما ملك
الارض في هذه الحال كالتكليفه نقل هذا الغراس ان تنقص منه
بالقول وان نقصت به ان ينقل بحال لا ذلك بل بحزم ملك الارض في ذلك
تخبر المعر اذا رجع وللهما انوار اعلم **مسئله**
لو طلق الزوجه او ماتت وعليها كنس ونحوها فادعائها الروح لم
تتم نكح في الحال ليس لها نس قبل نقل قول ام لا وكذا كونه
ادعائها ابوها وانكر الزوج ولم تقب **الجواب** القول
في اكل المذكور ونحوها قول الزوج ثم وارتبها لانه في غيرها وعلى
المدعي النس والصرف هذه وكيفية كانه في حاله اعلم **مسئله**
ما تقولون عما سئل عن موسى بن الربيع كلفه نكح به ام وهو
سوال عن رجل توفي وخلف زوجه واولاد اذ طلبت للزوجه
ارثها من زوجها فادعى بعض الورثة ان زوجها طلقها واقام شاهدا
على ان زوجها باه طلقها فهل تقبل شهادته الشاهد وكلف مع
شاهدين على ذلك اولا فاجاب **لا** يثبت الطلاق بذلك
والاعلم

والاعلم والمقصود هنا بفهم الارث وان كان الطلاق لا يثبت
للاشهادين وفي اول ادب القضا للفرق ان امره ادعت ان
فلا ماتت زوجها وان ماتت وطلبت اثبات العقد لاجل الارث
واقامت بينه شاهدا واحدا ان لها الحلف معه ونسب لها الميراث
استلزم لان المقصود المال فمسئله اعلم مسئله الامام موسى
مثله او سها في اقوتها ما يجوز **الجواب** ولله الحق
بكره الصواب نعم تقبل الشهاده على اقرار الزوج ما اطلق
في حال حي للزوجه المذكور ونسب لها ذلك بالشاهد واليمين
كما افترق بعض الامم العبريين وقد نقل الشيخان عن جرح الاسلم القول
ما يوافق ذلك واقراءه عليه واعتمد جماعة من المتأخرين منهم الشرف
الغوي في ادب القضا كما نقله عنه الفقيه ان يدعي طلاق وان يبيع
في ذلك اخرون ولعل الشيخ موسى رحمه الله من القائلين بانه
القول في متابعيه والا فله وجه الاما ذكره وهذه الشهاده وان
كانت في غير المقصود بها المال لم يصرح الشاهد بكون الطلاق
بانه فله يدين بوث القضا العن في حق الزوج اما باقرار المراه
او بحالها لشهادته على نفس الانقضاء واذا لم يقب الشهاده بشيئا
ذكر فعل الزوج الميراث مات وهي في عقد نكاحه او في طلاقه
الرجعي فانها وارثه ولله حياء وتعار اعلم **مسئله** ساقية
بس املك شخص بشيئا من ارضي لغيره وما حدث بينهما من نكاح طلاق فيه
في الارض المجاور لها والعاد ان من طلع ما حدث من الزنا في ساقية

تسقى اراضي له بطرحه في ملك الغير المجاور لها حتى المجاور شتى وهذه
 الساقية فتشبع هذه العانة وتعمل بها **الجواب**
 اد اشاعا في ملك الساقية المذكورة فالقول قول من يجرى مياه
 فيها بيمينه على وجه لانه المصرف فيها وعلى صاحبه اليقنة ولا اثر
 للعادة المتعارفة في السؤال ولله حجة وتعالى عما يشركون
مسئلة في جماعة معينين صور من شركتين في معان ثمانية
 وارضه فافترض ان الارض بينهم فاجعلوا دعوى ان شئ بطريق الشرا
 الصريح من على ربحه بالجلات في قراريط ونصف في وزن مراد
 المعيان اساعش فوزه كل فوزه اربعة عشر ذرا فاعلم العيان
 المذكور بدين مصاحبه وحقوقه وان البايع المذكور يملك او
 تسلمه منه او سلمه الى وان الشرا المذكورين يملكون من ذلك يورق
 فانكروا فاقام بذلك بيمينه فدل شتمه دعواه وبقيت على الصفة المذكورة
 وكلهم له ما يوقف فيها القسمة المذكورة او لا شتمه افتوا بما جاز
الجواب والله الموفق للصواب نعم تسمع الدعوى
 واليمين على الصفة المذكورة وكل معضضاها المدعى المذكور
 القسمة المذكورة والصورة هي وعلى اكمال الصلة ليعاد وشدة بعد
 ثبوت فله منع المعدي المذكور من ذلك فيكون في كتاب الدعوى
 يتعاللوا في ذلك **أمر الصاء** لو قال فخذ الدار في فقهها
 صحت الدعوى ولا شرط ان يقول هي في يده لانه يجوز ان يارعه
 وان لم يدر في يده وللقاضي طلب الجواب وان لم يسأله المدعي العلم
 بما انقض

بانه العرض في كصوات وانشا الدعوى امتن والتمسك بالدعوى
 على اكمالها غير صحيح حتى تدعى على كل منهم بنفسه لانا نقول بل هو صحيح
 على الجماعة المعينة كما صرح به الاجاب واذا ادركهم للقاضي طلب
 احضارهم اجابه والمنع المأخوذ في الدعوى على جماعة من معينين ولا
 شتم للابناء وذلك مما لا يحل به ولله حجة وتعالى عما يشركون
 في شخص اقام بيمينه عادله عند حاكم المستقر املان في غاب وانه تلم
 الميع بشرطه وشتم اكام دعواه وبقيت وحلفه ليدل الاظهار في طلب
 المدعى فراكا ان يشهد له بذلك فاشهد له ووضع خطه ثم يوردك
 جات اخت البايع المذكور وادعت على اخيه البايع انه قد طهر ملكه
 الاملاك التي انبت بها المشتري لدى اكام المذكور وباقواع بارتك
 الاملاك انتقلت منها الى اخيه المذكور المدعي وشتم اكام دعوى اها على
 اخيه البايع المذكور فدل شتمه دعواه اها لان المال قد ثبت
 انتقاله الى المشتري المذكور فليكن حاضرا بالبدل او لا شتمه دعوى اها
 الا على المشتري المستور له فذلك الاملاك لانه في يده حكم الشرا
 والتسلم فلو علم اكام ان كل من البينين المذكورين قد يورق
 الشرايع التامة على يمينه العذر فلو ادعى كل منهما بان ملكه سابق ملك
 الاخر ما حله ولو امتنع اكام من شتمه اخيه فدل على اول الامر صحة
 انتقال اوله سماعها لا يصلح كل ذي حق حقه افتوا بما جاز
الجواب والله الموفق للصواب نعم تسمع الدعوى
 المذكورة في السؤال للاطلاع المذكورة من النادر المذكور على صفة ما

مسألة هل يثبت للمدعي المأخوذ في الدعوى على جماعة من معينين صور من شركتين في معان ثمانية وارضه فافترض ان الارض بينهم فاجعلوا دعوى ان شئ بطريق الشرا الصريح من على ربحه بالجلات في قراريط ونصف في وزن مراد المعيان اساعش فوزه كل فوزه اربعة عشر ذرا فاعلم العيان المذكور بدين مصاحبه وحقوقه وان البايع المذكور يملك او تسلمه منه او سلمه الى وان الشرا المذكورين يملكون من ذلك يورق فانكروا فاقام بذلك بيمينه فدل شتمه دعواه وبقيت على الصفة المذكورة وكلهم له ما يوقف فيها القسمة المذكورة او لا شتمه افتوا بما جاز الجواب والله الموفق للصواب نعم تسمع الدعوى واليمين على الصفة المذكورة وكل معضضاها المدعى المذكور القسمة المذكورة والصورة هي وعلى اكمال الصلة ليعاد وشدة بعد ثبوت فله منع المعدي المذكور من ذلك فيكون في كتاب الدعوى يتعاللوا في ذلك أمر الصاء لو قال فخذ الدار في فقهها صحت الدعوى ولا شرط ان يقول هي في يده لانه يجوز ان يارعه وان لم يدر في يده وللقاضي طلب الجواب وان لم يسأله المدعي العلم بما انقض

ذكر السيد في قوله تعالى غير صحيحي اذا انقلبت الدعوى بالغير على ليست
 الغير المدعى فيه كما هو مخرج في كلام الاصحاب فان ادعت
 بدين على الغير في نفسه كالمشترى المذكور بان اخاها النادر المذكور
 نذر لها مبلغا لا اقل من المذكور وسلمها اليها واقامت بدينه
 فقلت دعواها وبينها والصحة هذه وعليه فتقدم بدينه
 صاحب الدين فانها خرجها على العتد وان لم يكن لاحد فليد
 قد ساقه النادر واذا امتنع احكام اصله لغيره بسماء الحجة لغيره
 وهو ان عمل ولا امر اصله لغيره لغيره بسماء فان كان له في
 الامتناع عذر على بعد في نفسه فلا اثم عليه واذا توقف
 حصول الحق على اداء الشئان عند امره او وزير فعلى العتد له
 اداء الشئان عند فعله في روضه قبل الباب الرابع في الشا
 مع البين في القطة قال ابن حجر ولو ادعى اداء الشئان عند
 امره او وزير قال ابن القطان لا يلزم الا حاشا له وانما لم يعد
 من له اهلية شئ البينه وهو القاضي قال ابن حجر وعنده
 اذا علم انه يصلح الى الحق فقلت قول ابن حجر اصله
 اعلم ان كل كلام الرضا في كتابه في احوال اهل البيت
 في ارض للصدقة ومما علق في يد احمى من ثلثه ثلثه منه وثبت
 يد حاشا له على يد في العلوب المذكور فادعى نائب الصدقة على
 في يد العلوب ان يقر في ارض الصدقة فهذا تسمي هذه الدعوى
 او لا تسمي لكون البين اذ لم يعرف سبها على اربابا وصحت بحق
 اهل البيت



افتونا ما جرت في **الحكم** ولله الحق للصلب اذا لم يعلم
 سب وصع يد صاحب اليد المذكور حمل في صحتها في الله الطاهر
 ولديك انما لو وحدا كنسبه ولم يدركها يدانها لم يهد بها لان
 الطاهر وصحتها في واذ كان الامر كذلك صدق صاحب اليد كنسبه
 واما دعوى نائب الصدقة على صوم ما ذكره السيد في رفع لغيره
 فغير مسموع نعم ان ادعى النائب المذكور حدوث صاحب اليد المذكور
 على علوب موهون في ارض الصدقة المذكور وانما يهدى بدينه
 دعواه وبينه وارثت بها اليد المذكور على عالم بيت حلال في دين
 والله كما ونفا اعلم **مسألة** اذا اتهم شخصا فطلب منه البين
 ودها عليه هل يثبت له الادام **الحكم** ولله الحق في كل
 لاصحاب الصواب انه اذا ادعى عليه دعوى صحيحة مخرج وجب على
 المدعى عليه ان يحلف او يرد فان حلف فذاك وان لم يحلف الدعي
 ليجوز كسائر الدعوى وما يتعلق بالام للشا في من عدم في الرضا
 ان صح في العقل فليعلم موهون في يد المدعى كما هو ظاهر لوسط السور
 والله كما ونفا اعلم **مسألة** نذر لغيره ما يملكه من ماله من يدي
 كالم واغزو النادر كذا الحكم اكلوا التركة من ماله حتى وعى مع صحة
 اليد ثم بعد اذ ان يدعى على التركة لما سطر النذر المذكور من يد
 هذا تسمي دعواه وبينه بعد اعراض ام لا افتونا ما جرت في **الحكم**
 ولله الحق للصلب نعم تسمي دعواه وبينه لما سطر النذر المذكور
 من يد موهون بالترك حال نذره اذا ادعى عدم علمه بالنذر المذكور حال

هذا هو المتن الذي هو في الأصل من كتابه

الكتاب الذي هو في الأصل من كتابه

مسألة هل يشترط البلوغ برحلة امرئ في الوادع في ارضه
او يحكي بكده وهو بالغ قياسا على ما لو ادعى ان تربية اوصى الى غيره
باعتباره كذا فيثبت اوصيه بالمال دون الوصاية كذا قال
كرنا في شرح الارض **الجواب** نعم ثبت البلوغ بالحكم انما
لان المقصود المال والصورة فيه والله اعلم **باب**
القبض **مسألة** ما تقولون في ارض رجل وكل شركا
رجل واحد يتقاسم او تفاوت والنخل انواع هل يحكم على قسمته وحق
تفاوت الخالي بشرط مكان التعديل بالقيمة او الشرط اتحاد
الجنس كافي وقاوت الى شكك فلو اراد الشركا قسمه الارض دون
النخل او بالعكس هل يحكم عليها ام لا فلو كانت الارض لغير النخل
مشاركة بينهما او عكسه هل يحكم الاجار فيما اشتركا فيه ام لا واذا
قاسم المتقاسم والامر الى الفسخ هل ينقص القسمة ام لا فلو
أحد الشركا نصيبه على معين على المسير الفلك في مثله في ذلك
يتولى الفسخ القسمة واذا انفرد اهل الوقت بتمتع او بدفع بعض
يخصه كتحصيل حكمه ابتداء ما جاز **الجواب** والله اعلم
الصلوب ان المتقاسم في ذلك كما يعلم مما ياتي عن النخل في ارض الام
او حرجا لا يحرم الممتنع وقسمته النخل اذا اختلف نوعها او جنسها
او قسمها اذ لم يمس التعديل دعوى الى شكك ان الشرط اتحاد
الجنس فقط لا يمس ولعله اراد ذلك بشرط ان القسم دون
الاجار عليها على ان في اطلاق هذا نظر ايضا في ارض
واصلها

واصلها المشترك الذي يعبر بالقسمة منه ما يوجبها واحدا كما هو
مختلف فثبت اجاريا كسب في الابان مثلا وكذا بستان
بعضه نخل وبعضه عنب ودار بعضها مبنى باجر وبعضها مبنى كسب
هذا اذ لم يكن قسمه كجيد وحق والحق وحق والافلا اجار
منه يعد شيئا فصاعدا ولا اجار فيه ثم قالوا العبد والرد
والشرا والياب ونحوها ان كانت من نوع واحد وامكن التفتيش على دار
وقسمه اجار على القسمه وان لم يكن التفتيش او كانت الاعيان اجار
او انواعا فلا اجار وكذا لو اختلفت الانواع وتعدرت القيمة
كتم جرد وري لا يبين فحشا وعبار الانوار وكما يحكى للاجار
اذا اختلفت الصفات جرد اذا اختلف الجنس كالبستان الواحد بعضه
نخل وبعضه عنب والدار المبنى بعضها بالاجر وبعضها بالطين
واكتسب وطرد اذ لم يكن قسمه كجيد وحق والحق وحق
والافلا يحكي على قسمته بقوله ثم قال **باب** وان لم يكن عفا
كالعبد والرداب والاشجار ونحوها فان كانت نوعا واحدا
وامكن التفتيش عدده وقسمه اجار الممتنع والافلا وكان اما
شكل نوعه ما ذكره في مسئلة البستان المذكور وليس كذا نوعه
فالاجار الجنس فيها النخل لان القسم بالقصد هو ارض البستان
فلا نظر للاختلاف في جنسها فيها كذا في مسئلتنا فان اختلف هو
الجنس من غير شئ ومن ثم ذكر الشيخان في الاشجار انه لا بد من
اتحاد نوعها وامكان مسوتها عددا وقسمه فلا يلزم على احدها

انما هو من افعال الله تعالى في خلقه وادبائه
 انما هو من افعال الله تعالى في خلقه وادبائه
 انما هو من افعال الله تعالى في خلقه وادبائه
 انما هو من افعال الله تعالى في خلقه وادبائه

في قوله تعالى فان الله يبين لكم
 في قوله تعالى فان الله يبين لكم

فالأرض كما وقع لا يشك ان صح ما نقل عن واما قول فلواراد
 الشك في قسمه الأرض دون البحر او عكسه مع وجود الشركة
 اجمع هل يجر عليها ام لا واكبر **ان كلام الماوردي**
 والرواية في انه لا يجر المشع في الصوت للذئبون بقسمتها وذلك
 لانها صرحت بانها لو كان بينهما أرض طرحت فيها بناو شجر واراد
 احدهما قسمه الأرض دون البناء والشجر لا يجر الا خوف ان ترأضا
 دخل في الأرض قسمه الاجار واما علم هذا الاتفاق وقسمتها
 اجارا بالقرعة فان حج احدهما على الاتفاق التي قسمته الاجار
 اشهر من حرم به في الانوار حيث قال ولو كان بينهما أرض مزرعة
 واراد قسمه الأرض مزرعا حارا واجبر المشع بخلاف البناء والشجر
 انما يقوله بخلاف البناء والشجر هو مسئلتنا بغيرها وما يجر
 ذلك قول **الانوار** ولو كانت الشركة لا ترفع القسم الا
 عن بعض الاعيان كعبد بن يرايين فية احدهما ما به والاخر ملك
 وطلب احدهما القسمه كخص من خرجت له رقة الحسيس به
 ويرفع النفس فلا اجار وعبان الشجر الا ان
 الشركة لا ترفع بالطلبه صريح في ان يحمل الاجار اذا ارتفع الشجر
 بينهما والا فلا اجار فكون نصا انه لا اجار في مسئلتنا واما
 قول **فلو كانت الأرض لغزها الى اخره** واكبر **ان**
 انما يجر المشع من القسمه كما هو واضح والوقوف فيها من الاول ان
 القسمه هنا ينزل حرج الشركة بالطلبه لا يبقى بينهما تعلقا بعد

في قوله تعالى فان الله يبين لكم
 في قوله تعالى فان الله يبين لكم

في قوله تعالى فان الله يبين لكم
 في قوله تعالى فان الله يبين لكم

في قوله تعالى فان الله يبين لكم
 في قوله تعالى فان الله يبين لكم
 في قوله تعالى فان الله يبين لكم
 في قوله تعالى فان الله يبين لكم

خلاها في الاولى فان التعلق المودل الى المنازعة والمصارع
 باق بينهما بعد القسمه فلم يجر المشع منها الاتقا فابعد ما من ازالة
 هو سبب المنازعة والمصارع بين الشريكين ثم رأت بعض الماوردي
 اخذ بذلك حيث قال **وقد صرح الماوردي** ان قسمه البناء
 والشجر دون الأرض لا يجر **والماوردي** اخذ به **ان**
 قسمه التعليل في هذه الأصوات تقطع العلوق بينهما واغراضها
 على الآخر وهو العهود الاعظم من القسمه واما اذا قام المتعد
 قال **الامر الى التقاسم** فقص القسمه كما هو مقتضى قياس تصرف
 المتعد على تصرف الشريكتين مشفوع واما قول **فلو وقف احد**
 الشركة نصبه على غير الشرك **والجواب** ان يقول القسمه من
 له النظر الخاص ان كان والا فله الرضا العام وهو فاضل للموقوف
 عليه لا فاضل لموقوف كاليمين فيما يظهر وقول **واذا انزل اهل**
 الوقف ثم الى اخره **فالجواب** اما ما ملكه من الشجر
 الذي يرفع يد كل من نصبه في او معلقا واما ما ملكه فان
 على المتردد كما يحدث من ذلك مع ايضا كالوصية له ولكنه كما علم
مسرح لان اقسما أرضا فيها شجر فثبت في نصيب احدها
 بالقسمه ثم بعد ذلك ثار عا فيها وادعا طامر في نصيبه انما ملكه
 فثبت حصه له هذه الشجر بنيت في الأرض قبل القسمه فله
 تسع هذه النبيل **الاجابة** ان قول السائل وقولنا
 اقسما أرضا فيها شجر فثبت في نصيب احدها الى اخره صريح في

في قوله تعالى فان الله يبين لكم
 في قوله تعالى فان الله يبين لكم

اجاب صاحب الاقل على القسم كما يصرح به كلامهم في باب القسمه لا الما
 من المليات وقسمتها قسمه اجاب اذا لم يقع عليها بحر عليها وان كانت
 الاضبا متفاوتة اذ لا ضرر عليها وهذه القسمه اقرار بالبيع
 للمعتد في ثمنه في الرعي وان لم يوجد فيه التقاضي في المجلس مثله
 ومن جاز القسمه فيه بالمهايا كما صرحوا به بقوله وان افسسوا
 الما بالمهايا جاز وقد يكون الما قليلا لا ينفذ الا ذلك وحرر صاحب
 من الما المذكور في السؤال الما شام في نفسه لا امر في القسمه
 وادراكات الارض متشاعه وطل احد الشريكين قسمتها وكانت
 مقسومة الاجرا والقيمة اجبر عليها المشه ان تلافقت وان لم تشر
 والطريق كما ذكره الالم في باب القسمه واما ما ذكر في السؤال اوله اعلم
مسئله ما قولكم في الجاوين في الاربع فهل يستقل احد
 بنوق الاربع او لا يدرك حصوا كما رايتنا ما جرت به الاجاب
 لا ريب في حوز ذلك لكن لعدم حدوث ضرر يدخل على الجار سب
 ذلك فخر جاز ام غاب وكسعه وتعاكس اعلم **باب العتق**
مسئله اذا قال لعبد يوم عتقك وعنه ثم قال اردت
 الدعاء فهل يغفل من ظاهر او كذا اذا قال لعبد الله حر الان قالوا
 اذا قال المشر للبايع لعاكس الله او قال لعبد اعطاك الله او قالت
 زوجها ابرك الله وقالوا رعا الدعاء يقتل وهل هو صريح ام كافي
اجاب نعم يكون ذلك كما به فيما يظهر من كلامهم والصواب
 ههنا وكسعه ما راك اعلم **مسئله** في رجل قال عبي فلان
 وفلان

وفلان ان او اذا اخذما اولاد ابني واولاد ابنتي بعد موتي خمس
 عشر سنة لو اتي بلوع الصغير منهم امرار واما ان اولاد ابنته
 ابني واولاد ابنته كذلك فهل يصح ذلك التعليق بهذه الصيغة
 او يعتقان اي العبد بلوع تلك الصغ المعلق العتق عليها ام لا
 فان قلتم يصح ذلك كما لا يخاف فيه فلو مات احد اولاد ذلك الاب
 او البنت قبل موت المعلق او بعده وبعد وجود ذلك المعلق فهل
 يبطل ذلك التعليق ايضا وصح يصير ان المعلق تركه لان لفظ العتق
 يقتضي كون الخدم شرط لكل الام لا وايضا فلو مات من ذكراه اي
 ذلك المعلق عن بنته وبنت ابنته واولادهم فهل يوقف على ذلك
 التعليق على اجازة اولادهم وبنته في حصتهم لست ابنته لان ذلك كافي
 للورثه ام لا يوقف ذلك على الاجازة فان قلتم يوقف ذلك على
 الاجازة فلو لم يبرأ فهل يطل ذلك التعليق ايضا لان تلك الخدم معلقة
 بخدمة اولاد ابنته واولاد ابنته واولاد ابنته لم يقع لهم الذب
 ابراه لمقره عليهم شرعا وهل يصح تزويج ذلك العبد من العتق
 في هذه الاحال فان قلتم يصح ذلك فمن يزوجها هل هم الورثه
 باذن طولي الا اولاد او غير ذلك وايضا فنفقها وكسوتها وطعامها
 هل هي على الورثه او على من اكرمها وما حدث من اهل اولاد من ذلك
 العبد من هل يكون للورثه او لمن على العتق خدمته وايضا فلو مات
 احد العبد المذكورين فهل يطل ذلك التعليق او صح ان حكم الشئ



فمن وافقه لا عدك المصلحة **اجواب** والله الموفق للطوب
 ان السقوط المذكور بالصيغة المذكورة في السؤال يجب بلا شك
 وعليه فان مات احد اولاد الاب او ابنت او مات احد العبد
 من السقوط المذكور لم يقع له شيء من ماله كاد مير او الميراث
 فلم يوحده الصفة العلوية العتق وادام التوحيد الصفة لم يقع العتق
 وادام لم يقع العتق عما ذكر كما نص على ذلك الامام في **باب التذرية**
 وغيره فان لم يمت احد المذكورين وخدما العبدان المذكوران
 اولاد الاب وابنت بوجوب العتق المذكور خمس سنين في الصور
 الاول عتقا لو خود الصفة وهي كد من ماله في المذكورين **واما**
 الصور الثانية وهي قول العلوي المذكور ان خدما او اولاد ابني واولاد
 ابنتي بوجوب العتق الا صور منهم كما هو مقتضى السؤال فيبقى العتق
 فيها بلوغ الاصل ولا يقع العتق ببلوغهم بوجوب العتق المذكور
 خمس سنين من خدما واولاد الا صلح ولذا يقع العتق ببلوغه بوجوب
 المذكور في الاحكام ايضا وذلك لما احتج به واما الصور قول
 الفقهاء السادة في العتق بوجوب مائة من ذريرة عن جبهه وبناته
 واولادهم **الاجابة** فالحق **باب** غنى ان الوصي باخدمه المذكور
 بالنسبة لبيت الابن المذكور في السؤال وصح لو ارث كما هو
 معلوم غير محمول وعليه توقف الصلح على ارث المطلق
 الشرع وترتب عليه مقتضاه فان لم يرث وادان بيت الورثة سقطت
 الوصية باخدمه بالنسبة لبيت الابن المذكور وادان بطلت
 لم يوحده

عاد ارك

لم يوحده الصفة العلوية العتق وهي خدما واولاد الابن والبنات جميعا
 لم يوحدها كد من ماله في المذكورين المذكورين **باب** خدما وبناته
 ذكر رضا كالمات احد الماتعة العتق كما قد عرفت في **باب** العتق
 السائل في فقهه عا وجيل بوجوب ذبح العبد المذكور فالحق **باب**
 انما حرر الموصي منعه وقد قال في السبب بوجوب الموصي
 ومن يزوج قال له العبد يظهر انتقال الموصي به لان مع العتق
 للتضرر سقوا الحقوق بالانساب وهو المضر ويذكر علمه لا يصح
 تزوج العبد في صورة السبب لعدم صحة اذن الموصي له لضعفه
 لوليه الا اذن هذا للتضرر واما الامام في وجوب الوارث على الامام ملكه
 الرقية لمن لا يدبر مرض الموصي له او وليه لما فيه من تضرر اتمه
 وهو طاهر الوجه وقد جرح عليه بوجوبه واما قول الفقهاء السادة
 اصله **باب** ايضا ففقهه ما كنسوتهما وفطرهما هل هي على الوارث
 او له **الاجابة** في **باب** ان المذكورين ونحوهما على الوارث
 بلارب ولو كان الا ايضا بالمفعة مودا لانه مالك للرقية فان تضرر
 به فحله صواب في العتق واما قول السائل عن الشغار وما حدث
 من اولاد من العبد في الارض فالحق **باب** ان الامام عا لم يفسد
 قد نصوا على ان ولد الميراث مع امه لا اباه رقاه وحرره فكذا في صور
 السؤال فيما يظهر ولعلها على ما عا **باب التذرية**
مسئلة في رجل قال ابلغ اولادك خمس سنين فخذ من ماله

اولاد

وقلم لا يبرر وجود الصفة في جميع المخلوقاته شرط مطلق وكذا ذكر
 الاصحاب في التذرية لو قال **وذكر ان شئت** او ان شئت
 مدبر او كانت حرا دامت قالوا بشرط المشي في حياة السيد
 كسائر الصفات المولدة بالوصية بالعتق والتذرية تعلق
 بالموت وقد قيل في حكم الوكالة كذا في غير مقام رحمه الله تعالى
 قال مات ولدني قبل تمام خمس عشرة سنة فقد وصيت لولده ان
 يثبث ما لي فمات الموصي ثم مات الولد قبل تمام خمس عشرة سنة فماذا
 الوصية ام لا **فاجاب** رضي الله عنه لعدم صحة
 الوصية بالذكون والكاله هذه لانها وصية معلقة بشرط مطلق
 فلم يوجد شرطها لحياته الموصي فصار كما لو علق عتق عبد على ان
 الموصي يموت فمات الولد قبل تمام خمس عشرة سنة فانه لا يعتق العبد المذكور
 والكاله هذه كما صرح به الاصحاب **والله اعلم بالصواب** **فاجاب**
 اخر قال **فيه** قد نص الاية على انه يجب تعلق الوصية بشرط معين
 الموصي وصية تعلقها على شرط بعد موت الموصي واما اذا علقها
 على شرط مطلق من غير تعيين لوقت لعدم ذكر انه قبل موت
 الموصي او بعد كما هو صريح السؤال فلم يظفر فيها بفعل صريح يؤول
 الفوراني فيها احتمالان احدهما ان يبطل الوصية كما في بطايرها من تعلق
 العتق بصفة مطلقة لان الصفة المطلقة تبطل بالموت قبل وجودها
 والثاني **وهو** الاقر انها لا تبطل انتهى ثم قال **والاشك**
 ان لو عرفت

في قوله لو عرفت ان الموصي اذا علق الوصية بشرط مطلق لم يبرر وجودها
 في جميع المخلوقات

انه لو عرفت ان الموصي يذبح هو موت ولد قبل بلوغه خمس
 سنة اي وقت كان قبل الموت او بعد في صرح السؤال **فجواب**
 القول في صحة الوصية على ما يراى اذ لا يراى ما قال **فاجاب**
 فما فتى في حديثه في حديثه عليه فانه الموصي انما يملك نفسه ولا يملك
 ونظره رحمه الله **الجواب** ما ذكره شيخنا العلامة محمد
 الرعي فضا رحمه الله في جوابه الاول هو الظاهر فقد احاط العلامة
 العلامة موسى الرعي العابد بن ارباب رحمه الله بذلك في انا
 جواب له طويل على مسأله حيث قال في قول السائل وفيه انه تعالى
 او قال وصيت لهذه العين ان يلع او وصيت له لم ينعها قبل البلوغ
 الا قوله ادرك وارثي كحياته ان يلع قبل الموت صحى الوصية بالعين
 وان يلع بعد الموت فلا وصية احد من قوله متى دخلت الدار فانت
 مدبر فاهم رضوا على حواله بشرط حصول الدخول **فجواب** للسيد
 كسائر الصفات المعلقة عليها فان مات السيد قبل الدخول فلا تدبر وان
 مات قبل بلوغه صحى الوصية بالمنفعة المؤقتة بالموت وان مات قبل البلوغ
 التعلق بالمنفعة المؤقتة الموصى له ليست كالعقار بل هي وامام ما ذكره شيخنا
 العلامة محمد الرعي فضا رحمه الله في جوابه الثاني حيث قال واما اذا علقها
 على شرط مطلق من غير تعيين لوقت الاخره والآخره ما لا ريب فيه انه قد اجاب
 العلامة محمد الرعي فضا رحمه الله بما لا يدع شك في صحة الوصية حيث قال
 في اجابته وادى الى اوصيت عدا بعدا وبعد بعد ذلك صحى وكان
 صبي بالرقبة والمنافع جميعا كالقبة وان قال او وصيت له لمنافع عدا واللقن
 وقال ايلا صحى مريد بالمنافع وسعى الرقبة للورثة وان قد عده معلقه
 ويجوز ان يقدرها عدا بالمنافع بعد ان يصار لها لرقبة وبالموت في ذلك الموضع
 المذكور من الاكسار والادارة والولد وصى مع الرقبة وكذا في
 ما قال شيخنا وولدا العلامة نور الدين على ان على ما ذكره رحمه الله

ورضني عنه بعد ليله وما قال من صبيته فيما ذكر بالمنافع
 دونه الرقة خلاف الصواب في تاليفه القناري المجمع على ما سارهم
 في دطنها بالمرصوعه في الروقه وغيرها في باب الهدي ان ذكر
 وصيه برفقه المذكور ومما فقه على صوره العمرى لعبد من التلث الله
 وما قال شيخنا الدار رحمته الله هو المحقق بالاعتماد والله سبحانه اعلم
 قاله القدر المكره الله تعالى القصة عبد الله بن العبد عاكه بالبريد عفا الله عنه

الطلاق
 ادعاء
 من ادعاء
 من ادعاء

مسلمه اذا علق طلاق امراته تغليق الدور ثم وكلها بطلاق
 نفسها فطلقت ثم خفي عليه صعه تغليقه هل يصح لا يقع
 فيها طلاق الركيل او يصح به بيع فيها طلاقه ثم بعد ذلك
 طلق عصرا منها وقد كانت معها طلقه سابقه فلا تغليق
 فهل لحسب عليه طلاق المره نفسها خالفه الثالث ام لا يجوز
 بصفه التغليق واذا اقر الروح ان كل بعل له باطل فهل
 يأخذ له الحرام الحكم عليه بالثلاث والحاله هذه
 لما اذا ثبت ان التغليق المذكور يصح لا يقع معها طلاق
 الركيل ففي حاده الحاله لا يقع الطلقه الصادره من الروح على
 الركيل بصفه الدور واذا اقر الروح ان كل بعل له باطل فهو
 الواحد ما واره فيقع طلاقه في الطاهر واما فيما بين الله وبين الله فلا
 يكون ذلك مبطلا لعلمه على الركيل بصفه لانه لا يقع للتعلق الذي
 به لا يستبرأ ليدينه ان لهم العامه ولهم بغيره بتغليق الدور طاهر
 صحت من شدة اختلاف الفقهاء في هذا الزمان فان كان من
 الصها ورجع عن القول به بالموضع للعامه في ذلك بغيرهم في
 التثنيه وليس في من طريقه السالك الصالح والموضع للعامه في
 في موضع في التثنيه التي طهرت لسائر صاكن الله عليه وسائر التثنيه
 عنها لاسيما ان هذا في الاصطاح التي تدعى مقامها حسابا والله اعلم

٢٣